# شيعة العراق

## وتهم الخصوم في
## دولة العراق الجديد

بسم الله الرحمن الرحيم


- شيعة العراق وتهم الخصوم في دولة العراق الجديد
- إبراهيم حسيب الغالبي
- الناشر: مركز العراق للدراسات
- المطبعة: الساقي للطباعة والتوزيع
- تصميم الغلاف والإخراج الفني: أحمد الهاشمي
- عدد الطبعات : ٣٠٠٠ نسخة

# شيعة العراق

## وتهـم الخصـوم فـي
## دولـة العـراق الجديـد

الأستاذ إبراهيم حسيب الغالبي

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثالثة

2015 م ـ 1436 هـ

مـركز العـراق للدراســات

Center Of Iraq For Studies

www.markazaliraq.net +964 7710558123

info@markazaliraq.net +964 7707961315

# المحتويات


**المحتويات ..... ٥**

الإهداء ..... ٧

**مقدمة المركز ..... ٩**

**توطئة ..... ١١**

**الفصل الأول: أصالة الوجود الشيعي في العراق ..... ٢٩**

أصالة الوجود الشيعي في العراق ..... ٣١

تاريخ تشيع القبائل العربية الجنوبية ..... ٦٨

أولاً: النشاط التبشيري للشيعة ..... ٧١

الإغراء المتعوي لشيوخ السنة ..... ٧٩

قلة علماء السنة وسط حركة الشيعة في نشر عقائدهم ..... ٨٣

تحريك العواطف واستثمارها عن طريق الحسينية المعبرة عن فاجعة كربلاء ..... ٨٨

ظهور الحركة الوهابية وانتشار السادة الأشراف ..... ١٠٠

نظرة الشيعة العراقيين للمذاهب والأقليات ..... ١٠٤

**الفصل الثاني: الشيعة في الحكم والتهم السياسية ..... ١١٩**

تهمة: الشيعة روافض الإسلام! ..... ١٢١

تهمة: الإرهاب الشيعي ..... ١٣١

تهمة الخيانة الشيعية والعمالة للشيطان الأمريكي ..... ١٤٤

تهمة توريد الديمقراطية الكافرة ..... ١٦١

تهمة الطائفية وتهميش الآخر ..... ١٧٨

الدستور العراقي وتهمة الديباجة ..... ١٨١

الإرهاب والتكفير .. والحظر الطائفي! ..... ١٨٥

القتل على الهوية وطريق الموت ..... ١٨٩

تهمة الجهل السياسي وسوء إدارة الدولة ..... ١٩٢

تهمة: الارتباط بالأجندات الخارجية ..... ٢٠٢

تهمة تقسيم العراق ..... ٢١٦

**الخاتمة ..... ٢٣٩**

## الإهداء

إلى أخي الذي غاب في المعتقل ولم يعد شيء منه ... حتى اسمه إليه وإلى كل شهداء العراق.

أهدي هذا الجهد المتواضع

## مقدمة المركز

لا أجدُ نفسي معرفاً لكتاب ـ شيعة العراق وتهم الخصوم ـ بشيء. بقدر ما أجدُ نفسي ميالةً للتعريف بالرجل ـ السيد المفكر إبراهيم الغالبي ـ الذي أقعده المرض وشلّهُ الألم، بيدَ أنّهما عاجزان عن شلِّ فكره وقلمه وإبداعه.

الذي يعرف الرجل عن كثبٍ إنّما يعرّف رجلاً كبيراً وفذاً لمجرد إرادته الصلبة في تحمل مشاق الألم ومعاناة الشلل.

ومن الطبيعي أن نقرّ ونسلّم بأنّ للرجل قوةً أكبر، ورائعة لا ترقى إليها روائع عصرنا الإبداعي والفكري وإنْ عزّت حينما نجده تجاوز مساحة القوة في تحمل الألم ليحتل مساحة أكبر في قوة الإبداع وصناعة الفكر. وبهذا فهو درس وشاهد حي على الإرادات التي تتجاوز الانكسار والإحباط، وتحوّله إلى إبداع بكل ما لكلمة الإبداع من معنىً تستوفيه عباراته، قوةً، وحيادية، وسباكة، وصناعة علمية.

أين المختمون والكسالى؟ والذين عاشوا في الأبراج العاجية

والذين ولدوا وبأفواههم ملاعق من ذهب لأن آبائهم تجبى لهم ثمرات كل شيء، وماذا قدم البعض منهم للإسلام والمسلمين، وهم يقضمون أموال المسلمين قضم الإبل نبتة الربيع، أين أولئك من الغالبي.

وأخيراً لا يمكنني إلا أن أقول عن كتاب (شيعة العراق) أنه بحق كتاب يعتبر من متممات الفكر السياسي الشيعي المعاصر.

# توطئة

إن من طبيعة النص اللغوي عادة أن يحتمل وجوها وقراءات عدة، ويبرز النص الديني واحداً من أبرز النصوص التي تتسع اتساعاً لا مثيل له في هذا الجانب. ربما لكونه يعالج أطروحة شاملة لا تجتزئ من الواقع صعيداً أو مستوى بعينه وتهمل الجوانب الأخرى. على الأقل هذا ما هو مرتكز في عقلية المؤمن بأية أطروحة دينية لاسيما إذا كانت سماوية. وقد تسالم منذ وقت مبكر على أن النص القرآني حمّال لأوجه وقابل لقراءات عدة. إن جملة بسيطة واضحة المعاني بينة الألفاظ مثل ﴿**يُخرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُماتِ إلَى النُّور**﴾ يخرجهم من الظلمات إلى النور «على سبيل المثال يختلف في تفسيرها اختلافاً غير قليل وتتباين حولها الآراء حين تكون إلهية بينما لا تحتمل سوى معنى واحد حين تكون جملة بشرية حتى ولو صُرِفت ألفاظها إلى معاني الاستعارة والمجاز لكون القرائن الحالية واللفظية محددة للمعنى المراد تحديداً مقبولاً إن لم نقل دقيقاً للغاية.

هذا كما قلنا في جملة واضحة لا يكاد يدور في ذهن المرء أن ثمة خلافاً سيقع فيها وهي من المحكمات القرآنية كما يصنفها المفسرون. غايتنا من هذا المثال إن النصوص الإلهية والدينية بصورة عامة نصوص قابلة للقراءة المتعددة حتى ليكاد يكون هذا من الخواص اللازمة لها ما يقود بشكل طبيعي إلى الاختلاف وتفرق إتباع الدين الواحد إلى ملل ونحل ومذاهب شتى فكل جهة تؤمن بشيء لا يقبله الآخرون. هذا ما حصل للمسلمين كما حصل لغيرهم من أتباع الديانات المختلفة وإن لم يكن هو السبب الوحيد بطبيعة الحال لكن المتأمل يجده واحداً من أهمها على الإطلاق كون أغلب المذاهب والآراء تستند في تأكيد ودعم طرحها إلى آيات القرآن الكريم وأحاديث السنة النبوية وتلعب الدوافع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها دوراً وراء الأخذ والجزم بتصور معين دون آخر. إزاء هذا الأمر الواقع فلا مندوحة للعقلاء من التعايش معه ومع إفرازاته المتنوعة لأنه لا يوجد خيار بديل وواقعي يمكن العمل به. إلا أن العرب المسلمين ولأسباب خارجة عن نطاق هذا البحث لم يكن بمقدورهم الأخذ بخيار التعددية وقبول الآخرين ومن هنا فتصويب الذات لا يعني سوى تخطئة الآخر بصورة مطلقة جازمة وتكفيره أحياناً عدة بإخراجه عن ملّة الإسلام ولو لمسألة فرعية بحتة واستحلال دمه وحرمته ولا شك في إن لكل قاعدة بعضاً

من الاستثناءات. عقب تفرق المسلمين إلى فرق ومذاهب عديدة أضحت القراءات التي تخالف قراءة مذهب أو طائفة ما تعد لدى إتباعه خطأ وزيغاً ومروقاً عن الإسلام ويتم نعت أصحاب التأويل المخالف بشتى النعوت وتبتكر لهم المصطلحات والأوصاف المختلفة. نقرأ كثيراً في كتب التراث والتاريخ عامة صيغاً وألفاظاً من هذا القبيل ويبرز من بين ذلك قولهم متهم في دينه ولا يعني ذلك سوى التشكيك بإسلام الفرد وإيمانه، فالقراءة المغايرة وما يترتب عليها تهمة وكلمات مثل متهم وأتُّهِم واتهموه شائعة تعجّ بها كتب التراث والتاريخ الإسلامي. لقد كيلت التهم للمذهب الشيعي ورجالاته على وجه التحديد طيلة التاريخ الإسلامي بل واستمرت التهم تتجدد وتتطور فما أن تختفي واحدة حتى تظهر اثنتان أو أكثر وليس من المبالغة القول إنه لم يوجد ثمة مذهب من المذاهب الإسلامية له إتباعه الكثيرون ومعتنقوه في كل مكان وزمان وقع ضحية «التهم» الملفقة والمختلفة ووصم بشتى ما يصم المسلم من حيث ثوابت الاعتقاد الحقة وأسسه المسلّمة كما وقع لهذا المذهب.

إن البحث وتقصي الأخطاء والمخالفات «الشرعية» والأخلاقية أمر دأبت عليه الناس بغية توهين وتضعيف المذاهب المخالفة أو حتى الأديان الأخرى التي لا ينتمون إليها. وتأتي التفسيرات الخاطئة للأفكار والاجتهادات وللطقوس والأعمال

الشعائرية لتصب في هذا المصب وتنتهي هذه التفسيرات بالتخطئة والنيل من تلك الطائفة وتكفير من يؤمن بتلك الأفكار الخاصة به ويؤدي شعائره وفقاً لنظرته وقناعته. إنه أمر يكاد يكون من صلب طبيعة الإنسان وميله النفسي ومن النادر أن يتحلى الفرقاء الدينيون وذووا العقائد المختلفة بحسن الظن تجاه الآخر. لقد كان الوثنيون القدماء في أوروبا يعتقدون بأن المسيحيين الأوائل يجتمعون بصورة سرية من أجل تشكيل مآدب لأكل لحوم البشر وكان دافع هذا الاعتقاد هو عدم شراء المسيحيين اللحوم الحيوانية المتوافرة في الأسواق. ويعتقد في العراق وفي خارجه على نطاق واسع بأن الأيزيديين إنما هم عبدة للشيطان كونهم يظهرون جزعاً واضحاً عند لعنه أمامهم من قبل المسلمين مع أن الحقيقة التي أكد عليها أكثر من باحث في شأن هذه الديانة العتيدة تفيد بأسباب أخرى غير ما تبادر للأذهان. يقول أنور معاوية «إننا نحن اليزيدية نعبد الله الواحد الأحد ومن بعده جبرائيل ونؤمن بالنبي إبراهيم الخليل». ولا يختلف الصابئة المندائيون عن الإيزيدين فقد قيل إنهم عبدة للكواكب والنجوم لما لهذين من علاقة ببعض معتقداتهم وشعائرهم ومظاهرهم الكنسية بيد أن الحق هو إصرارهم على التوحيد ويؤمنون بصفات الله عزّ وجلّ على نحو ما يؤمن به المسلمون، يقول السيد آية الله العظمى علي الخامنئي إن من جملة اعتقادات الصابئة التي يدّعونها ويصرون عليها التوحيد

ويقول أيضاً «إن في عقائدهم جملة من الاعتقادات التوحيدية الحقة المقبولة وزمرة من الأباطيل المنافية للعقيدة التوحيدية الخالصة»[1] وقد اعتبرهم سماحة المرشد من أهل الكتاب على الأقوى والأظهر وبهذا يوافق السيد أبا القاسم الخوئي الذي اعتبرهم من أهل الكتاب كما هو ظاهر لديه كذلك[2]. ولنا أن نقارن هذا بحجم الافتراءات عليهم وما ساقه السلف من المؤرخين والفقهاء فكفروهم شرّ تكفير وأصدروا الفتاوى بقتلهم واستباحة حرماتهم دون أن يكلفوا أنفسهم عناء التقصي والبحث فيما وراء المظاهر التي يرون أنها توحي بالشرك والابتعاد عن فضاء التوحيد وعبادة الخالق ثم العودة إلى القرآن والسنة لإصدار الحكم بحقهم. وأكاد أجزم أن الكثير م الفرق والنحل التي وُصفت بالغلوّ وعبادة الأشخاص أو الإيمان بنبوتهم أو استحلال المحرمات وممارسة البغي والفحش بكل صوره كعقيدة دينية إلى غير ذلك مما ذكرته كتب الفِرَق الإسلامية ناتج عن هذا القصور

(١) الصابئة حكمهم الشرعي وحقيقتهم الدينية ص ٤٢. ونود الإشارة هنا إلى أن اليزيديين لا يختلفون كثيراً عن الصابئة ولو أخذوا عنايتهم من بحوث السيد المرشد الرائدة في مجال معرفة معتقدات الأقليات الدينية عن كثب وعدم الاكتفاء بما كتبه عنهم المتقدمون الذين بنوا اعتقاداتهم على الظن لتوصل إلى نفس النتيجة التي رآها في الصابئة وربما يلتمس العذر في ذلك أنهم ليس لهم تواجد معتد به في إيران.

(٢) راجع الأديان والمذاهب بالعراق ص ٣٧.

أو التقصير في الإطلاع على حقيقة ما اعتنقه الآخرون والاكتفاء بالقراءة الأولية التي هي في الغالب قراءة بوحي من قناعة رافضة مسبقاً لأي طرح مغاير وبتأثير عاطفة مشبوبة بالأهواء والنزعات الضيقة. وهكذا جرى الأمر مع الطائفة الشيعية التي نُظر إلى عقائدها وطقوسها الشعائرية واحتفالاتها الدينية بمنظار التزمت والضيق في آفاق الرؤية الإسلامية التي يفترض أن تكون منفتحة متسامحة تجلو الحقائق وتمحص الظواهر قبل إطلاق أي وصف أو إجراء أيما حكم.

لقد طرح الصراع الديني على مرّ التاريخ حقيقة ماثلة للعيان تتمثل في حجم التهم والتلفيقات التي تصدر من طرف ضدّ طرف آخر في إطار الصراعات المذهبية على الصعيدين العلمي الذي يزاوله العلماء والباحثون والشعبي الذي تتكفل به العامة، وتتمحور هذه التهم حول المعتقدات والرؤى والسلوكيات المختلفة التي ينظر إليها على أنها خرق فاضح لجملة الثوابت الدينية والمسلمات اليقينية القاطعة ـ حسب وجهة النظر لكل مذهب أو طائفة ـ وتلك التي يمكن وضعها في خانات المنطق والعقل وانتهاءً بمدى قبولها واستساغتها على صعد الأخلاق والأعراف الاجتماعية والقيم الحضارية وما إلى ذلك. ولعل من الثابت لدى الباحث المحايد في تاريخنا الإسلامي أن المذهب الشيعي الإمامي كما أسلفنا كان مما نال حصة الأسد من هذه التهم

والإدعاءات والتزييف لحقائق ومعتقدات الإمامية ورُمي بشتى المطاعن والتقولات ونسبت إليه عقائد وأحكام لم تدر في خلد الكثير ممن يدين بهذا المذهب، وبما أن هذا السلوك لابد وأن يجري على وتيرة متصاعدة فقد تعاظمت عبر القرون اتهامات وطعون حاولت في مجملها إخراج مذهب التشيع من ملة الإسلام وعدم جواز العمل بأحكام الفقه الإمامي وصولاً إلى تكفير أتباعه ومعتنقيه والغاية فيما يبدو أنها لا تختص بجانب ديني بحت بل لأسباب سياسية فالكافر الخارج عن ملة الإسلام ليس جديراً بالحكم وعليه ألا يفكر بذلك لحظة واحدة. ويلاحظ على الدوام وهو أمر غير مختص كما قلنا بالشيعة بل فيما ذكرناه آنفاً من حال بعض الديانات أن التهم تكال دون الرجوع إلى عقائد هذه الديانات والمذاهب وقراءة كتبها والوقوف على حقيقة ما تؤمن به من أفكار وعقائد. على أن البعض يكتفي بترديد التهمة لمجرد ورودها في تراث السلف. خذ على سبيل المثال القاضي عبد الجبار الذي أفترى على الشيعة في القرن الرابع الهجري حين اتهمهم بالإلحاد وعبر عن رأيه بأن كثيرين ممن أظهروا التشيع وناصروه كانوا ملحدين، ومن أعدى أعداء الإسلام، غير أنهم تستروا وتسلقوا الإسلام لغاية الكيد والطعن، إذ لو أظهروا الإلحاد لم يقبل منهم. كان ذلك في القرن الرابع وبعد أكثر من ألف عام جاء أحمد أمين في ضحى الإسلام ليتهم الشيعة بذات التهمة معتمداً

على رأي وفرية عبد الجبار تلك.

لقد بدأ اختلاف الشيعة مع غيرهم في عهد متقدم وبُعيْد وفاة النبي وكان هذا الخلاف يتركز على قضية رئيسية تتعلق بأفضلية الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وضرورة تقديمه على الصحابة الآخرين معززين أو مستندين في ذلك إلى أحاديث واضحة الدلالة وقطعية الصدور عن الرسول الأعظم عندهم. قاد هذا الاختلاف إلى صدام مباشر من السلطة الأموية الأمر الذي دفعها ـ أي السلطة ـ إلى الطعن بالشخصية التي تطرح كبديل تمّ إقصاؤه بالقوة برغم ما له من أحقية شرعية واجتماعية على السواء. وإزاء تمسك الشيعة بحقهم وإصرارهم على بطلان الخلافة الأموية ألصقت بهم أولى التهم والتي أصبحت فيما بعد عنواناً للكتاب الأسود الذي دبّجه أعداؤهم السياسيين بخاصة، ألا وهي تهمة شق عصا المسلمين وبذر الفرقة والشتات ولا ينسى المدققون الأفذاذ أن يعللوا رغبة «الشق» هذه بكونها خدمة لأغراض العجم والنصارى واليهود أيضاً طبقاً لنظرية المؤامرة الراسخة في ذهن الساسة العرب منذ أقدم الأزمان. وربما لهذا السبب وصف أهل العراق بكونهم ذوي شقاق ونفاق لقربهم من إيران ولكون العراقيين قبل الفتح الإسلامي كانوا في غالبيتهم يدينون بالمسيحية النسطورية مع وجود قوي للديانة المانوية. استمرت عملية الطعن بشخصية الإمام علي من على منابر الخطب الرسمية والمناسبات

الدينية والسياسية شتما وسبا هستيريا لسنوات عدة. كان على الشيعة أن يقوموا بردَ فعل معين وربما هو متوفر من إمكانات محدودة آنذاك، فكان لابد من إظهار فضائل الإمام وبيان منزلته وعلينا أن نتصور أن ردة فعل كهذه وفي تلك الظروف لابد وأن تكون ردة فعل عامة وشعبية بالدرجة الأولى ما دفع إلى محاولة الاحتجاج بأقوى وأقدس النصوص وأعني به النص القرآني، ورغم أن ثمة آيات قرآنية تواترت الروايات في كونها قد نزلت بحق الإمام إلا أن حماسة الجماهير ذهبت إلى تأويل متكلف لنصوص عديدة بغية إثبات أفضلية الإمام وحقه الإلهي المكفول ثم تطورت الأمور إلى القول بحذف بعض النصوص وتحريفها وقد أنكر جلّ علماء المذهب الشيعي المتأخرين بشكل قاطع مثل هذه المدعيات وأجمعوا بأغلبية ساحقة على أن القرآن كتاب محفوظ من كلّ تحريف نقيصة أو زيادة وإزاء هذا التأكيد تلاشت هذه الأفكار من أذهان العامة شيئاً فشيئاً. إلا أن القول بتحريف القرآن ظلّ تهمة تتردد على ألسنة العديد من ذوي الأغراض السيئة والرغبات الطائفية المقيتة ساعد في استتباب ذلك بعض ما طرحه النادر من الباحثين والمصنفين الشيعة الذين اعتقدوا بوقوع التحريف حالهم في ذلك حال نظراء لهم من المذاهب الأخرى ولكي يدعموا نظرتهم تلك ادعوا أنها من القضايا المجمع عليها وذهب البعض إلى حد القول بكونها من ضروريات المذهب. في

عام ٦٠ هـ وقعت مجزرة كربلاء بعد الثورة التي قام بها الإمام الحسين. كان لهذه الثورة جانبان أو بعدان لهما أثرهما الطبيعي على المجتمع، تمثل الأول في القيم الرفيعة والدروس الفريدة في التحدي ومقارعة الطغيان بما جعل من شخصية الحسين رمزاً للثورة بوجه الحكام المستبدين وعلى مر عصور التاريخ اللاحقة بينما كان الثاني متمثلاً في حقيقة مادية تؤشر إلى خسارة عسكرية ثقيلة وفقدان المسلمين لطاقات رائدة وفريدة ورجال اثبتوا إخلاصهم للدين شهد لهم بذلك المريدون والخصوم على السواء. كان لكل من البعدين أثره الذي لا يمكن إنكاره، وعلى صعيد الخسارة العسكرية تولد ثمة شعور شعبي عارم بضرورة التأثر والقصاص بما يلائم حجم تلك الجريمة وبما أن أغلب الناس لم يكن بمقدورهم تصور درجة العقاب التي يجب أن تنزل بقتلة الحسين ريحانة النبي الأعظم فقد كان الذنب أبشع من أن يتصور له عقاب وجزاء لذا صاغت المخيلة الشعبية المستفزة روايات وقصصا مليئة بالعاطفة والخيال الجامح وهي تجهد في رسم أكثر طرق القصاص عدالة وملاءمة لحجم البغي والطغيان الأموي كما تراها وتنفيساً عما يعتلج في الصدور وتقيح به القلوب. وللأسف فقد أقدم بعض المؤرخين والمحققين على إيرادها في مؤلفاتهم رغم أنهم لم يعطوا رأياً حاسماً فيما سلباً أو إيجاباً في الغالب ويبدو أن همهم الوحيد كان التوثيق، وللقارئ الكريم أن يطالع ما نقله

العلامة المجلسي في بحاره الجزء الثالث والخمسين وما ورد في الصفحات الأوّل من حديث منسوب لأبي عبد الله الصادق عن رواية المفضل. من هنا جاءت تهمة جديدة تُلصق بمذهب التشيع ليرمى بكونه مجموعة من الأساطير والخرافات والخيالات الضالة وأنه يذكر بالأساطير البابلية والآشورية ويتوفر على مخلفات بعض الديانات السابقة كالزرادشتية والمانوية والمزدكية وغيرها وقد طالما احتج هؤلاء بنصوص البحار لإثبات مدعياتهم وتعميمها على أهم المعتقدات الشيعية الأخرى. وحاول البعض ربط ظواهر معينة بلحاظ جغرافي ـ اجتماعي بأخرى سابقة لها للتشابه الظاهري بينها. كلّ هذا بالرغم من حقيقة أن المذاهب الأخرى لا تختلف عن التشيع من هذه الناحية فهي الأخرى تؤمن أو يؤمن عامتها بـ «خرافاتها وأساطيرها الخاصة» وهو أقل ما يمكن قوله في هذا الشأن. كان التشيع في العصرين الأموي والعباسي ينهض بطابع سياسي واضح ويمثل معارضة حقيقة للسلطات الحاكمة وكان من الطبيعي أن يلوذ به أو يتعاطف معه على أقل تقدير كل من يشعر بالظلم والحيف في إمبراطورية الإسلام الهائلة. من هؤلاء الذين كانوا يعانون من مشاعر القهر والحرمان والتمييز ما عُرِف بطبقة الموالي وكان هؤلاء مجموعة من غير العرب تحالفوا مع قبائل معروفة ولكن برغم حصولهم على الأمان النسبي في ظل هذا التحالف فإن حقيقة الشعور بالحرمان

والاضطهاد كانت حاضرة لديهم لاسيما إذا اضطروا إلى ترك أماكن نفوذ تلك القبائل ما دفعهم إلى اعتناق المذهب أو التيار الذي كان يدعو في خضم المذاهب والتيارات المتصارعة على الساحة إلى العدالة ومعارضة سوء إدارة الحكومات وكان هذا التيار متمثلاً بالتيار الشيعي، فتشيع الكثير من هؤلاء. ومرة أخرى يأتي الاستغلال غير المشروع والناهض على نوايا مغرضة ليلصق بالتشيع تهمة الشعوبية بل انتهى الأمر إلى القول بالأصل الفارسي للشيعة.

وبعد المعارك والمواجهات بين الصفويين الشيعة والأتراك السنة الذين اتخذوا المذهب الحنفي مذهباً رسمياً لهم لأنه يجيز أن يكون الخليفة غير عربي وبما أن أغلب مواجهات الطرفين كانت تدور على الأرض العراقية عانى المجتمع العراقي من حالة احتقان مذهبي. ويبدو أن سوء الأوضاع المعيشية وكثرة الكوارث الطبيعية من فيضانات وأوبئة إضافة إلى الحذر الشديد من تدخل القوى الأجنبية خاصة التركية والصفوية التي تنذر بحدوث المجازر والإبادة الجماعية أسهم في جعل المواجهات المذهبية المسلحة محدودة إلى حدٍّ ما مع أنه لم يكن ميسوراً في كل الأحوال. ولكن ولّد ذلك ـ بعد الاحتلال العثماني للعراق وفرض السيطرة الكاملة عليه ـ فكرة رسخت في أذهان العديدين وإلى يومنا هذا مفادها أن شيعة العراق من مخلفات العهد الصفوي وهي فكرة

بنيت أساساً على فكرة انحياز الصفويين ورعايتهم لشيعة العراق بوجه الظلم الذي لحقهم من الأتراك فيما سبق. بل أوغل البعض في التزييف لتاريخ المجتمع الجنوبي مدعياً أن التشيع طرأ على هذه المنطقة بفعل الغزوات الصفوية وأن التشيع في أفضل الأحوال بصورته الحالية نتاج العقلية الفارسية متناسين أن التاريخ ناطق بأصالة هذا المذهب وفي جنوب العراق تحديداً وهذا ما سنثبته في مبحث أصالة التشيع في جنوب العراق إن شاء الله.

ثمة أمر يجدر التنبيه إليه وهو يتعلق بالمبررات الذاتية الداخلية للتهم المنسوبة. فبعض التهم التي تساق إنما تجد مبرراتها من بعض أقوال وسلوكيات الطرف المتهم وهو أمر يقود إلى تأصيل القناعة بصدقيتها لدى الآخر الذي تكون غالبيته غير معنية بالبحث والتحليل واستقراء الحقائق وتقصيها للوقوف على صواب التهمة من بطلانها. من بين تلك التهم التي نسبت إلى التشيع مثلاً وساعد بعض الشيعة الذين لا يمثلون إلا أنفسهم وآراءهم الخاصة في أغلب الأحوال مسألة التحريف التي سبقت الإشارة إليها ومنها قضية العقل وأصالة أحكامه وبخصوص هذه الأخيرة التي تسترخي على مساحة ضافية في ميدان البحث الحداثي المعاصر يقول كامل الهاشمي في معرض مناقشة وردّ رأي محمد عابد الجابري في كتابه تكوين العقل العربي ما يلي: ... فإن ما ينسبه الجابري إليهم ـ للشيعة ـ فوق أنه ظلم كبير لأهم اتجاه

إسلامي عرف بموقفه المنفرد من العقل حتى يمكننا القول أنه فقط في مجال النصوص الدينية التي توجد في المصادر الحديثية لهذا الاتجاه ما يتجاوز الأنف نص في قيمة العقل، فإن ما يقوم به الجابري لا يمكننا إلا أن نحسبه تجاهلاً متعمداً للمنحى العقلي في التفكير الشيعي[1]. ولكن الجابري قد يجد في الواقع أن القول بالدليل العقلي هو قول نظري لا يرقى إلى قوة وحصانة أدلة الاستنباط الأخرى وأن تطبيقه غاية في الندرة ما يكفيه مؤونة الرد والدفاع عن «اتهامه» للشيعة بتعطيلهم العقل وإن أراد الإتيان ببعض الآراء لكتاب شيعيين معاصرين دون العودة للتراث مدار الجدل فهناك عشرات منها فعلى سبيل المثال يقول الشيخ خالد الغفوري رئيس تحرير مجلة فقه أهل البيت: «إن العقل وإن كان دليلاً لكل التصورات والمتبنيات وعليه يتصاعد الهيكل المعرفي للبشر إلا أن هذا كله على الصعيد النظري وأما على الصعيد الفعلي فإن الفقيه لا يجد نفسه بحاجة إلى الدليل العقلي[2] ويجب سماحة الشهيد محمد صادق الصدر في معرض سؤاله عن الفتاوى التي استنبطها عن طريق العقل بأن المتعين هو التعبد بالأدلة السمعية من الكتاب والسنة وقصر الأحكام العقلية على بعض المباني

(١) دراسات نقدية في الفكر العربي المعاصر ـ كامل الهاشمي، ص ٨٢.

(٢) مقالة في مناهج التفسير للشيخ خالد الغفوري ـ مجلة الديوان العدد الأول ص ٢٠.

الأصولية والقواعد الاستنباطية العامة في الأصول[1].

نتيجة لهذه الحقيقة فقد وصل الأمر بالبعض كالشيخ عباس يزدانيﷺ إن وصف العقلية الفقهية لعلمائنا بكونها أشعرية. ومعلوم أن الأمر غير منحصر في البحوث الكلامية والفلسفية ذلك أن مدارها الحكم العقلي ضرورةً بل ينهض الجانب الفقهي المتعلق بالتشريع كأهم ما تثبت فيه قيمة النصوص الدينية التي توجد في المصادر الحديثية التي أشار إليها الأستاذ الهاشمي. وهذا الأمر دفع البعض لاتهام الشيعة بأنهم يصادرون العقل لصالح وهم العقل على حد قول باتريشيا كرونه. إن توضيح الموقف من هذه القضية بشكل جليّ أمر ضروري فأغلب المذاهب الأخرى صريحة في هذا الباب بالقول جهاراً بأن العقل لا قيمة له ومع ذلك لا توجه إليهم التهم بنفس المقدار من الزخم الموجه ضد الشيعة لما يرونه في نظرهم من ازدواجية وادعاء لشيء غير مأخوذ به ولهذا تشنّ الهجمة تلو الأخرى على الشيعة بحجة أنهم يقتلون العقل باسم العقل وهو أمر على حد قولهم أخطر من التصريح السني بأن الأشعرية هي روح الإيمان الحقيقية.

وعلى أية حال جُلّ ما يشير إليه الشيعة ويتعاطون معه بالبحث والدراسة هو الردّ على ما يُتّهمون به وتبيان بعض الأمور المتناقضة والمتهافتة دون أن يصلوا إلى حدود التكفير وسلب الإسلام من

(١) مسائل وردود ـ السيد محمد صادق الصدر، ج ١، ص ٣.

غيرهم هذا ما استقر عليه الفكر الشيعي منذ أقدم أزمانه حتى قال الفضل بن شاذان من علماء القرن الثالث الهجري في مناظرته بعض المتعصبين: «.. ولو جعلتم للذين تسمونهم الرافضة ما في الأرض من ذهب أو فضة على أن يستحلوا قتل رجل مسلم أو أخذ ماله ما استحلوا ذلك»[1].

ونلمس من بين أمثلة عديدة تخرج عن الحصر التسامح والاعتدال الشيعي فها هو السيد الشريف يرد بهدوء وأناة وتعقل على ادعاء نسبة الإلحاد التي ابتدعها كما ذكرنا سابقاً القاضي عبد الجبار بالقول أنه لا يجوز بحال أن نضيف الإلحاد إلى من لم يتظاهر به، ولو جازت نسبة الإلحاد إلى أحد من رجال الشيعة لجازت نسبة إلى القاضي عبد الجبار، وإلى أبي الهذيل والجاحظ الذي اختلطت أقواله، وتضاربت مؤلفاته تضارباً يدل على شك عظيم، وإلحاد شديد، وقلة تفكير واكتراث بالدين. ويعقب الشيخ محمد جواد مغنية على هذا بالقول ونضيف إلى قول الشريف بأن كتب الجاحظ لو كانت لعالم من الشيعة لاتخذ الخصوم منها دليلاً وذريعة إلى ضلالة التشيع، وكفر الشيعة إطلاقاً، وجعلوها أعظم وأشهر من قميص عثمان[2].

وبمراجعة عابرة لما ألّفه الفريقان من كتب العقائد ومناقشة

(١) الإيضاح ـ الفضل بن شاذان الأزدي ص ٤٧٥.

(٢) الشيعة في الميزان ـ محمد جواد مغنية، ص ١٢٢.

شبهاتها نجد المنحى الدفاعي الشيعي واضحاً في مقابل أسلوب الهجوم والتهجم لدى الطرف الآخر. وربما كان لهذا الأمر انعكاساً على ثقافة الإتباع إذ يبرز بحدود وافية ما للشيعي من لغة لينة مهادنة ومدافعة تميل إلى البحث والنقاش العقلي الجدلي في مقابل لغة التشنج والهجوم والمهاترة أحياناً لاسيما لدى المتعصبين من التكفيريين. لم يسلم الشيعة على طول مراحل التاريخ الإسلامي من التهم والوصم بشتى الأباطيل كما تقدم القول. وقد هدفنا فيما مضى إلى استعراض موجز للغاية عن أصل ودوافع بعض الأمور المنسوبة للتشيع. وها هو ذا الآن يعاني من تهم أخرى وإن كان بعض منها ليس جديداً كما في تهمة «الرفض» بمعناه السلبي الذي يعني رفض الإسلام و«الطائفية» هذه المفردة التي أصبحت متداولة على ألسنة القوميين والبعثيين والسلفيين بالإضافة إلى المتعاطفين معهم. والغريب أن من يتهمون الشيعة بالطائفية يعبرون عن أبشع أنواعها بأنفسهم وسلوكهم مستغلين شعارات براقة كالوطنية والوحدة ونبذ التدخل الخارجي لاسيما التدخل الإيراني. في هذا الكتاب المتواضع سنحاول مناقشة تهم وجهت إلى الشيعة وتحديداً الشيعة في العراق على خلفية زوال نظام البعث واحتلال الشيعة لدورهم الطبيعي في إدارة الدولة. وسيرى القارئ المحايد أن جلّ التهم المنسوبة الآن إلى الشيعة هي تهم ذات طابع سياسي أو متعلقة بهذا الصعيد بنحو ما، ولا أساس

لها إلا في أوهام المتعصبين ونعالجها واحدة تلو الأخرى. كذلك نحاول أن نقف أيضاً على أسباب نشوء التهمة والظروف التي ساعدت على تضخيمها وترسيخها مع التنبيه أن ليس كل التهم والقضايا التي أثارها بعض أصحاب النزعة التكفيرية ستكون موضوعاً للمناقشة لكوننا لا نملك مزيداً من القول في موضوعاً وقد ألفت الكثير في الردّ عليها وكما قلنا فإن البحث هنا معني بالتهم التي تطال الشيعة العراقيين اليوم بعد اشتراكهم في العملية السياسية وبروز دورهم المهم والمؤثر فيها ولهذا سنعرض في الفصل الأول لبعض القضايا المهمة ذات العلاقة والتي توضح للقارئ الصورة بتفاصيل أوفى وأهم مسألة سنناقشها هي قضية الوجود الشيعي وتاريخه في الجنوب تحديداً، قبل أن ننتقل إلى الفصل الثاني الذي يتناول موضوعة التهم التي اقتصرنا على ما ذكر له علاقة بالواقع السياسي الراهن ... والله ولي التوفيق.

إبراهيم حسيب الغالبي

## الفصل الأول

# أصالة الوجود الشيعي في العراق

## أصالة الوجود الشيعي في العراق

في المجتمعات ذات التعددية المذهبية والأثنية تبرز الأصالة التاريخية واحدة من أكثر المفردات تداولاً لأهميتها كونها تؤكد أحقية في الجغرافيا والانتماء بل وتحقق غرض الأسبقية في كسب امتيازات عدة لاسيما مع انحصار ثقافة التعدد والتعايش. فالحق في التاريخ هو حق الوجود والبقاء والهيمنة وتقرير المصير. والغريب أن العراق بلد صنع التاريخ ولكنه لم يقوَ على ترويضه إذ سقط في قتام المضمار وشطّ هذا التاريخ في استغلاله البشع. هكذا هو حال المكتشفين الكبار وقدرهم فهم أول من يكتوي بما يكتشفونه وآخر من يستفاد منه. فأكبر الإشكاليات المهمة في التاريخ وأبرز مواضيعها الشيقة حينا والمملة حيناً آخر هو ما جرى ذات يوم في هذا البلد الذي حدده الفيروز آبادي في قاموسه ضمن مادة عرق في مطلع القرن الخامس عشر الميلادي بـ «العراقان ؛ الكوفة والبصرة»[1].

لا تبدو ثمة جدوى لمناقشة تاريخ العراق قبل الفتح الإسلامي

---

(١) القاموس المحيط ـ الفيروز آبادي، ص ١١٧٢ ـ ١١٧٣.

حين يكون موضوعنا هو الوجود الشيعي في العراق وجنوبه تحديداً، ولكن يلاحظ أن ثمة علاقة للموضوع يرتبط بعراق ما قبل الفتح لدى بعض الباحثين الذين يرون أن المعتقدات الدينية وطقوسها تتأثر بالبيئة الاجتماعية والموروث التاريخي وحتى الظروف المناخية والميثولوجيا الشعبية واللغة وما إلى ذلك مما يسهم في تكوين الوعي والفكر الديني. فصحيح أن الأديان تختلف في معتقداتها والطقوس التي يؤديها المعتنقون ولكن قد يخضع ذلك للتغيير بفعل تلك العوامل إلى حدود معينة ويحاول هؤلاء أن يبرزوا كونها تقف عند الثوابت الأساسية.

قد يبدو جزء مما ذهبوا إليه في منهج المقارنة بين الأديان المتعاقبة على مساحة جغرافية محددة مقبولاً بصورة مبدئية ولكن ثمة جزء آخر لا يمكن قبوله لأنه يتنافى مع قولهم بالوقوف عند الثوابت الأساسية وهنا يبدو وكأن ثمة سوء فهم في تمييز الأصول من الفروع أو أن قيدهم لا يعدو أكثر من محاولة لتلافي الإحراجات وردود الفعل. فعلى سبيل المثال يفرد سليم مطر عنواناً مثيراً في كتابه الذات الجريحة وهو «التشيع العراقي وريث أديان الرافدين»[1] حيث يسجل الملاحظات التالية الدالة حسب

(١) اخترت قول سليم مطر لكونه عراقياً شيعياً من الجنوب ولا يبدو أن لـه ميولاً مذهبية وإلا فإن اتهام الشيعة بكون عقائدهم مأخوذة ممن سـبقهم تهمة رائجة على السنة المتعصبين يكفي هنا مراجعة الفصل.

رأيه على علاقة التشيع بالأديان العراقية السابقة وهي:

**أولاً**: تكرار الرقم «١٢» المقدس فالأبراج البابلية «١٢» وتلاميذ السيد المسيح «١٢» ـ هذا العدد لم يضعه العراقيون الذين دخلوا الديانة المسيحية ـ وأئمة الشيعة «١٢».

**ثانياً**: ذكرى غياب تموز في ظلمات الأرض وذكرى صلب المسيح ـ صلب المسيح أيضاً ورد إلى العراق وإلى منطقة أربيل وتحديداً ولم يخرج منه ـ وصلب ماني البابلي وذكر ى استشهاد الحسين.

ثالثاً: تقديس الإلهة عشتار رمز كوكب الزهرة وتقديس مريم العذراء وتقديس فاطمة الزهراء ومنحها لقب «الزهراء» من كوكب الزهرة الذي هو رمز عشتار. وحتى لقب البتول فهو مشترك بين مريم العذراء وفاطمة الزهراء.

رابعاً: عودة الإله تموز كل عام وعودة المسيح المنتظر وعودة المهدي المنتظر لدى الشيعة.

خامساً: إن البناء الهرمي للمؤسسة الدينية ومراتب رجال الدين الشيعة مشابه تماماً لنظام الكنيسة النسطورية والكنيسة المانوية.

ويضيف إلى ما سبق القول بأن الباحث المتخصص له أن يلاحظ الكثير والكثير من التفاصيل التي ورثها التشيع من

الأديان والثقافات السابقة في العراق وسوريا[1].

إن انهماك سليم مطر وغيره في بحثهم عن هوية عراقية جامعة ومؤصل لها تاريخياً ومحاولة حياكة رداء عراقي من كافة خيوط الطيف المتنوع في نسيج المجتمع العراقي لا يشفع له مثل هذا التجاهل المخزي لحقائق تاريخية واجتماعية ثابتة. ورسم حركة أسطورية لخيارات الأفراد والمجتمعات. وكأننا أمام نبوءة مسبقة تسير وفقها الأحداث ويجب ألا تحيد عنها طلقاً. فمجيء الإمام علي إلى الكوفة مثلاً ودفنه بعد استشهاده في النجف ليس صدفة أو واقعة طبيعية بل كانت لأسباب قدّرتها قوة غامضة تريد إثبات أن ترابطا مدهشاً يقع في هذه الأرض كي يأتي اليوم الذي يكتشفها المنهمكون في البحث عن الهوية الوطنية الجامعة للأمة العراقية. إن هذه الهوية في النهاية هي الغاية التي وقعت من أجلها الأحداث والوقائع لا محال. فلماذا دفن الإمام علي في النجف؟ الجواب لدى الأستاذ سليم: لأنها تقع جزءاً من منطقة بابل الكبرى حاضرة الرافدين التاريخية والتي ظلت مقدسة لدى العراقيين حتى بعد دمارها[2]. الغريب أن هؤلاء الكتاب أنفسهم يمقتون الكثير من الاعتقادات والطقوس الدينية ويصفونها

(١) نقلاً عن كتاب الذات الجريحة بتصرف بسيط للغاية ـ سليم مطر، ص ١٣٩.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ١٣٧.

بالأساطير فيما يستندون هم في بحثهم إلى منه أسطوري بكل ما تعنيه الكلمة من معنى. إن العلاقات التي ذكرت من قبل في النقاط الخمس السابقة يمكن أن نجد أبلغ منها وأكثر إقناعاً بين كل عقائد الأرض وديانتها السماوية والوضعية بل وبين مختلف الأطاريح والأفكار والفلسفات المتنوعة، بل لو سرنا على طريقة هؤلاء الباحثين لأمكننا أن نعيد تسعين بالمائة من مضامين وتشريعات القرآن مثلاً إلى قضايا وأحداث وحقائق تاريخية كان لها وجودها قبل الإسلام في أكثر من مكان بل نزيدهم فسحة في الرهان باختيار ما يريدونه موضوعاً للمقارنة مع الإسلام، وستبلغ المسألة حد التفاصيل الدقيقة وانطباقها على أمور تاريخية سابقة فمبدأ الشورى عرفه الرومان وخلق الإنسان من الطين قاله السومريون والركوع في الصلاة كان لدى المانوية وحتى قوله تعالى ﴿ولا تَكونُوا كالَّتي نَقَضَت غزلَهَا مِنْ بعد قُوَّة أنكَاثاً﴾ إنما هي زوجة أوليس بطل الإلياذة التي كانت تعزل في الليل وتنقض عزلها في النهار بانتظار عودة زوجها، والآيات التسع لموسى إنما كانت تسعاً لا غير لأن الأقوام القديمة كانت تخشى هذا الرقم المقدس وهكذا إلى ما تشاء الرغبة والمزاج. ومع ذلك يرى البعض أنه يمكن أخذ قسم من هذه المقارنات وقبوله كقرائن على ارتباط وتأثر التشيع العراقي بالأديان السابقة من جهة وبيان أصالته الإسلامية من جهة أخرى باعتبار المقطع الزمني المرعي في حلبة

النقاش حيث أن هذه العلاقات تؤشر إلى اعتقادات ليست وليدة مرحلة قريبة كما هو معلوم. وبعد قبولها مبدئياً يمكن تبرير ما توحي به من تعارض واضح مع الثوابت التي يقوم عليها الأساس الشرعي للفكر الشيعي خاصة عن طريق القول بأن هذا التأثر محدد وفق نظرة علمية معينة تراعي الحدود المعقولة لتلك المؤثرات.

حيث أن العدد «١٢» يمكن فهم ارتباطه من منظور التأثر بالموروث عن طريق التجزئة لعدد المعصومين الأربعة عشر وجريان التركيز على الأثني عشر فقط ولكن إلى أي مدى يصمد هذا الطرح! فهنا يكمن موضع الخلل حيث أن مصدر هذا الرقم المقدس هو النبي محمدﷺ الذي لم يعش في العراق! ولم يختص التركيز على هذا الرقم بشيعة العراق بل ولا بالمذهب الشيعي لوحده فالمذاهب الأخرى ترى أن الأئمة من قريش هم اثنا عشر بناء على روايات مستفيضة يرويها الفريقان. أما ذكرى استشهاد الحسينعليه السلام وربطه بتموز وصلب المسيح وإحراق ماني وصلبه فهو أمر لا يستحق المناقشة ومثله مسألة انتظار الإمام المهدي. أما قضية كوكب الزهرة الذي ترمز له عشتار واسم الزهراء فلا أعرف هل أن المؤلف ذكرها على سبيل الطرفة أم أنه مقتنع حقا بما ذهب إليه سيما وأنه لم يذكر لنا في القاموس الذي وضعه للألفاظ العربية ذات الأصول من لغات المنطقة القديمة أو تلك

التي لها رواسب في الاستعمال اللغوي العربي أي ذكر لعلاقة عشتار بالزهراء لغوياً. إن كلمة الزهرة كلمة عربية مشتقة من الأصل الثلاثي «ز هـ ر» ومشتقاته جميعاً تدل على النور والبياض وكان العرب يصفون المرأة ذات اللون الفاتح بالزهراء ولها معنى آخر هو النيرة أو المضيئة والمعنيان واردان في تسمية فاطمة الزهراء. ولما كان ثمة كوكب في السماء يرونه مضيئاً أطلقوا عليه اسم الزهرة. على أن للكاتب أن يراجع ذخائر العقبى لمحب الدين الطبري ومسند أحمد والتهذيب لابن حجر وشرح الجامع الصغير لعبد الرؤوف المناوي وغيرها العشرات من الكتب السنية ليرى أن تسمية الزهراء لم يضعها الشيعة العراقيون وأغلب هؤلاء المؤلفين ليسوا من المتأثرين بالبيئة العراقية ولو كانت من وضع الشيعة لما استعملها أغلب مؤلفي السنة ومحدثيهم.

قد يبدو غريباً نوعاً ما أننا في معرض تناولنا لأصالة الوجود الشيعي في العراق وجنوبه تحديداً لم نسلّم بهذه المقارنات التي تحاول من جهتها أن تحقق ذات الغرض وإن كان ذلك خاصاً بمشروعها وحاولنا تفنيدها. إن سبب ردّها هو أن هذا النحو من الإثبات والمعالجة بالإضافة إلى كونه محاولة تشويه واضحة لعقائد الشيعة فهو يأتي بنتائج مناقضة تماماً لغايته كونه على قدر واضح من التزييف واللا معقولية والتكلف البعيد. إن تقديم هذه المقارنات على أساس كونها أدلة للتأصيل تدفع القارى إلى رفضها

من اللحظة الأولى وبحكم الذهنية السائدة للقارئ العربي ـ على فرض حياده هنا ـ فإنه سيقطع بصحة الطرح المضادّ دون الحاجة للبحث عن أسباب مؤيدة فيكفيه الوثوق بضعف أدلة الطرف الآخر المثبت.

إن أشد المعتصبين الذين يبغون من وراء طرح قضية تاريخ التواجد الشيعي في العراق سلبهم مشروعيتهم الوطنية وحقهم في المشاركة السياسية بما يناسب حجمهم يرجعون هذا التواجد إلى ما بعد دخول الصفويين العراق بعد حكمهم لإيران عام ٩٠٦ هـ فقد ذكروا أن إسماعيل الصفوي توجه إلى بغداد ودخلها عام ٩١٤ هـ بجيش كثيف وأنه قام بقتل أهل السنة والفتك بعلمائهم وبما أن إسماعيل الصفوي قد فرض التشيع بالقوة على الإيرانيين كما يقول الوردي فإنه فعل ذلك أيضاً بالعراقيين. فتشيع الملايين في العراق وإيران كان بفعل هذا المارد الصفوي العجيب. وكذلك فإن تشيع العشائر العراقية في الجنوب يردّونه إلى حوالي مائتين وخمسين عاماً خلت حتى دفع بأحد المؤرخين إلى القول بأن كل جنوبي كان سنياً. وبهذا يبدو الشيعة العراقيون وكأنهم مجرد أقلية معزولة تنحصر في بعض مناطق بغداد ويقطنون حول المراقد الشيعية في النجف وكربلاء، أما تحولهم إلى أكثرية أو أغلبية فجاء بفعل عوامل طارئة منها ما ذكرناه ومنها ما سنمرّ على ذكره في خضم هذه المناطقشة وقد فرض التشيع فرضاً على الكثير منهم.

**ولكن قبل ذلك علينا أن نعرف أن الكتب والبحوث والدراسات والمقالات التي تكاثر عددها وتنوعت صورها ومناهجها بصورة مفاجئة بعد سقوط صدام والتي كان أهمها سلب الشيعة العراقيين ولاسيما في الجنوب أصالتهم التاريخية وانتماءهم الوطني وإبدائهم كغزاة للمنطقة استعمروها بما يشبه فعل الأوروبيين في أمريكا واستراليا كله كان بدوافع طائفية وقومية متطرفة تهدف إلى إظهار أن المعادلة التي كانت قائمة زمن حكم الطاغية صدام ونظامه هي التي تمثل الحق والحقيقة** وأن مرتكزات الهيمنة السياسية لطائفة معينة تملك أحقيتها من التاريخ وتقوم على أساس النصاب العادل والأزلي. فالطارئ الشيعي لا يملك الأرجحية في مقابل الغرس الآخر الأصيل. إن هذه النزعة ليست غريبة ولا مختصة بموضوع العراق وقضية تشيع الجنوب من عدمه بل تشمل في الفكر القومي العروبي مساحات أوسع وأكثر إغراقاً في التاريخ والجغرافيا. لكن المعتاد في ذلك هو طغيان لهجة الرثائية والنفس الطللي الباكي والنادب لضياع «الإمبراطورية القومية» وهذا ما هو غير ملاحظ في الأبحاث المتعلقة بموضوع الشيعة العراقيين. وكأن في ذلك إصرار على استرداد شيء ضاع وعدم الاعتراف بالواقع الخارجي الملموس والمعاش. وهو يساوق إصراراً آخر على إنكار أن يكون الشيعة أغلبية في العراق وقد يكون هذا الأخير هو أحد نتائج النظرة السابقة حيث يبررها من جانب ما

ويؤدي إلى خلط الأوراق وإبقاء النسبة أشبه باللغز خصوصاً في هذا الوقت لمزيد من المكاسب والمراهنات السياسية.

ما يؤكد ذلك أن أحد الساسة الذين يدعون تمثيلهم لمكون معين كان يردد على الدوام وإلى هذه اللحظة ويزداد تأكيده بالطبع قبيل كل عملية انتخاب بأن طائفته يشكلون أغلبية السكان ولكن حين جرى الحديث أو السؤال عن إمكانية القيام بعملية إحصاء سكاني ولو في المستقبل القريب اعترض على أن يكون تعداد السكان قائماً على إحصاء طائفي حسب تعبيره لكون ذلك يعمق من الشعور بالانقسامات الطائفية والقومية وهو ما لا يخدم الوضع العراقي ومن يملك من الصحفيين الذين يتم اختيارهم بعناية مناقشته وانتقاده على طائفيته الواضحة للعيان وتناقضه المفضوح!!.

ثمة نقطة نشير إليها تتمثل في إن الأصالة هنا كما نراها ذات قيمة اعتبارية محضة فالتاريخ ليس سيداً للجغرافيا الإنسانية يخضعها لحكمه المؤبد ولا يملك الماضي قدرة مطلقة على إخضاع الحاضر لسلطته وإن كان علينا ألا نستغرب ذلك من العقلية السلفية وذهنية الأطلال المعمرة. وإذا كان الأمر وفق هذا التصور المردود فإن أول من له الحق الذي يجدر احترامه هو إسرائيل كون اليهود وهي حقيقة تاريخية استوطنوا فلسطين قبل أن يفتحها

المسلمون وقد سكنوا القدس سبعين عاماً في عهد النبي داود وسليمان وبالتالي لابد من الاعتراف بشرعية كيانهم على هذه الأرض. بل قد يكون السريان والكلدان والآشوريون هم أحق من غيرهم بحكم العراق وامتلاكه عقاراً صرفاً لهم. وانطلاقاً من **هذا فإن الهدف من بحث أصالة التواجد الشيعي في العراق وفي جنوبه هو الردّ على معتنقي هذا التصور السقيم الذي أشرنا إليه وهم يحاولون إشاعته لأغراض سياسية تحاول دق إسفين التناحر والحزازيات بين أبناء البلد فضلاً عن وضع النقاط على حروف الحقائق الناصعة التي يشعر الشيعي في حالة تجريدها وطمسها بالغبن** ويفتح المجال وسعاً لتسرب الشعور بضياع الهوية الذي يحاول ويا للمفارقة جعله واقعاً من يدعو إلى تعزيز الهوية الوطنية وتأكيدها بالتعالي على الهويات الأخرى الضيقة. ذلك أ، الهوية الجامعة لا يمكن تحقيقها كما يتوهم البعض بإنكار الهوية الخاصة طائفية كانت أم قومية وتقوم على ركامها بل إن الأمر على العكس من ذلك تماماً إذ ينبع الشعور بالانتماء الكلي انطلاقاً من ثبات الهوية الفرعية الأضيق وجعلها مستقرة قدر المستطاع. إن عدم الثبات والسعي لإنكار هذه الأخيرة والذي يكون حتماً بتأثير أصحاب الهويات المغايرة يؤدي إلى إنكار متبادل وتنطوي ردة الفعل على إصرار قوي لإثبات الهوية الذاتية الخاصة. إذ لا يمكن أن نفهم كيف يمكن إقناع الشيعي بانتمائه إلى الهوية الوطنية وهو

يدفع قسراً إلى معركة إثبات الوجود في كونه شيعياً في الأصل لا سنياً وعربياً مهاجراً من البادية لا أعجمياً؟ ويطلب من الكردي ذات الشيء في الوقت الذي تجري المحاولات لمحق تاريخه وتراثه ككردي! إن المنظرين لمشروع الهوية الوطنية فاتتهم مثل هذه الحقيقة البسيطة والواضحة فحيث تريد من الزء أن ينتمي إلى الكل فعليك أن تعترف أولاً بكونه جزءاً مشخصاً لا ضائعاً بين الأجزاء وإلا فلا معنى سوى أنك انتشلته من العدم أي محق لوجوده وجعله لا شيء بالمرة، إنها طبيعة الأشياء ومنطقها في آن. وبناء على هذه الحقيقة نرى أن بعض الشعوب التي تتكون من أقليات وأعراق متباينة انسجمت مع مفهوم الوطنية الجامع للكل انسجاماً تاماً أو شبه تام وانتقلت إلى انتمائها الوطني الجامع انتقالاً هادئاً وسلساً كونها لم تُستفزّ بالتشكيك والإقلاق لشعورها بهويتها الخاصة مع مراعاة أن مفهوم هذه الهوية الوطنية ليس عريقاً جداً ونشأ في القرن السادس عشر الميلادي وحسب. لقد انهمك أولئك المنظرون في مشروعهم ذاك بمعالجة الأمور من سطوحها وكان الهمّ هو تلميعها وصقلها لتكون مقبولة وجاهزة لوضع النقش المناسب فوقها والحجة هو أن الغوص لا يعني سوى الارتداد عكس الطرح والتباري بعيداً عن الهدف.

إن وجود الشيعة في العراق عموماً ما كان في العصر الأول للفتح الإسلامي. فبعد مقتل الخليفة عثمان بن عفان على يد بعض

الناقمين منه سياسته في إدارة الدولة انتقلت الخلافة إلى الكوفة مع البيت العلوي ولم يغادرها شخوص البيت الهاشمي إلا بعد الصلح بين الإمام الحسن ومعاوية ليعودوا ويتمركزوا في المدينة ثانية. إن أنصار الإمام علي ومن بعده ولده الحسن كانوا في أغلبهم من العراق كما كان أنصار معاوية في أغلبهم من الشام. ولم تكن حركة الحسين إلى كربلاء سوى حركة طبيعية صوب منطقة أنصاره فقد بدأ التشيع يستقر ويمتد إلى القبائل المحيطة بالكوفة في فترة خلافة الإمام علي هناك بعد جعلها عاصمة الإسلام آنذاك. وبمرور الوقت ولأسباب عديدة أصبح العراق مركز التشيع الأول وقد بدا ذلك بوضوح في القرن الرابع الهجري وقد كان النفوذ الشيعي آخذاً بالتوسع والثبات في ظل الحكم العباسي عن طريق رجال من الشيعة تغلغلوا في مراكز السلطة السياسية منذ عهد الإمام جعفر الصادق ولهم الفضل في توطئة الأمور على مستويات عدة لهذا النفوذ وقد ساهم البويهيون بعد أن أخضعوا بغداد عام ٣٣٤ هـ الذين كانوا شيعة زيديين في أن يمنحوا المذهب الشيعي سارية ثابتة ويدا طولى في العراق لاسيما العاصمة بغداد التي تواصل تمايزها الديموغرافي وانقسمت إلى كرخ شيعي ورصافة سنية، وعلى حد عبارة الحموي فقد كان جانب الكرخ كله من الشيعة الإمامية ليس فيهم سني البتة[1]. ومن الطبيعي أن

(١) انظر: معجم البلدان ـ ياقوت الحموي، ج ٤، ص ٤٤٨.

يمتد الوجود الشيعي ليترامى حول بغداد إلى جهة الجنوب والغرب باتجاه مراكز التشيع الأولى ومناطق وجود العتبات المقدسة. لقد رأى المستشرق فلهوزن في كتابه «الخوارج والشيعة» أن جميع سكان العراق كانوا في عهد معاوية خصوصاً أهل الكوفة شيعة، ولم يقتصر هذا على الأفراد بل شمل القبائل ورؤساء القبائل[1] ويوافقه الرأي طه حسين في «علي وبنوه» حيث يؤكد أن عامة أهل العراق ـ بعد حادثة كربلاء ـ بنوع خاص يرون بغض بني أمية، وحب أهل البيت لأنفسهم ديناً.

إن مناقشة تاريخية لتواجد الشيعة في هذه الرقعة من العراق لا ضرورة لها مطلقاً فالباحثون متفقون على ما هو في عداد البديهات المسلمة. ولكن جدل الحديث يجري حول التواجد الشيعي في جنوب العراق وأصالته في هذه المنطقة. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى غموض أخبارها وبعدها عن اهتمام المؤرخين ما عدا البصرة في بعض عصورها سيما وأن أغلب المدن نشأت في فترة متأخرة كحواضر عامرة مزدحمة بالسكان، فهذه المساحة الشاسعة من الأرض تختزل بكونها فاصلة بين الحاضرتين الكوفة والبصرة خلا بعض الأخبار التي تشير إلى تواجد عشائري ليس له قيمة من الناحية السياسية والدينية إذ لم تدخل طرفاً في نزاع ما يستحق أن يؤرخ له إلا نادراً. أضف إلى ذلك أن البطائح أي الأهوار تشكل

(١) الخوارج والشيعة ـ فلهوزن، ص ١٤٨.

جزءاً كبيراً منها ويبدو أن هذه البطائح كانت أوسع مما هي عليه الآن ما يقود إلى الاعتقاد بأن أغلب سكان المنطقة الجنوبية آنذاك كانوا من أهلها. يقول ياقوت الحموي بأنها أي البطائح أرض واسعة بين واسط والبصرة وكانت قديماً قرى متصلة وأرضاً عامرة قبل أن يفيض النهران في عهد كسرى إبرويز[١]. إن من هؤلاء الذين تحصنوا بالبطائح واتخذوها معاقل لهم عمران بن شاهين الذي أقام له إمارة في تلك المنطقة. يؤرخ الذهبي لابن شاهين على النحو التالي «عمران بن شاهين: ملك البطائح، كان عليه دماء فهرب إلى البطيحة واحتمى بالآجام يتصيد السمك والطير فرافقه صيادون ثم التف عليه لصوص ثم استفحل أمره وكثر جمعه فأنشأ معاقل وتمكن وعجزت عنه الدولة وقاتلوه فما قدروا عليه وحاربه معز الدولة غير مرة ولم يظفروا به إلى أن مات على فراشه سنة تسع وستين وثلاث مائة وامتدت دولته أربعين سنة»[٢].

ولنا أن نلفت أن خروج ابن شاهين في هذه السنة كان متزامناً مع بداية احتدام المواجهة في بغداد بين السنة والشيعة وشيوع النزعة الطائفية. ويقترب من ذلك ما ذكره ابن خلدون في تاريخه وعبد الواحد الشيباني في الكامل. إذاً فعمران بن شاهين على هذه

---

(١) الحموي، ج ١، ص ٤٥٠.

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي، ج ١٦، ص ٢٦٧.

الروايات شخص مطلوب من قبل السلطات لجنايات لم يذكروها بالتحديد وليس من صحبة له سوى اللصوص وقطاع الطرق ومع أنه فيما ذكره ابن كثير من استعمال أبو القاسم له على بعض نواحي المنطقة وإلحاقه الهزائم المتكررة بجيوش جرارة فقد أصرّ على وصفه بالصياد إهانة لقدره كما هو واضح. إن المؤرخين الذين اقتبسنا لهم والذين أرّخوا لابن شاهين هم من أبرز مؤرخي السنة فالذهبي شافعي المذهب فيما قيل وإن كانت الميول الحنبلية واضحة لديه وهو ذات صلة وثيقة بابن تيمية الحراني المعاصر له. وابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن كثير فهو شافعي أيضاً وابن خلدون معروف بموقفه المتشدد من الشيعة ولا يختلف الشيباني عن هؤلاء فكلهم من مؤرخي أهل السنة. ولكن لهجة ابن مسكويه وهو مؤرخ شيعي أو قريب من التشيع ـ قيل أنه زيدي والبويهيون كذلك كما هو معروف وفي الكنى والألقاب قال أنه لم يتعين مذهبه ولكنه رجح تشيعه[1] ـ تختلف عما سبق بينما يقتضي المنطق أن يكون الأمر على عكس ذلك كون خروج عمران بن شاهين كان على الدولة البويهية الشيعية وفق نظرة أغلب المؤرخين وتسالمهم الواضح على ذلك. يقول مسكويه «طلبه الملوك والخلفاء وبذلوا الجهد في أخذه وأعملوا الحيل أربعين سنة فلم يقدرهم الله عليه ومات حتف أنفه بعد أن أذلّ الجبابرة وأرباب

(١) الكنى والألقاب، الشيخ عباس القمي، ج ١، ص ٤٠٨.

الدول وطواهم أولاً بأول»[1] فالإطراء واضح هنا ويختلف عن لهجة الوصم والانتقاص فيما سبق من كلام الذهبي وابن كثير وابن خلدون وغيرهم ممن لم نذكره. على أن مؤرخي الشيعة فيما بعد رووا المناقب والكرامات لهذا الرجل فصاحب كتاب الغارات ذكر لابن شاهين مناقب وحكايات لا تدل على تشيعه وحسب بل على التزامه الديني. فقد قال مؤلف الكتاب أن عمران بن شاهين من أهل العراق عصى على عضد الدولة فطلبه طلباً شديداً فهرب منه إلى المشهد متخفياً فرأى أمير المؤمنين عليه السلام ليلة في منامه وهو يقول: يا عمران إن في غد يأتي فناخسرو إلى هاهنا فيخرجون كل من كان في هذا المكان فتقف أنت هاهنا وأشار إلى زاوية من زوايا القبة فإنهم لا يرونك ... إلى آخر الكلام[2]. وبغض النظر عن صحة هذه الكرامات أو عدمها فإن أهم ما في ذلك هو أنها تدل على تسالم شيعي بكونه شيعياً. ولعل القاضي التنوخي وهو شيعي أيضاً يعطينا في كتابه الفرج بعد الشدة صورة أكثر وضوحاً لتشيع عمران بن شاهين وتواجد الشيعة في الأهوار في ذلك الوقت حيث يقول عند الحديث عن سبب تأليفه كتابه ذاك ... كان لي في هذا الحديث خبر طريف

(١) تجارب الأمم لمسكويه، ج ٢، ص ٣٩٧.

(٢) كتاب الغارات لإبراهيم بن محمد الثقفي، ج ٢، ص ٨٧٤ ونقل الحكاية نفسها ابن طاووس في فرحة الغرى، ص ١٦٨، وفي بحار الأنوار، ج ٤٣، ص ٣١٩.

وذلك أني كنت قد لجأت إلى البطيحة هارباً من نكبة لحقتني، فاعتصمت بأميرها معين الدولة أبي الحسن بن عمران بن شاهين السلمي، فألقيت هناك جماعة من معارفي بالبصرة وواسط خائفين على أنفسهم قد هربوا من ابن تعية الذي كان في الوقت وزيراً ولجئوا إلى البطيحة. فكنا نجتمع في الجامع فنتشاكى أحوالنا ونتمنى الفرج مما نحن فيه من الخوف والشدة والشقاء، فحدث أبو الحسن بن جيشان التاجر الصالحي قال: حدثني أبو محمد الحسن بن عثمان بن قنيف بالإسناد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو دخل العسر كوة لجاء يسران فأخرجاه»[1].

فهي تشير إلى عدة حقائق منها اجتماع أناس متدينين ينشدون الفرج من الله وليسوا مجموعة من قطاع الطرق واللصوص والقتلة المطلوبين وكذلك تؤكد على وجود جامع في وسط البطائح ولهذا أهمية كبيرة حيث أن إقامة جامع في منطقة ما يؤكد بصورة تكاد تكون حتمية في ذلك الوقت على أن أنصار المذهب الذين يؤدون فيه الصلاة لهم قوتهم ونفوذهم وليس أقل من تواجدهم القوي ولاسيما أننا ذكرنا أن تلك الفترة شهدت صراعات مذهبية بين السنة والشيعة وأبرز وجه في تلك الصراعات هو هدم المساجد وإحراقها بين أصحاب المذاهب المتناحرة بل كانت عملية إقامة مسجد دلالة على التمكن والغلبة.

(١) الفرج بعد الشدة للقاضي التنوخي، ج ١، ص ٤٣.

إن قول رشيد خيون في كتابه الأديان والمذاهب بالعراق بأن الكشف عن وجود إمارة شيعية بأهوار جنوب العراق يصحح الرأي القائل بحداثة التشيع بين عشائر الجنوب العراقي[1] قول ناظر إلى جلبة الأقوال وصخب الآراء غير الصائبة لبعض الباحثين الذين ولكثرة ما كتبوا في مجال التشكيك بوجود الشيعة في هذه المنطقة كادت أن تتلاشى حقيقة ذكرها أكثر من مؤرخ وكاتب شيعي وهم الأدرى بالحقيقة ـ على الأقل لكونهم ليسوا من المعاصرين ولم يطلعوا على غيب الجدل الذي سيحدث حول هذه القضية ـ كون إمارة بن شاهين شيعية وجزءاً من تاريخ المنطقة ولا شك يعتري المطلع على ما كتبه وألفه العديد من العلماء والباحثين في أن عمران بن شاهين رجل شيعي ولا يمنع من هذا كونه كان معارضاً للبويهيين باعتبارهم شيعة وقد أعطى رشيد خيون في ذلك رأيا مفاده أن الخلافات السياسية والأطماع بالسلطان قد لا تسترها وحدة دين أو مذهب وأضاف إن هناك عاملاً آخر هو العامل القومي أو العشائري الذي أجاز خروج شيعي على دولة شيعية[2] ونضيف أيضاً للأستاذ رشيد خيون وكذلك لمن يجعلون الوحدة المذهبية مفهوماً متسيداً ومطلقاً يملك دلالة قاطعة على عدم تشيع تلك الإمارة المعارضة على حد

(١) الأديان والمذاهب، رشيد خيون، ص ٢٧٤.

(٢) نفسس المصدر، ص ٢٧٥.

سواء هو أن البويهيين نكلوا وضيقوا على كثير من العلويين ممن رأوا فيهم أنهم يهددون مصالحهم ويطمحون مطامح سياسية فقد شردوا أبا أحمد الموسوي والد الشريف المرتضى أحد كبار علماء الشيعة الإمامية وأخيه الشريف الرضي الشاعر والكاتب المشهور وكذلك عمه وقاضي القضاة ابن معروف[1] وقاموا بمصادرة أموالهم وزجوا بهم في سجن القلعة وهنا قد نجد للرأي السابق الذي طرحه رشيد خيون ما يؤيده بالفعل فثمة أبيات في شعر الشريف الرضي على قدر من الأهمية التاريخية، إذ يشير بيتان من شعره في قصيدة له إلى نزعة قومية عربية وعصبية في هذا المجال ضدّ العنصر الفارسي والأمر ليس عفوياً بالطبع فللأحداث التي جرت في عهده وبالتحديد في محنة أبيه على يد البويهين أثر في ذلك. هذان البيتان هما قوله:

تذكّركم بذي قار طعانا وما جرّ القنا يوم الكلاب

عليها كلّ أبلج من قريش لبيق بالطعان وبالضراب

والتأمل في الوضع السياسي القائم آنذاك يكشف للباحث الكثير من الأمور التي تحل مثل هذا اللغز الذي ابتدعته مخيلة البعض. فالقول بأن الحكم كان شيعياً وأن الدولة القائمة دولة

(١) الكامل ج ٨، ص ٧١٠ وكذلك ينظر تجارب الأمم لمسكويه، ج ٢، ص ٣٩٩.

شيعية ليس أمراً صائباً تماماً في واضعه. فمثل هذه الفكرة لا يبدو أنها تبلورت في أذهان الشيعة الإمامية في العراق آنذاك وجلّ ما رأوه هو أن ثمة حكومة لم تجعل من أولوياتها قمع الشيعة وأتاحت لهم حرية التعبير عن عقائدهم وطقوسهم الدينية. بل يمكن القول أنها ولحيثيات الواقع المتوافرة على أرض الصراع السياسي حاولت الإفادة من القاعدة الشعبية الشيعية الواسعة لتثبيت دعائمها. إن البويهين لم ينتقلوا عن معتقدهم الزيدي إلى الإمامي كما يقول البعض الذي جعل دليله رغبة معزّ الدولة في نقل الخلافة إلى أحد العلويين لو لا أنه تراجع في اللحظة الأخيرة بتأثير رأى طرحه أحد خواصه حين قال له إنك اليوم مع خليفة تعتقد أنت وأصحابك أنه ليس من أهل الخلافة ولو أمرتهم بقتله لقتلوه مستحلين دمه ومتى أجلست بعض العلويين خليفة كان معك من تعتقد أنت وأصحابك صحة خلافته فلو أمرهم بقتلك لفعلوا[1]. وليس في ذلك دليلاً على التحول المدعي. فقد يكون كرهه للعباسيين هو الذي دفعه إلى التفكير بهذا التغيير في منصب الخلافة من جهة ومن جهة أخرى فإن الاعتقاد بعدم مشروعية الخليفة العباسي كانت ثابتة في الفكر الزيدي وذات هذا الفكر لا يسلبها عن العلويين بشكل قاطع هذا إذا افترضنا أن معزّ الدولة من رجال المبادئ وليس من رجال طلب السلطة والهوس

(١) الكامل، ج ٨، ص ٤٥٢ ـ البداية والنهاية، ج ١١، ص ٢٤٠.

السياسي وقد ذكر ابن كثير الحادثة السابقة بألفاظ مختلفة قليلاً ختمها بالقول وترك ما كان عزم عليه للدنيا لا لله عزّ وجلّ. إن تغيير رأيه عن تلك الفكرة لو صحت يدل على أن البويهيين كانوا يقدمون السلطة على المبدأ وإنما غاية الأمر هو استثمار الدين والمذهب وسيلة للوصول إلى الحكم وحالهم في ذلك لا يختلف كثيراً عن الصفويين في إيران. إن الاعتراف بدور آل بويه والصفويين في نشر التشيع لا يدفع بأغلب الباحثين الشيعة المطلعين إلى جعلهم من ذوي المبادئ وكونهم معبرين تعبيراً حقيقياً وصادقاً عن الفكر الشيعي وملتزمين بمدرسة آل البيت الثورية التي لا يتجمد عطاؤها وينضب معينها إلا إذا تخلت عن نزعتها في الثورة واعتلت السلطة لوجه التسلط والحكم. وليس مصادفة بعد هذا كله أن يأتي السيد ابن طاووس في عام ٦٥٦ هـ ليؤكد بجرأة لا مثيل لها من قبل بأن الكافر العادل خير من المسلم الجائر في الحكم ولم يلتفت أي من الدارسين إلى حقيقة إن كلمة مسلم في هذا القول تشمل السني والشيعي على حد سواء. فهذا الرأي الذي أقدم على طرحه ابن طاووس لم يكن بسبب من تأثير مرحلة معينة وهي غزو هولاكو لبغداد أو محاولة تبرير هذا الغزو بل كان تعبيراً حقيقياً عن القناعة بنتائج التجربة التاريخية، فالتشيع لا يحتاج كي ينتشر بين طبقات المجتمع الإسلامي إلا لشيء واحد هو رفع القمع والظلم والكف عن ملاحقة ومطاردة الشيعة

والتنكيل بهم وبعدها فالتشيع كعقيدة يتكفل بنشر نفسه بنفسه لأنه تعبير حقيقي عن روح الرسالة الإسلامية ومنهجها المعتدل البعيد عن التطرف والغلوّ وليكن الحاكم شيعياً أو سنياً أو من المغول والتتار.

قد تبدو البصرة أهم مدن الجنوب العراقي لأسباب عدة وضمن نطاق هذا البحث فإن البصرة فيما يبدو من أحداث التاريخ وقول المؤرخين فيها أنها انحازت إلى عثمان في وقت مبكر ويمكن القطع بأن ولاءها لعثمان قد غلب على أهلها في عام ١٠٠ هـ ففي هذه السنة وجه محمد بن علي بن عبد الله بن العباس إلى العراق وإلى خراسان من يدعو إليه وإلى بيته فاستجاب له جماعة وكتب لهم محمد بن علي كتابا ليكون لهم مثالاً وسيرة بها وكان يقول لرجال أهل الدعوة حين أراد توجيههم أما الكوفة وسوادها فهناك علي وولده وأما البصرة وسوادها فعثمانية ... إلى آخر الرواية[1] ولكن في غضون القرن الرابع امتد مذهب الشيعة إلى البصرة، وأصبحت شيعية بعد أن كانت عثمانية ولا ننسي أن دخول معز الدولة إليها لم ين بقتال بل استسلم العسكر الذين كانوا تحت قيادة أبي القاسم البريدي ولم يذكر أي مؤرخ أن جيش المعزّ قد سلب أو نهب في البصرة أو حدثت أية قلائل تذكر ولهذا

(١) المنظم في تاريخ الملوك والأمم ج ٧، ص ٥٦، معجم البلـدان، ج ٢، ص ٣٥٢.

دلالة واضحة فيما أعتقد. وفي القرن الخامس الهجري كان في البصرة ما لا يقل عن ثلاثة عشر مكاناً يتصل بذكرى علي، وكان يقدسها الشيعة[1]. إن ثورة إبراهيم بن عبد الله بوجه المنصور والتي كانت عام ١٤٥ هـ تشير إلى أن للشيعة وجوداً غير قليل إن لم نقل بقوته فقد خرج معه أهل الأمصار القريبة من البصرة كأهل فارس والأهواز وغيرهما من الأمصار جاعلين منها محطة تجمع وانطلاق وخروج لقتال المنصور في جمع ناهز الستين ألفاً وقد ضم معسكره كثير من الزيديين والمعتزلة وغيرهم ويقول المسعودي أن إبراهيم غلب على البصرة وعلى الأهواز وواسط وكسكر وعظمت جموعه[2]. ولا ريب أنه لو لم يكن ثمة شيعة هناك ومريدون لآل البيت لما ظفر بكل هذه الجموع المؤيدة. على أن ثمة ثورات وحركات تتابعت على مرّ تاريخ الجنوب العراقي كان دعاتها والقائمين بها من الشيعة أو أن حيثياتها تدل على وجودهم. ففي زمن الناصر لدين الله المتوفي سنة ٦٢٢ هـ حوصرت الأهوار لتنكيل بعلويين احتموا بها حتى قال شاعرهم:

فكأنما الهور الطفوف وأهله الشهداء وابن معين ابن زياد

وفي هذا البيت إشارة إلى تشيع الأهوار ذلك الوقت كما

---

(١) انظر الشيعة في الميزان: ص ٢٩٠.

(٢) انظر: تاريخ اليعقوبي: ج ٣، ص ١١٣ ـ التنبيه والإشراف للمسعودي، ص ٢٩٥.

يرى رشيد خيون[١]. على أن صاحب عمدة الطالب الذي أورد تفاصيل خبر هؤلاء العلويين ذكر أن الهور قرية كانت لهم[٢]. والحقيقة أن ثمة قرية كانت تُعرف بالهور من ضواحي النجف كما وردت في بعض التراجم[٣] على أن الشاعر المذكور قائل البيت السابق وهو مزيد الخشكري[٤] كان من سكان النعمانية بين بغداد وواسط وهي قريبة من النجف أقرب منها إلى منطقة الأهوار. ولم يأت الحموي في معجمه على ذكر قرية بهذا الاسم واكتفى بتعريف الهور كونه بحيرة تغيض فيها المياه وربما يشير بذلك إلى البطائح الجنوبية المعنية[٥]. أضف إلى أن إطلاق «هور» على الأهوار ليس فصيحاً بل هو من استعمال العامة ولكن رشيد خيون يبرر استعمال الشاعر في بيته السابق بأن الشعراء. وعلى أية حال ففي سنة ٨٢٧ هـ ظهرت حركة شيعية في الأهوار كما يقول الأستاذ رشيد خيون أيضاً وامتدت إلى الأهواز بقيادة رجل عُرف بالمشعشع جاء في كتاب العراق بين احتلالين[٦]. والحقيقة أن

(١) راجع الأديان والمذاهب بالعراق، رشيد خيون، ص ٢٧٧.
(٢) عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، ابن عنبة، ص ١٦٨، ط ٣.
(٣) الأعلام، خير الدين الزركلي، ج ٦، ص ٣٠٠، معجم المؤلفين، عمر كحالة، ج ١٠، ص ٣١٦.
(٤) أنظر في ترجمته: مختصر تاريخ ابن الدبيثي، ص ٣٥١، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٨٩، وص ٢٩٤.
(٥) انظر: معجم البلدان للحموي، ج ٥، ص ٤٢٠.
(٦) راجع هذا الكتاب لعباس العزاوي، ج ١، ص ١٠٩ و١١٠.

حركة علي بن محمد المشعشع[1] لا يصح وصفها بكونها ثورة شيعية وإنما يمكن الاستدلال بها على وجود التشيع في جنوب العراق من زاوية أنه أخضع المنطقة في بداية أمره مستغلاً حبّ الناس لعلي بن أبي طالب وبعض معتقدات الشيعة في الأئمة قبل أن يسدر في الغلوّ والتطرف بادعائه أن روح الإمام علي قد حلّت فيه ثم ادعى أنه الإمام المهدي وقيل أدعى الألوهية وقد وصفه المجلس بعدو الله[2]. فدلالة هذه الحركة على التشيع تؤخذ من جانب انطلاقها متسترة بعباءة العقائد الشيعية واستغلال محبة الناس التي لابد أن نفترض أنها محبة عقائدية كما عليه الفهم والسيرة الإمامية وبدون هذا الافتراض يصعب فهم كيف استطاع شخص كهذا جلب الألوف إلى صفه وقوة شوكته واتساع نفوذه لاسيما أن مدعياته تصنف ضمن خانة الغلوّ بالعقائد الشيعية لا تتصل بعقائد السنة وجدير أن نعرف أنه ينحدر من أسرة كان بعض رجالها من طلبة العلم لدى علماء شيعة كبار مثل ابن فهد الحلي.

لاشك في أن أغلب الباحثين في أية قضية فكرية أو سياسية أو تاريخية أو غير ذلك إنما ينطلقون من خلفياتهم المعرفية

---

(١) راجع سيرته في الأعلام، ج ٥، ص ٩، معجم المؤلفين لعمر كحالة ج ١١، ص ١٣٢.

(٢) البحار للمجلسي، ج ١٠٤، ص ١٤.

والإيديولوجية وينساقون على وفق المنهج الذي تمليه تلك المعرفة. فقد سبق أن أشرنا إلى ثورة إبراهيم بن عبد بن الحسن ضد المنصور وهي ثورة انطلقت من مدينة البصرة الأمر الذي يكشف عن تواجد شيعي فيها موال لآل الحسن على الأقل وقد أظهر المستشرق شارل بيلا استغرابه من هذا التحول في الولاء المذهبي بشكل يكاد يكون مفاجئاً. ورغم أنه لا يوجد سبب قوي ـ خاصة أننا لا نرى البصرة آنذاك أصبحت شيعية تماماً بل كما قدمنا أن ثورة إبراهيم هناك تدل على تواجد شيعي غير قليل ـ لمثل هذا الاستغراب لأمرين الأول هو أن القول بغلبة الولاء لعثمان وبالتالي للبيت الأموي بشكل خاص لا يعني عدم وجود موالين للبيت العلوي والمجتمعات الإنسانية كانت ولا زالت محكومة بقوانين ومسالك لا تكاد تحيد عنها إلا نادراً، من بين ذلك إن قدرة الأقلية على توجيه الأكثرية والتأثير فيها أمر مطروح وممكن ولا يوجد ثمة مانع من أن تكون طبقة الوجهاء وشيوخ القبائل والتجار والعلماء في صنوف المعرفة المختلفة والحذاق في بعض الأعمال وحتى الكتاتيب وغيرهم من تلك الأقلية وهناك ما يؤيد ذلك وفي حالة البصرة فإن الأقلية الشيعية إذا كانت تملك تأثيراً مهما في الأمور الاجتماعية والاقتصادية والعلمية فلا ريب أن العامة سيتبعون بشكل وبآخر هذه الطبقة. والأمر الثاني إن أهل البصرة في ظروف تلك المرحلة كانوا ولا شك ناقمين على

العباسيين الذين أطاحوا بالعرش الأموي وبالتالي فإنهم رأوا الثورة مع إبراهيم بن عبد الله خياراً مقبولاً يلبي جانباً من نزعتهم في الانتقام من بني العباس أو أنهم طمحوا طموحاً سياسياً وبما أن هؤلاء ـ أعني العباسيين ـ كانوا قد وصلوا إلى الحكم برفع شعار نصرة العلويين واسترداد حقوقهم فيبدو أن البصريين وبعد أن ثبت جليا للعيان أن العباسيين ليسوا في وارد تصديق أقوالهم وشعاراتهم التي رفعوها خلال الثورة على الحكم الأموي وها هم في مواجهة حامية مع العلويين وقد قمعوا أكثر من شخصية علوية في مواجهات طاحنة، أقول يبدو أن البصريين من ذوي الميول العثمانية الأموية أرادوا من جانبهم أن يزايدوا سياسياً في ذات النهج العباسي فانحازوا إلى جانب إبراهيم أملاً في تكرار تجربة بني العباس. إن لهذه الحقيقة أكثر من أثر ونتيجة. فهي أولاً تدفع استغراب انضمام البصرة لإبراهيم الحسني وثانياً تقودنا إلى التأمل في مصير شعار نصرة آل البيت على واقع المجتمع البصري والناس العاديين في مدينة محدودة والذين خرجوا مع ثائر حسنيّ فلا شك أن الأمر لن يمرّ مرّ السحاب فهو ليس حادثة عادية إنها حرب طاحنة ومواجهة مستعرة توقعها كل من خرج في معسكر الثائرين ضد المنصور وحين تخفق الثورات فإن صدى شعاراتها تبقى مدوية في الأذهان تبعاً للظروف المحيطة ما يعني أن بوادر التحول بدأت على أثر فشل تلك الثورة وأحداث التاريخ حبلى

بالمفارقات. إننا نجزم بأن لذلك أثره في تغيير الهوى العثماني لدى طبقات غير قليلة ليغدو هوى علوياً خالصاً لاسيما مع وجود أقلية شيعية مؤثرة كما قلنا لا شك أنها مارست دورها في استثمار العاطفة المحتدمة عقب الثورة. وثالث تلك النتائج هو إن الوقوف إلى جانب إبراهيم بن عبد الله لم يكن بعيداً عن الدوافع المذهبية الدينية وإن ارتبطت أكيداً بالجانب السياسي على ضوء الخلفية التاريخية للأحداث وهذا ما يعيدنا إلى ما قلناه حول مناهج بعض الباحثين الذين يريدون تسيير التاريخ وترتيب أحداثه وفق نمط معين ومن هؤلاء هادي العلوي الذي يرى ـ وفقاً للديالكتيك الماركسي ـ أن الثورة كانت بعيدة عن هذه المؤثرات المذهبية ويحيل الموضوع كالعادة إلى الصراع الطبقي وما شاكل ذلك ولكي تكتمل الرؤية التي يفسر بها حركة المعارضة السياسية للحكم العباسي ذهب إلى القول بأن ثورة محمد بن طبا طبا بوجه المأمون التي انطلقت من الكوفة كانت مماثلة في ظروفها لثورة إبراهيم فهي ثورة ذات قيادة شعبية وحسب وأما الثوار فأغلبهم من السنة وبديهي أن يقدم لذلك توطئة تؤكد على أن التواجد الشيعي في الكوفة كان محدوداً وقليلاً جداً[1]!!

(١) انظر: بحث ظاهرة الطائفية الدينية لهادي العلوي ـ نشره علاء اللامي والرأي الذي نقلناه هو من فصل الجذور التاريخية للطائفية بقلم هادي العلوي.

يمكن الخروج مما ذكرناه بانطباع يفيد بأن للشيعة تواجدهم وحضورهم في جنوب العراق على وجه التحديد وأن التشيع ليس طارئاً على هذه المنطقة وقادماً من إيران على يد الصفويين. فالأحداث والآراء التي ذكرناها تشير وتؤكد على هذه الحقيقة وهي ترسم ملامح الأصالة والتجذّر للتشيع العراقي الجنوبي بكل وضوح. ولكن المتطرفين دينيين كانوا أم قوميين يحاولون بشتى الوسائل والطرق إنكار هذه الحقائق واختلاق أخرى بديلة تلبية لمشروعهم الطائفي وأهدافهم في النيل من الشيعة بجعل عقيدتهم طارئة على المجتمع العراقي. إن الحف التكفيري «الأموية الجديدة» ـ والبعثية الصدامية بقدر ما يكشف عن توحّد في اتجاه محدد يرمي إلى تهميش الشيعة العراقيين بصورة عامة إما بالطعن بعقيدتهم وكونها ذات منشأ إيراني ـ رغم أن هذه التهمة تستوقف الباحث المحايد فلماذا كل هذه الحساسية المفرطة من إيران ... لماذا ينظر إلى إيران كونها مصنعاً لكل شرّ وخطيئة وهل أن الفرس هم وحدهم من دخل العرب في صراع معهم ذات يوم وكانوا الوحيدين الذين شنوا الغزوات على البلاد العربية لاسيما العراق! وعلى فرض ذلك فأية صلة للإيرانيين الآن بسياسة الفرس في زمن المجوسيّة وعقائدهم وبماذا يسوغ تحميلهم وزر أقوامٍ كانوا يوماً ما على هذه الأرض وقد دخل الشعب الإيراني في الإسلام وأعطى للحضارة العربية الإسلامية ما لا يمكن إنكاره بحال من الأحوال، **بل أن**

**إيران واحدة من أكبر الدول الإسلامية نفوساً وإمكانيات في المنطقة وكسبها لتوظيف طاقاتها في مواجهة العدو المشترك أمر يقره العقل والمنطق وقبلهما الشرع الإسلامي!** ـ وإما بسلبهم هويتهم التاريخية والوطنية والقول بأنهم من العجم. أقول قدر ما يكشف الحلف الأموي ـ البعثي عن التوحد بهذا الاتجاه فهو أيضاً يكشف عن حقيقة حيرت البعض فالقوميون العروبيون لا يُنتظر منهم إلا تأكيد عروبة العراق وأهله وليس من المنطقي أن يلحقون الشيعة العرب بإيران لمجرد أنهم شيعة. يردد البعض الآن أن الأمر مفهوم وواضح متصل بالسياسة التي انتهجها صدام حسين وحربه الدموية مع إيران وسط رفض الشيعة لحكمه وحربه ضدّ الجارة المسلمة التي يرتبط شعبها مع الشعب العراقي بروابط عديدة مشتركة. ولكن الحقيقة أن هذا الأمر ليس مفهوماً إلا بوجود صدام ونظامه بينما الواقع يؤكد أن سياسة صدام وطائفيته امتداد وليست بداية وهذه النظرة السلبية ضد إيران وشيعة الجنوب العراقي لا تقتصر على إتباع صدام داخل العراق وخارجه بل لها عمقها في الشارع العربي وانتشارها الواسع النطاق فضلاً عن تاريخها غير القصير. ولا يمحو هذا الواقع التركيزُ على هذه التهمة بعد سقوط صدام وإن امتلكت زخماً أقوى وأضافت تهماً جديدة. ولكن المفارقة في هذا الحلف لا تقتصر على ذوي الطرح القومي بل تشمل الدينيين المتعصبين للفكر السلفي فهؤلاء هم أيضاً يجودون

لنا بمفارقة ففي الوقت الذي يفترض أن يسقطوا الانتماء القومي من أذهانهم طاعة لقول الله تعالى ﴿**وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لَتَعارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ**﴾[1] وما لا جدال فيه من أن الدين الإسلامي لم يميز بين أبيض وأسود ولا عربي وأعجمي إلا بالتقوى كما يرددونه هم ويكتبونه رواية واستشهاداً. إن تناقض القوميين وكذلك المتعصبة من السنة السلفية مع أنفسهم لابد أن تكون له أسبابه الجديرة بالبحث. وقد أعطى الأستاذ حسن العلوي رأياً قيماً بالنسبة للتناقض القومي في هذا الجانب إذ فصل بين العروبة والقومية العربية ويمكن الوقوف على رأيه في كتابيه (الشيعة والدولة القومية) و(كتاب دولة الاستعارة القومية). وعلى أية حال فمن الواضح أن المسألة متعلقة بالتشيع ذاته وليس لكونه إيرانياً وإن ارتكز هذا الأخير كمبرر أوحد في أذهان العديد لأسباب مختلفة وحيثيات متعددة، لهذا فرفض الشيعة العراقيين لكونهم عجماً إنما يعبر في حقيقته عن رفض التشيع العربي ذاته ونبذ أفكاره التي لا تلائم الطرح والنظر القومي قياساً له مع البديل المذهبي الآخر المتمثل بالمذهب السني الذي يمجد كل منجزات التفوق الأموي والعباسي وبالتالي العربي. ولو افترضنا بقدرة قادر أن إيران اختفت من الخريطة وأصبحت أثراً بعد عين فإن تهمة أعجمية الشيعة العراقيين أو أعجمية عقائدهم وإنها كما هم طارئون

(١) سورة الحجرات: الآية ١٣.

طارئة على المجتمع وعلى الإسلام سوف تظلّ على ما هي عليه ولن تختفي من الذهنية العربية القومية لأن المرفوض هو التشيع ذاته لا قوميته. وهنا يلتقي القوميون مع السلفيين والتكفيريين في عدائهم المستميت للشيعة والتشيع. إن نظرة الشيعة إلى التاريخ العربي نظرة مختلفة تثير الغثيان والاشمئزاز لدى دعاة القومية المتبجحين بمنجزات الحضارة العربية بكل جوانبها وأصعدتها كافة وأهمها تلك التي جاءت على يد القادة الذين لا يرى الشيعة مشروعية لحكمهم وهم ليسوا إلا أناس غاصبين لحق العلويين الشرعي ومجموعة من الطغاة في أغلبهم الأعمّ مارسوا التنكيل برعيتهم والقمع لمعارضيهم. إن الشريان الأبهر في الخطاب القومي يستمد دماءه من التاريخ المقدس وهذا التاريخ تتشكك الشيعة فيه أيما تشكيك وتتحفظ على الكثير من أحداثه. إن حقيقة القومية هي الشعور بالتفوق على الآخر والتعالي عليه ولذا فهي منهمكة في جمع كل ما يمكن عدّة منجزا تاريخياً ثبت بالمزاحمة مع القوميات الأخرى وأظهر التفوق العربي عليها والفارسية كانت قومية مزاحمة.

إن الفتوحات التي قام بها القادة الأمويون والعباسيون لا ينظر إليها القوميون من منظار ديني كالسلفيين مثلاً بل من وجهة كونها إثباتاً للذات العربية المتفوقة على الذوات القومية المغايرة وربما أن الشيعة ونتيجة للتمييز والقمع الذي تعرضوا له فقد رفعوا شعار

المساواة وهو شعار مفتوح يستوعب كل من ينتمي إلى الدين الإسلامي عربياً كان أم غيره وهو أمر لا يعجب أصحاب الطرح القومي العروبي بكل تأكيد، أليس مثيراً حقاً أن الشيعي العراقي في فترة صدام حسين كان يحذر حذراً شديداً من ذكر هارون الرشيد بما يحطّ من قداسته ومنزلته.

أدلة القوم على نفي التشيع عن الجنوب العراقي

يمكن حصر تشيع الجنوب العراقي لدى الذين يتهمون الشيعة بكونهم لا يملكون أصالة تاريخية في هذه المنطقة بالطرق أو الأسباب التالية:

**أولاً**: إنه جاء على يد الصفويين بعد غزوهم للعراق وأجبروا الناس بالقوة على اعتناق المذهب الشيعي الإمامي كما فعلوا ذلك في إيران من قبل التي كانت سنية محضة إلا بعض مناطق الأهواز وقم وعدداً من القرى المحيطة بها.

**ثانياً**: أن الشيعة في الجنوب من العجم[1] الذين كانوا في الأساس شيعة وليسوا عراقيين لكون العراق بلداً سنياً محضاً ولم يكن سوى تواجدهم في كرخ بغداد والكوفة[2].

**ثالثاً**: أن الأمر يتعلق بالنشاط التبشيري لعلماء الشيعة في القبائل

---

(١) نفس المصدر، ص ٤٧.

(٢) بل يرى البعض إن التواجد الشيعي حتى في الكوفة كان بنسبة بسيطة جداً كما يذهب إليه هادي العلوي وسبق أن ذكرنا رأيه.

العربية السنية القاطنة في الجنوب والتي جاءت من مناطق في وسط الجزيرة العربية منذ عشرات السنين. واتخذ هذا النشاط وسائل وطرقاً شتى لتشيع هذه القبائل ودفعها إلى ترك المذهب السني.

وكما يلاحظ فإن بعض هذه الأسباب تدفع البعض الآخر وهو بحدّ ذاته يدلّ على إصرار مغرض وتخبط في محاولة سلب الشيعة الجنوبيين أصالتهم في المنطقة التي دلت أكثر الأحداث والقرائن التاريخية التي سبق وعرضناها على أنهم موجودون في الجنوب منذ مئات السنين. إن السبب الثالث الذي مرّ آنفاً هو الذي شغل حيزاً من البحث عن تاريخ التشيع في جنوب العراق لدى أغلب الباحثين المعاصرين ذوي الميول الحيادية الذين تناولوا هذه الموضوعة. ذلك أن السببين الأول والثاني غير جديرين على الإطلاق بأية مناقشة. فالصفويون حين احتلوا بغداد عام ٩١٤ هـ ـ ١٥٠٨م لم يفرضوا سيطرتهم على العراق عامة ومنه الجنوب إذ أنها كانت منطقة عشائرية ظلت بعيدة عن النفوذ الصفوي ويؤكد أكثر من باحث أن البصرة وأجزاء من العراق الجنوبي كانت مستقلة أو شبه مستقلة وكانت في فترة من الزمن تحت حكم إمارة المنتفق العربية[1] وهي تحالف قبلي واسع ضم الكثير من العشائر العراقية وحتى حين جاء الأتراك لم يفعلوا أكثر مما فعله الصفويون في هذه المنطقة بل نستطيع القول أن المنطقة الجنوبية ظلت في

(١) حضارة العراق، تأليف مجموعة من الباحثين، ج ١٠، ص ٤٠.

فترات الاحتلالات المتعاقبة للعراق خارجة أو شبه خارجة عن نفوذ المحتلّ إلا من حيث الشكل الرسمي وهو أمر يتماشى خاصة مع سياسة التهميش التركية التي اعتبرت الشيعة أقلية منبوذة لا يُحفل بها. وفي عام ٩٤١هـ ـ ١٥٣٤م أُخرج الصفويون من بغداد ودخلها سليمان القانوني قبل أن يستردها منه الصفويون ثانية في سنة ١٠٣٢هـ على يد عباس الصفوي وبعده بخمسة عشر عاماً استرجعها مراد الرابع واستمر الاحتلال العثماني أربعة قرون. وفي هذا النزاع على بغداد الذي استمر طويلاً لم يكن للصفويين فرصة لنشر التشيع كما يدعى في جنوب العراق بل أن الظروف التي كانت محيطة بتواجدهم في العراق لم تسمح للشاه عباس مجرد تنفيذ خطته في تعمير مشهد الإمام الكاظم وهو في بغداد[1]. لقد كان الهدف في ذلك النزاع هو السيطرة على بغداد ولهذا نرى الشاه الصفوي يجمع جنوده مستميتاً في الدفاع عن العاصمة فيما يترك النجف ليحتلها الأتراك. أما قضية الجنوب الأعجمي فهي واحدة من النوادر التي لا يستسيغها الحس الفكاهي العراقي. فبوسع المرء أن يرى في كل بيت جنوبي تقريباً شجرة النسب معلقة في صالات وغرف الاستقبال وهي تعرض أشجار القبائل العربية والعشائر التي استقرت منذ أزمنة عديدة في هذه الأرض ولا يوجد هناك اسم غير عربي. **إن تصريح السفير الصدامي في الصين**

(١) انظر: سيرة الإمام موسى الكاظم، حسين الشاكري، ص ٤٥٩.

**عيسى سلمان التكريتي الذي ذكره حسن العلوي في كتابه الشيعة والدولة القومية والذي أشرنا إليه في هامش سابق يمكن أن يبرر بوجود حرب بين البلدين العراق وإيران** ولكن الغريب أن هذا الادعاء لم يغب عن مخيلة القوميين حتى اليوم فهذا هو عبد الباري عطوان في لقاء له على شاشة الجزيرة القطرية يدعي أن الإيرانيين منهمكين باستيطان الجنوب العراقي ويهنؤهم بلهجة متحسرة حانقة. إن المشكلة التي تبدو واضحة للمراقب أنه إلى جانب التجاهل المتعمد والتزوير المفصود للواقع العراقي فهناك جهل مطبق لدى بعض العرب الذين يدسون أنوفهم في القضية العراقية ويصدرون الأحكام بناء على تصوراتهم الجاهلة التي تثير العجب، يروي مثلاً السيد بيان جبر في فترة تقلده وزارة الداخلية أن وزير الدفاع سعدون الدليمي أخبره أنه عندما التقى بأحد الوزراء العرب أبلغه هذا الوزير استياءه من وجود إيرانيين يتحدثون باللغة الفارسية في وزارة الدفاع العراقية فرد السيد الدليمي بأن هؤلاء ليسوا من الإيرانيين بل هم من الضباط الأكراد فسأله الوزير العربي النبيه مستغرباً: وهل يتحدث الأكراد لغة غير العربية!!

## تاريخ تشيع القبائل العربية الجنوبية

بقي القول في تاريخ تشيع القبائل العراقية في هذه المنطقة وهي النقطة الأكثر أهمية إذ يبدو أن الكثير قد تسالم عليها ولكنهم اختلوا في الأسباب التي قادت إلى تغيير القبائل لمذهبها وسنتناولها مسقطين من الاعتبار العاملين السابقين أعني العامل الصفوي والأصل الأعجمي لما مرّ من هشاشة القول بهما وبعدهما المطلق عن الواقع التاريخي. إذ يرى المشككون بأصالة التشيع العراقي أن القبائل العراقية في الجنوب كانت سنية حتى نهاية القرن السابع عشر الميالدي. يقول الحيدري في كتابه عنوان المجد ما يلي «وأما العشائر العظام في العراق الذين ترفضوا» يقصد تشيعوا «من قريب فكثيرون، منهم ربيعة ترفضوا منذ سبعين سنة، وتميم وهي عشيرة عظيمة ترفضوا في نواحي العراق منذ ستين سنة بسبب تردد شياطين الرافضة إليهم، والخزاعل ترفضوا منذ أكثر من مائة وخمسين سنة وهي عشيرة عظيمة من بني خزاعة فحرّفت وسميت خزاعل ... وعشيرة زبيد وهي كثيرة القبائل وقد ترفضت منذ

ستين سنة بتردد الرافضة إليهم وعدم العلماء عندهم. ومن العشائر المترفضة بنو عمير وهم بطن من تميم والخزرج هم بطن من بني مزيقيا من الأزد، وشمرطوكة وهي كثيرة، والدوار والدفافعة. ومن المترفضة عشائر العمارة آل محمد» يقصد آل بو محمد «وهي لكثرتها لا تحصى وترفضوا من قريب، وعشيرة بني لام وهي كثيرة العدد، وعشائر الديوانية وهم خمش عشائر: آل أقرع، وآل بدير، وعفج، والجبور، وجليحة، ومن عشائر العراق العظيمة المترفضة منذ مائة سنة فأقل عشيرة كعب وهي عشيرة عظيمة ذات بطون كثيرة».

يمكن حصر الأسباب والوسائل التي رآها وتصورها البعض في أنها أدت إلى تشيع القبائل السنية فيما ستذكره موجزاً وحسب ما طرحه الباحثون كمفردات سببية منفصلة قبل مناقشتها وعرضها على بساط البحث بالآتي:

**أولاً**: النشاط التبشيري المحض للشيعة في هذه القبائل.

**ثانياً**: الإغراء بزواج المتعة لاسيما بين شيوخ تلك العشائر.

**ثالثاً**: قلة علماء أهل السنة وسط حركة الشيعة في نشر عقائدهم.

**رابعاً**: تحريك العواطف واستثمارها عن طريق الطقوس الحسينية المعبرة عن فاجعة كربلاء.

**خامساً**: هروب الكثير من الشيعة من مناطق الدولة العثمانية في

عهد السلطان سليم الأول وتوجههم إلى منطقة الجنوب العراقي مستغلين الأعراف القبلية وعرف «الدخالة» العشائري السائد.

**سادساً**: فرار الشيعة من المدن التي يتواجدون فيها على إثر الأمراض والأوبئة والفيضانات إلى هذه القبائل.

**سابعاً**: ظهور الحركة الوهابية وانتشار السادة الأشراف من ذرية الرسول في العراق.

ومن الواضح أن الأسباب الأربعة الأولى خاصة تتعلق بجانب النشاط الدعوي الشيعي فالمعتنق المفترض هنا يتشيع بمحض من قناعته واختياره بغض النظر عن الوسيلة التي استمالته والدافع الذاتي الشخصي من وراء ذلك رغم أهميته من جوانب أخرى. وكما قلنا فقد وضعنا تلك الأسباب بشكل نقاط منفصلة بناء على ما جاء من إفرادها ومحوريتها في كتب وبحوث عدة تناولت قضية التشيع العراقي. وإلا فإن أغلب النقاط الواردة يمكن إدراجها تحت عنوان واحد بل ويصعب فصل بعضها عن بعض تماماً كما سيتضح ذلك عند مناقشتنا لها. سنتناول هنا هذه الأسباب والعوامل بشكل أكثر تفصيلاً فيما يلي وسيتضح أن هذه الوسائل والأسباب التي يقال أنها قادت إلى تحول مذهبي واسع النطاق واهية ولا يمكن التسليم بصحتها وتأثيرها الرهيب بالشكل الذي صوّروه.

## أولاً: النشاط التبشيري للشيعة

عُرِف التبشير الديني بكونه عملاً عبادياً يهدف إلى نشر العقيدة التوحيدية ونبذ الوثنية والاعتقادات المنحرفة منذ بدء إرسال الرسل وتحميلهم تأدية الأطروحة السماوية. ولم يؤثر أن المجتمعات الوثنية كانت تنتهج نهجاً مماثلاً لطبيعة العقيدة الوثنية ذاتها القائمة على تعدد الآلهة. فالفكر الديني ما قبل الرسالي لم يجد ثمة حاجة لنشر عقيدة ما بين أقوام أجنبية بعيدة عن المجتمع الذي يؤمن بآلهة معينة.

وأياً يكن الأمر فإن قضية تبشير الشيعة بعقائدهم بين القبائل السنية أمر مشروع لهم كما لغيرهم ولكن، إلى أي حدّ يمكن للباحث أن يصدق أن التبشير الشيعي كان خارقاً إلى هذه الحدود التي تدفع بقبائل بدوية متعصبة ولاشك لمعتقداتها لتغير مذهبها دفعة واحدة ولا يبقى ثمة ما يدل على تسننها الذي كان في يوم من الأيام؟! إن الحيرة تتملك العاقل لاسيما المطلع على العصبية الدينية لدى البدو وشدة تمسكهم بكل ما ورثوه عن أجيالهم السابقة حين يقال أن عشائر ضخمة وذات فروع وأفخاذ عديدة قد انقلبت رأساً على عقب في مذهبها ـ بل في دينها وفقاً للنظرة البدوية ـ بفعل حماسة بعض الشيعة الذين ذهبوا إلى تلك القبائل في البرّ العراقي.

ثمة نقطة جديرة بالاهتمام وهي طبيعة «التبشير» الشيعي ذلك أنه يُتصور أنه يتمّ بطريقة لها خصوصيتها عن غيرها كما أن التبشير الإسلامي نفسه يختلف عن غيره من بعض الجوانب. فالشيعي لا يملك ديناً جديداً يريد من الناس الدول فيه واعتناقه قدر ما يمكن أن نسميه مجموعة من التوضيحات الضرورية لأمور التبس فهمها على العامة. فموضوعات الطرح «التبشيري» مجازاً هي ثابتة لدى جميع المسلمين ولكن يبقى ذلك الحيز من الاختلاف في فهمها. فحبّ آل البيت النبوي لم ينكره أحد من المسلمين خلا فئات قليلة وحتى هؤلاء لم يكونوا يمتلكون الجرأة في بعض الأحيان ليعبروا عما في صدورهم من بغض هو في جوهره ينتهي إلى بغض الإسلام نفسه. وأما الحركة الوهابية فإن من أهم المعرقلات التي واجهتها في نشر مذهبها بين مسلمي الجزيرة في بداية سعيها لفرض السيطرة والتسلط على رقاب الناس هو ما يمكن تسميته إشكالية الجوهر الولائي ومظاهره الطقسية. إذ لم يكن من الممكن طرح بغض الأولياء والصالحين ومنهم أهل البيت والسادة من ذرية الرسول بشكل مباشر بغية الوصول إلى ما تؤمن به هذه الحركة من اعتبار كل مظاهر التبجيل والاحترام لهؤلاء شركاً محضاً. إن الشيعي في محاولته لتشييع غيره إنما يبحث في أمور ليست من قبيل الثنائيات المتناقضة تماماً فإن كان علي بن أبي طالب إماماً لدى الشيعة فهو أحد الخلفاء الراشدين لدى أهل

السنة ولا جدال حول منزلته وعظمته. وإن أصر الشيعي على تشريف آل البيت وتبجيلهم واعتبارهم الثقل الثاني بعد القرآن فكذلك السني الذي لا يشكك في أنهم يستمدون فضلهم على سائر الناس لصلتهم بالرسول محمد. أما مصدر الخلاف فيمكن في قضايا لا يمكن جعلها مادة للتبشير بين العامة كونها مستندة في أساسها إلى زاوية فهم تاريخية وروائية وبعضها يدخل في صلب المادة الكلامية والفلسفية وأهمها قضية الإمامة. لهذا يميل الشيعي إلى المحاجة العقلية والجدل المنطقي في طرح عقائده وبسط الأدلة التي بحوزته من الحديث والسنة. وقد كان هذا الأمر أحد الأسباب التي أدت إلى ولاة المنبر الحسيني الذي لا يقتصر على ندب الحسين وقراءته مقتله بل هو في بداياته الأولى كما تدل الشواهد التاريخية كان لغرض الوعظ والإرشاد وكبديل عن منبر الصلاة الرسمية الذي صادرته السلطات العباسية وجعلته خاصاً بالمذهب الذي يؤيدها. ومن الواضح أن إقناع البدو الرحل صعب للغاية فهم بعيدون عن أجواء المدينة بما تنطوي عليه من ظروف اجتماعية واقتصادية تدفع الناس إلى أن يكونوا ذوي مزاج مهادن ورغبة في المجادلة والأخذ والردّ وهو ما يفتقد في البيئة البدوية، إن إقناع هؤلاء بهذه الطريقة أمر غاية في البعد إن لم يكن مستحيل التحقيق إلا بعد سنوات مديدة ومتواصلة بجهود استثنائية. فالبدوي لا يمتلك أهلية الإصغاء إلى مواضيع معقدة

من هذا النوع، إنه يتوخى البساطة والتبسيط كما تعود ذلك في بيئته وقد أشار الدكتور علي الوردي إلى هذه الحقيقة الاجتماعية المعاينة والمعروفة في بحثه عن تأثير البداوة على المجتمع المتمدين الذي استغرق أغلب مؤلفاته وبها برر انتشار المذهب الوهابي بين أعراب الجزيرة العربية لكونه يستند إلى بساطة وتبسيط للأمور يستسيغها تماماً البدوي ويقبلها بجهد أقلّ، ولا نبالغ في شيء إذا قلنا أن ذلك على نقيض المذهب الإمامي كفكر تقوّم بعد مراجعة دقيقة لحقائق الإسلام الجوهرية وبمعاضدة الأئمة ومراقبتهم لتصبح العقيدة واضحة مستندة إلى حجج عقلية ومنطقية قوية بعد أن تعرضت للتزييف والتلفيق وليس من حيث غموض الفكرة في واقعها المقصود شرعاً حيث لا ينتظر أن يأتي الوحي بقضايا لا يدركها إلا القلة من ذوي العقول الراجحة وفي ذات الوقت تكون فيصلاً بين الإيمان واللاإيمان، فهذا القدر من التعقيد اكتسبه الفكر الشيعي كحالة معرفية قاهرة نتيجة لتشويه الحقائق الشرعية ومحاولة إقرار حقائق أخرى لا يقبلها العقل الأمر الذي دفع باتجاه تحكيم هذا الأخير الذي لا يمكنه ممارسة دوره إلا عن طريق خلق منظومة فكرية خاصة فتكون في مقابل البساطة الواقعية بنفس القدر من المقابلة بين ماهية التشيع نفسه والإسلام حيث تنهض حركة الواقع التاريخي كإحدى محددات هذه المفاهيم الدافعة إلى توازي متوَّهم في أنساق المعرفة الإسلامية.

إن الأمر يبدو أكثر تعقيداً أمام ذلك المبشر فيما يختص بتلك الجزئيات المتعلقة ببعض صور العمل العبادي كالوضوء وطريقة الصلاة وغيرها من الأمور الفرعية. إذ لا يوجد في ذهن الرجل القبلي ما يبرر انتقاله من مذهبه الذي نشأ عليه وانتسب إليه آباؤه وأجداده وارتبطت حكاياته وأساطيره وقيمه به والتضحية بهذا الإرث المذهبي المتماهي في إرثه العام ليكون المقابل هو سبل اليدين أثناء الصلاة وأن التكفير مبطل لعمله أو أن يمتنع عن غسل الرجلين ويعوّض ذلك بمسحهما ... إلى آخره. إن تغيير صورة الطقس الديني بحاجة إلى عوامل مؤثرة أهمها الاقتناع بصحة التغيير على ضوء أدلة واضحة سنداً ودلالة مع عدم وجود ما يضعفها خاصة إذا كانت الأهواء ذات مجال للمداخلة في الموضوع وهو أمر غير متوفر خارج نطاق حلقات المناظرة والتدارس الفقهي بل حتى داخلها فكيف بمجتمع الصحراء الذي اعتاد فيه الفرد أن يؤدي عباداته وطقوسه في كثير من الأحيان بشكل آلي، هذا الشكل نلحظه في ممارسة العوام في كل مذهب ويصعب إقناعهم بخطأ يقع في ممارستهم رغم أن التصحيح يتناغم مع معتقدات مذهبهم لما اعتادوا عليه من أفعال وقناعات تبرر مخالفتهم تلك. والثاني بلحاظ وجهة النظر الاجتماعية أن تطرأ ظروف معينة تبرر هذا التغيير وتقهر الثابت تدريجياً ضمن حركة المجتمع على مستوياته المختلفة وتفاعلاته

المتعددة. إن ما يمكن رؤيته والجزم به أنه ليس بوسع الشيعة كما ليس بوسع السنة أن يغيروا عقيدة الرجل القبلي فهو كائن مغلق لا منفذ إلى ذهنيته إلا بعد كدّ وتعب شديدين. ولعل القرآن قد أقرّ لنا هذه الحقيقة بقوله ﴿**قَالَت الأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الأيمَانُ فِي قُلُوبِكُم**﴾[1] وفيها دلالة واضحة على صعوبة إقناع الأعرابي وإنه بحاجة إلى مدة أطول من غيره، فإذا كان الحال كذلك والمبشر هو نبي من أفضل أنبياء الله فهل بمقدور الآخرين أن يفوقوه في هذا المجال! على أنه يجب ألا يلام البدوي المسكين على هذا المسلك فهو محكوم ببيئته المرونة كما قلنا ذلك من قبل وكأنه يجاري سكون الأشياء من حوله وثباتها ومنظرها الذي يكاد يكون جامداً أمامه خالياً من الحركة والتحوّل. على أن أهم أسباب ضيق الأفق والتعصب للفكرة الأولى التي تطرق عقله هو بعده عن المدينة حيث يتعلم الإنسان الكثير من الأشياء بالتفاعل المستمر مع الآخرين ويجدّ في طلب المعرفة والسعي لفهم المسائل التي تحير الذهن ومن هنا نجد الإمام جعفر الصادق يقول لأصحابه «عليكم بالتفقه في دين الله ولا تكونوا أعراباً»[2]. ولاشك أن لهذا ثمناً لابد من دفعه فقد أفتى الكثير من العلماء بأمور ميزت تمييزاً طبقياً واضحاً بين

(١) سورة الحجرات، الآية ١٤.

(٢) الكافي، الشيخ الكليني، ج ١، ص ٣١.

الأعراب وغيرهم من نحو عدم جواز إمامته لغيره ولا تقبل صدقته بل وحتى شكك البعض في قبول شهادته.

ثمة ملاحظة جديرة بالذكر تتمثل في أن التبشير والدعوة إلى المذهب لم تتوطد كعمل عبادي يعادل الصلاة والصوم لدى الشيعة كما عليه الحال عند السلفيين الذين يكون هم كل شاب متحمس منهم هو شهر الدعوة إلى التوحيد ولهذا أسباب موضوعية لدى الشيعة أهمها أنهم لا يرون تكفير المذاهب الأخرى وهم يقبلونها في دائرة الإسلام عكس التيارات السلفية. من هنا يختلف الحافز وطبيعة الدافع لدى الطرفين ويبدو أن من أرجع انتشار التشيع كما يراه في القبائل السنية إلى النشاط الدعوة التبشيري إنما أسقط اعتقاده على الآخر وحَسِب أن هذا الإدعاء مقنع تمام الإقناع لما يراه هو ضمن إطار عقليته ومزاجه النفسي.

على إن البنية القبلية قائمة على رئاسة الشيخ أو عدة شيوخ في حالة تفرعها وإن كان الأجدر بالطاعة هو الأقرب إلى تصريف شؤون القبيلة ويبقى ما يعرف بشيخ العموم محفوفاً بالاحترام والتبجيل ولكن قلما يتدخل هؤلاء بشؤون الأفخاذ كافة دون أن تغيب كلمتهم ويخفت صوتهم بالطبع. إن التحوّل المذهبي لهؤلاء الشيوخ لا يتمّ بدون توافر عوامل عديدة وقوية ووسائل مؤثرة تدفعهم إلى تغيير دينهم واعتقادهم وقد سبقت الإشارة إلى أن

المذهب لدى البدوي هو الدين نفسه فهو كل لا جزء وتختزل جميع أبعاد وثوابت الإسلام في مذهبه فهو مجموعة عقائد وطقوس منطبقة تمام الانطباق على الإسلام وهو أمر نحسبه وارداً لدى كل متمذهب وإن كان في المجتمع البدوي ذا بروز وجلاء خاص. إن المصلحة والإغراءات المادية والمعنوية يمكن أن تكون خياراً معقولاً لإجراء مثل هذا التحوّل. ولكن ما هي هذه الإغراءات التي يمكن أن نتصورها هنا، أي ما هي طبيعة الامتيازات والمكاسب التي يظفر بها الشيخ السني من تشيّعه؟ فعلى سبيل المثال استطاعت الحركة الوهابية أن تكسب عدداً لا يستهان به من القبائل في بداية تحركها عن طريق «الإغراء الجهادي» وهو ما يتجسد على أرض الواقع كغارات للسلب والنهب والاستحواذ على ممتلكات الآخرين في سبيل الله كغنائم توزع بين المغيرين أي أنه حلّ كبديل عن حملات السلب والنهب وقطع الطرق التي كانت تمارسها تلك القبائل أصلاً حتى يبدو الأمر وكأنه مجرد تغيير للعناوين والمسميات والإغراء يكمن في تواصل الحملات دون انقطاع واتساعها لتصل إلى مناطق لم يكن الأعراب يفكرون في الوصول إليها، لكن مثل هذا الإغراء الذي يمتلك قدرة التعويض ويكافئ الفرص المُتخلّي عنها لا يقول به الشيعي! فهل يملك الداعية الشيعي مغريات أخرى مكافئة ومماثلة للمغريات الوهابية؟

## الإغراء المتعوي لشيوخ السنة

تفتقت عقلية خصوم الشيعة عن فكرة لا تخلو من الطرافة ولكنهم ظنوا على أية حال بأنها فكرة غاية في الإقناع. فلماذا لا يكون زواج المتعة هو الإغراء الشيعي والمفتاح السحري لنشر التشيع في وسط القبائل البدوية السنية في جنوب العراق؟ في سنة ١٣٢٦ هـ أرسل محمد كامل الرافعي رسالة من بغداد إلى الشيخ محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار ونشرتها المنار أدعى فيها أنه أثناء سياحته في تلك الديار رأى ما يقوم به علماء الشيعة من دعوة الأعراب إلى التشيع واستعانتهم في ذلك بإحلال متعة النكاح لمشايخ قبائلهم الذين يرغبون الاستمتاع بكثير من النساء في كل وقت، وقد نشرت هذه الرسالة وجعلت دليلاً على تشيع القبائل السنية في العراق في أكثر من كتاب ومقالة ومواقع الانترنيت السلفية لا تخلو منها على الإطلاق. وهكذا فالمتعة والتي تعرف لدى الفقهاء الشيعة بالزواج المنقطع كانت من أهم ما يستعان به على تغيير مذهب شيوخ القبائل السنية، ومن ثم يتكفل هؤلاء بإقناع أفراد عشائرهم بتغيير عقيدتهم ليتزوجوا ويستمتعوا بعدد وافر من النساء، لأن هؤلاء يرغبون في الاستمتاع بكثير من النساء في كل وقت! إن هذه الفكرة تواجه صعوبة بالغة في قبولها وأهمها أنه لا يمكن تصور قيام شيخ العشيرة بالزواج المنقطع «المتعة» وبعدد كثير من النساء كما يقول الرافعي إلا إذا تصورنا أن هذا

الزواج شائع في القبيلة نفسها أو على الأقل بين أفراد القبائل المحيطة بها إذ لا توجد هناك شركة عالمية لتصدير نساء المتعة يتعاقد معها هؤلاء الشيوخ، وعندها فلا يسعنا أن نفهم كيف يكون هذا الزواج وسيلة سحرية لنشر التشيع! إذ يبدو الأمر متوقفاً على نفسه. على أن معنى زواج المتعة كما يفهمه الرجل البدوي حتى يومنا هذا وبين القبائل الشيعية نفسها هو انتقال المرأة من حضن رجل إلى رجل بتكرار لا ينقطع وفيه ما فيه من عار وشنار على سمعة العشيرة وستقطع المرأة إلى ألف قطعة قبل أن تفكر بزواج من هذا النحو. يكفي أن نلقي نظرة على طبيعة المجتمع البدوي وأعرافه ولنحدد ظاهرة الطلاق كموضوع للمناقشة. فمن المعلوم أن أقل المجتمعات المتبدية وتلك التي تخضع لقوانين وأعراف العشيرة. والسبب في ذلك يعود إلى نظرة اجتماعية وعرفية قاسية ترى في المطلقة امرأة انتهت صلاحيتها للزواج. ولن تنتهي الأسئلة عن السبب الذي دفع الزوج لتطليق زوجته؟ أية فعلة شنيعة ارتكبتها؟ وقد تتردد هذه الأسئلة حتى من قبل ذويها والمقربين منها كالأعمام وأولادهم سعياً وراء اطمئنان لا يكاد يظفرون به من كونها لم ترتكب ما ينال من شرف العشيرة ويكون سبة عليهم إلى الأبد. من هنا نرى حالة الصبر الفريدة التي تتحلى بها المرأة البدوية وترضى بانتهاك أبسط حقوقها وجعلها جزءاً من بيت الزوج كالعمود والفسطاط. لأن الزوج

يعرف أنها لا تملك خياراً آخر فهي تدرك أن عودتها إلى بيت الأهل ستكون عودة الخيبة الأبدية وعاراً لن يمحي من جبينها. إن هذه النظرة متأصلة في العرف القبلي الشرقي منذ أقدم الأزمنة وقد حاول النبي محمد أن يستأصلها أو يحجم من تأثيرها عن طريق زواجه من نساء مطلقات أو متزوجات توفي عنهن الأزواج مثل خديجة التي كانت عند عتيق بن عابد وزينب الأسدية التي كانت في عصمة زيد بن حارثة وأم سلمة وغيرهم.

وسط هذه الحقيقة الاجتماعية السائدة بين أعراب الصحراء فإن زواج المتعة سيكون العقبة الكأداء في قبولهم التشيع وليس العكس كما يُدّعى فهم ينظرون إليه بهلع وخوف وإذا صحّ ما قاله البعض في تحليل شخصية الخليفة عمر من أنه شخصية بدوية متعصبة لقيم البدو أمكننا معرفة سبب تحريمه لزواج المتعة. وخير دليل على ما نقول هو أن هذا الزواج منعدم تماماً في العشائر العراقية في كل أنحاء العراق والحالات التي تقع في نطاق محدود لا تجد لها موضعاً إلا في بعض المدن وليس جميعها ولا يوجد في القرى والأرياف ولو كان هؤلاء الشيوخ قد قاموا به وغيروا مذهب عشائرهم بسببه لتأصل كعرف متبع في بيئتهم ولرأيناه مشتهراً بينهم.

إضافة إلى ما ذُكر فإن القول بكون غاية الشيخ السني من

تشيعه هو تعدد الزوجات والإكثار منهن يواجه بحقيقة أن العديد من المشايخ القبليين أكثروا بالفعل من النساء دون الاستعانة بالزواج المنقطع. فمن تتملكه هذه الرغبة الشهوية المفرطة لا يراعي الحدود الشرعية في عدد النساء خاصة في تلك الفترات نتيجة لغياب الوازع الديني وهو أمر تشترك فيه القبائل السنية والشيعية على حدّ سواء ولولا شيء من الإحراج لذكرنا أسماء عدد من الشيوخ السنيين والشيعيين في جنوب العراق الذين تجاوزوا في زيجاتهم العدد الشرعي بل العدد المعقول من النساء والتمسوا لذلك حججاً وأعذاراً مختلفة وكان هذا الأمر مشهوراً ومعروفاً بين القبائل والعشائر داخل العراق وخارجه إلى وقت قريب ولكنه يكاد يكون الآن معدوماً لتطور الوعي وانتشار المعرفة والإحساس بمراقبة المجتمع لهم وما توفر من وسائل أتاحت نحواً من التقارب بين المدينة من جهة والريف والبادية من جهة أخرى إضافة إلى سنّ الحكومات لقوانين تمنع الخروج عن الحدّ الشرعي لتعدد الزوجات. إن من يضع هذا الإغراء كحقيقة يجيب على كونه إغراء قاهراً لهؤلاء المشايخ بتغليب الشهوة وعدم الالتزام بالشرع ومن أسباب ذلك قلة العلماء الذين يشرحون للناس عقائدهم وينشرون الوعي فيما بينهم.

## قلة علماء السنة وسط حركة الشيعة في نشر عقائدهم

يساق هذا السبب كنقطة ضعف ولج منها واستغلها الشيعة لتحويل العشائر العراقية في الجنوب عن مذهبها الأول وهو ما أشار إليه الحيدري في النص المقتبس من كتابه والذي سبق عرضه. فقلة علماء السنة في الوسط العشائري السني هي التي أتاحت للشيعة أن ينشروا التشيع ويغيروا قبائل بأكملها عن مذهبها الأصلي رغم أن القبائل الشيعية لا تختلف في هذا الجانب أيضاً فلماذا لم تتسنن! تنطلق هذه الرؤية من تصور استقر في الفهم الإسلامي والخطاب الديني أن الإسلام رهن بوجود العالم. يمثل «العالم» محور ارتكاز ينتفي مع غيابه وتوقف حركته الدين وتطمس معالمه، ويتفق على هذه الرؤية عامة علماء الدين المسلمين دون فرق بين مذاهبهم، تجد ذلك بوضوح في السبب الذي وجده بعض العلماء من حكمة مجيء المتشابه في القرآن حيث يرى أن القرآن لو كان كله محكماً لعرفه الجميع ولما كانت هناك حاجة للعلماء!! والحقيقة التي تعنينا هنا هي أن عدد العلماء لم يكن يوماً ما ليؤثر في التحولات المذهبية بكلّ هذا العمق. فهذه الأخيرة إن حدثت فإنما تحدث نتيجة لعوامل سياسية وتاريخية وما تفرزه التغيرات الاجتماعية بأبعادها المختلفة. إن التحوّل المذهبي ظاهرة دينية وقعت في فترات من التاريخ وفي مناطق مختلفة والنظر في

ظروف وحيثيات مثل هذا التحوّل لا يتيح المجال لقبول فكرة ارتباطه بالعلماء قلةً وكثرة. ففي مصر الأخشيدية قامت الدولة الفاطمية في نتصف القرن الرابع الهجري دون أن يكون هناك علماء شيعة يدعون إلى التشيع في أرجاء مصر ولم تعان المدن المصرية من قلة العلماء السنة خاصة من المذهبين الحنفي والشافعي. إن قبول المصريين وعدم اعتراضهم على الفاطميين وانتشار التشيع بينهم كان يعود إلى أسباب موضوعية متعددة ومنها شعورهم بالاضطهاد واستنزاف ثروات بلادهم منذ الفتح الإسلامي وغياب أي دور حقيقي لمصر في العالم الإسلامي والمصريون هم بناة حضارة عريقة وشعورهم بالتفوق على غيرهم كان راسخاً في سيكولوجية المصري العادي. وجعل الفاطميين لمصر مركزاً مستقلاً لا يدور في فلك المراكز الأخرى دفعهم إلى التعاطي الإيجابي مع الفاطميين ومذهبهم الفقهي.

قلنا أن المصريين تعرضوا طيلة المراحل التي أعقبت الفتح إلى استنزاف لمواردهم ونقل خيرات البلاد إلى غير أهلها ولا بأس أن نعطي هنا لمحة خاطفة لهذه الحقيقة. إذ كان ذلك قد بدأ على يد عمر بن العاص ثم عبد الله بن أبي سرح الذي ولاه عثمان بن عفان أمر مصر وعُزل في عهد الإمام علي. ورغم أن عمر بن العاص قد جبى للخزينة العثمانية أموالاً طائلة إلا أن الخليفة فيما يبدو لم يكن مقتنعاً تماماً بذلك. توضح لنا الحادثة التالية قدراً كبيراً من الحقيقة في هذا

الشأن. روى الحموي «قال لي أبو حازم القاضي: جبى عمرو بن العاص مصر لعمر بن الخطاب اثني عشر ألف ألف دينار فصرفه عثمان وقلدها عبد الله بن أبي سرح فجباها أربعة عشر ألف ألف، فقال عثمان لعمرو: يا أبا عبد الله أعلمت أن اللقحة بعدك درت؟ فقال: نعم ولكنها أجاعت أولادها، وقال لنا أبو حازم: إن هذا الذي رفعه عمرو بن العاص وابن أبي سرح إنما كان عن الجماجم خاصة دون الخراج»[1]. وفي رسالة لمحمد بن زياد الحارثي إلى الرشيد يشير عليه في أمر مصر لما قتلوا موسى بن مصعب يصف مصر وأهميتها: ومصر خزانة أمير المؤمنين التي يحمل عليها حمل مؤنة ثغوره وأطرافه ويقوت بها عامة جنده ورعيته[2]. وقد اهتمت الدولة الأموية بجمع المال وكان المصدر الرئيسي لها هو مصر فمن ثم زادت الضغوط على المصريين من أجل جباية الأموال حتى أنه كان يحال بينهم وبين دخول الإسلام حتى لا يتأثر الخراج[3] وبالمناسبة فقد فُعل ذات الشيء مع العراقيين وربما بصورة أكثر قسوة خاصة مع الأقوام النبطية الذين هم سكان البلاد الحقيقيون وقد بقيت تلاحقهم الجزية حتى بعد دخولهم الإسلام. لنا أن نتقمص شعور المواطن المصري حين يتمّ الضغط عليه بشتى الطرق

(١) معجم البلدان، ياقوت الحموي، ج ٥، ص ١٣٨.

(٢) نفس المصدر: ج ٥، ص ١٣٨.

(٣) مجلة المنهاج، دراسة للأستاذ صالح الورداني، العدد ٣٣، ص ١٤٥.

والوسائل لسبع سنين متواصلة في عهد عبد الملك بن مروان لبناء مسجد الصخرة في القدس بعد أن تعذر عليه الحج لسيطرة ابن الزبير على الكعبة فجعل ذلك المسجد بمثابة الكعبة يطوف فيها الناس وينحرون يوم العيد ويحلقون رؤوسهم وهو كما يصفه الدارسون أقدم بناء أثري إسلامي يجري التفاخر به ولا يخطر على البال مقدار العذاب وألم الفقر والفاقة الذي عاناه المصريون لأجل بناء «كعبة جديدة». لقد كان خراج هذا البلد مصدراً للخرافات بين أفراد السلطة الأموية والعباسية كما نقلته كتب التاريخ. وبعد هذا فلا ريب أن نفهم واحداً من الأسباب التي تقود إلى التحول المذهبي الذي يحدث للمجتمعات الإسلامية وغيرها. فمثل هذه الظروف ـ السياسية ـ الاجتماعية، الاقتصادية ـ هي التي تولد هذا الانقلاب بالدرجة الأولى وليس تلك المعادلة التي يكون طرفاها الدين أو المذهب وعدد العلماء. فالتجارب والأحداث التاريخية لا تؤيد كثيراً هذا الفرض. لقد كانت العديد من المدن الإيرانية متمذهبة على مذاهب السنة وهذه حقيقة من حقائق التاريخ ولا أحد له أن يدعي أنها كانت خالية من العلماء أو أنهم قليلو العدد بل أنها كانت تعجّ بعلمائهم. وهذا كله لم يمنع من وقوع التحوّل المذهبي حتى أصبحت إيران واحدة من أقوى قلاع التشيع. وبعد هذا فما هو الدليل والفارق كي يُقطع بأن انتشار العقيدة الشيعية في القبائل العراقية في الجنوب والوسط كانت نتيجة لقلة عدد العلماء!

أنه مجرد ادعاء محض لا ينهض على أساس سوى الرغبة في التبرير والأخلاق لحقائق غير موجودة ولا نحسب أن باحثاً منصفاً يقتنع بهذا الزعم زعم انتشار التشيع في العراق لقلة علماء أهل السنة. تبدو الغاية من وراء هذا التزييف واضحة فهي تريد أن تؤشر إلى ترابط حتمي بين التشيع والجهل. إن العقائد الشيعية في خليفة هذه النظرة مجردة من المعقول ومخالفة لحقائق الدين وهي لا تنتشر إلا حيث يرتع الجهل بين المجتمعات ولا يمكن أن تلتقي والعلم المتمظهر بوجود العلماء الذين يكفي تواجدهم لإسقاط التشيع في هوّة المروق والشرك والجهل وما إلى ذلك لمنع الناس وتنبيههم من مغبة الأخذ به. رغم أن هذه المسألة يمكن أن تقرأ من جانب آخر لتؤشر إلى أن وجود الشيعة وعلمائهم كفيل بنشر عقيدة التشيع في البيئة البدوية المتعصبة وتركهم لمذاهب اعتنقوها لمئات السنين مما يدل على ضعف هذه العقائد وسهولة دحضها من جهة وقوة المعتقدات الشيعية واستحواذها على قناعة الناس من جهة أخرى. قد يقال بأن المسألة غير مرتبطة بجانب قوة المعتقد وقدرته على هذا الاستحواذ والإقناع بل يكمن الأمر في جانب آخر بعيد عن المسائل العقلية والمعرفية يتمثل في التأثير العاطفي إذ لا شك في أن أكثر المذاهب الإسلامية ارتباطاً بهذا الجانب هو المذهب الإمامي ويتمحور هذا الركن العاطفي الروحي حول مأساة آل البيت وعلى وجه الخصوص فاجعة الإمام الحسين.

## تحريك العواطف واستثمارها عن طريق الحسينية المعبرة عن فاجعة كربلاء

يرى حسن العلوي أن نشر التشيع بين قبائل العراق السنية كان باستثمار نقاط الضعف في الإسلام التركي ـ التي لم يوضحها ويبين لنا ارتباطها بنشر التشيع ـ فضلاً عن استخدام وسائل عاطفية بإثارة دراما آل البيت لكسب تلك القبائل إلى التشيع[1].

لقد فات الباحث جملة من الحقائق المهمة ومن بينها:

**أولاً**: إن مقصوده من إثارة دراما آل البيت دون شك هو الطقوس التي تؤدي في أيام عاشوراء وليس حتماً هنا أن تكون وفق الشكل الراهن فلكل مرحلة وظرف طرق ووسائل يتم من خلالها التعبير عن حزن الشيعة على الحسين وأصحابه وذكر تلك الواقعة وإدخال المتلقي في أجوائها المثيرة. يبدو أن هذه الشعائر ظهرت في العهد البويهي كممارسة عامة تتوفر على بعد شعائري وقربوي واضح لأول مرة في التاريخ دون مضايقات من السلطة الحاكمة وكان ذلك عام ٣٥٢ هـ وقد أمر بذلك معزّ الدولة ولننظر في ما قاله ابن كثير في البداية والنهاية من أحداث تلك السنة حيث يقول «في عاشر المحرم من هذه السنة أمر معز الدولة بن بويه قبحه الله أن تغلق الأسواق وأن يلبس النساء

(١) الشيعة والدولة القومية، حسن العلوي، ص ٤٣.

المسوح من الشعر وأن يخرجن في الأسواق حاسرات عن وجوههن، ناشرات شعورهن يلطمن وجوههن ينحن على الحسين بن علي بن أبي طالب، ولم يمكن أهل السنة منع ذلك لكثرة الشيعة وظهورهم»[1]. وهذه اللهجة الحانقة غير مستبعدة من مؤرخ ذي مزاج متعصب وهي تمثل في الحقيقة تواصلاً لنظرة خصوم الشيعة من هذه المراسيم. في الواقع أن هذه الطقوس ومنذ أول يوم سُمِح للشيعة بتأديتها كانت سبباً في الفتن التي شهدتها بغداد وامتدت إلى البصرة أيضاً. وقد دخل الجانبان في ما يشبه الحرب الأهلية لسنوات عديدة أحرق خلالها جانب الكرخ الشيعي أكثر من مرة وكذلك رُدّ بحرق جانب الرصافة وكانت حملات الاغتيال والقتل وانتشار السلب والنهب من المظاهر المعتادة. من الجليّ والذي لا يحتاج إلى مزيد إيضاح هو أن الطقوس الحسينية تثير المتعصبين غاية الإثارة وقد جلبت خلال تاريخ النزاع بين الطائفتين الكثير من الولايات والمصائب والواقع العراقي الراهن يكشف ويؤكد هذه الحقيقة بقوة. هذه الحساسية غير المفهومة الدوافع والخلفيات تراجعت ذات يوم. كان هذا في العشرينات من القرن الماضي وخلال فترة الاحتلال الإنكليزي إذ أراد الطرفان أن يظهروا للإنكليز وحدة الصفّ الوطني وأنهم يد واحدة في مواجهته ولهذا كان سكان

(١) البداية والنهاية، ابن كثير، ج ١١، ص ٢٧٦.

الأعظمية يتوجهون إلى مدينة الكاظمية للمشاركة بمراسيم العزاء الحسيني، هذا ما نقله المؤرخون لتلك الحقبة من تاريخ العراق الحديث. ومن المعلوم أن موقف السنة عند بدء الغزو البريطاني كان على ما يوافق طموحهم السياسي فقد رأوا أن ميزان القوة يميل إلى غير صالح الدولة العثمانية وكان موقف الشيعة قد جاء على غير المتوقع فلم يدر في خلد أحد أنهم سيقومون بمواجهة الانكليز لصالح الأتراك الذين كانوا قد دأبوا على معاداة الشيعة والتضييق عليهم وحرمانهم من أبسط حقوقهم. يقول كامل الجادرجي «كانت الطائفة الشيعية تعد في زمن السلطان عبد الحميد وبالحقيقة في زمن الدولة العثمانية أقلية تنظر إليها الدولة بعين العداء فلم تفسح لها مجالات التقدم في أية ناحية من نواحي الحياة العامة». وبعد دخول الجنرال مود بغداد في ١١/ ٣/ ١٩١٧م كان لابد من التعامل مع الشيعة بالأسلوب الإنكليزي المعروف وهو التودد ومحاولة الاسترضاء للخصوم وهذا ما شعرت به النخب السياسية وزعماء القبائل من الأخوة السنة وأيقنوا بأن الدور الشيعي آت لا محالة وبشكل يناسب ثقلهم على الساحة فراحوا يتوددون إلى الشيعة لإحراز أقصى قدر من المكاسب السياسية. يؤكد السيد محمد هادي الخراساني هذه الحقيقة في وثيقة مخطوطة له إذ يوضح أن السير برسي كوكس التقى السيد الشيرازي في مدينة الكاظمية وقال له

«نحن لم نجيش إلى العراق لتوسيع المملكة ومزيد السلطنة بل إنما جئنا لتخليصكم من مظالم الدولة التركية فأما الآن فجميع الجهات الشرعية راجعة إليكم فأنتم تصرفوا في الأوقاف وعيّنوا القضاة ... إلخ» ويضيف الخراساني أن هذا التقرب كان بعد أن رأوا من الشيعة جهادهم وقتالهم حتى أسروا منهم الألوف. إلى أن يقول «فمن هذه الجهات توجهت قلوب علماء السنة إلينا حتى أن رؤساءهم يحضرون مجالسنا ويقبّلون أيادينا مع أنهم كانوا في زمان الدولة العثمانية لا يعتنون بشؤوننا ولا ينظرون إلينا إلا بحقارة» ويجدر بالذكر أن هذا الذي ذكرناه من وثيقة الخراساني مرتبط بموضوع كتاب صدر في بغداد عام ١٩٣٠م للشيخ إبراهيم الراوي من كبار علماء السنة وهو عبارة عن مراسلة وقعت بينه وبين السيد محمد العلوي السبزواري تناولا فيها سبل التقريب بين الطائفتين وموقف الخراساني السابق موجه إلى هذه القضية حيث يرى أنه «إنما ألّف هذه الرسالة ـ أي إبراهيم الراوي ـ بعد سقوط بغداد وتوجههم إلى علماء الشيعة لأكثرية التشيع في العراق وقوة العشائر فانقطعت أيدي السنة والجماعة وعلمائهم من الدنيا «حسب ما جاء في تلك الوثيقة. وفي بحث نشره الدكتور جودت القزويني عرض خلاله نص وثيقة الخراساني يرى أن الواقع التاريخي بخصوص كتاب إبراهيم الراوي والمسمى» داعي الرشاد «يكشف خلاف رأي

السيد الخراساني المذكور فقد تضمن الكتاب مراسلات بين مؤلفه الراوي ومحمد العلوي كتبت في مرحلة ما قبل سقوط بغداد بيد الإنكليز. ولكن مهما يكن الأمر بخصوص مراسلات الكتاب فإن وثيقة الخراساني لا تفقد قيمتها بحال من الأحوال في الدلالة على موقف السنة آنذاك والدوافع وراء التقرب من الشيعة باعتبار أن الرجل كان معاصراً للأحداث ويعبر عن قناعة يبدو أنها كانت سائدة لدى عدد غير قليل إن لم نقل بأنها كانت قناعة عامة والتحليل الدقيق للواقع العراقي الاجتماعي والديني والسيكولوجي لاسيما إبان تلك المرحلة يثبت ذلك.

المهم أنه لم يعهد فيما عدا هذه الحالات النادرة أن أظهر السنة قبولاً أو رضا بالمراسيم العاشورائية بل كانت على الدوام كما قلنا تثير سخطاً وغضباً غير مفهومين ولا مبررين.

**ثانياً**:إن رأي الأستاذ العلوي يعبر عن سوء فهم للعاطفة الدينية فهي لا يمكنها أن تدور في فضاء مبهم، إنها لا تسبق العقيدة الدينية بل تالية ومعززة لها، إذ ا يسعنا أن نفهم كيف تقود العاطفة إلى الاعتقاد بطرح ديني في حين أن العاطفة وليدة للأيمان بهذا الطرح. بل يمكن القول أن تحرك العاطفة في الفضاء العقدي يأتي كمرحلة عاقبة لحالة متناهية من اليقين بالفكرة المتبناة والمؤمن بها. إن من طبيعة الفرد هو أن لا ينتقل إلى مرحلة التعاطي الروحي والعاطفي قبل الفراغ من حيز التردد العقلي ولهذا قد لا

نلمس لدى بعض الشيعة تأثراً حقيقياً بمأساة الحسين ولا بالمشاهدة الطقسية المؤثرة في بيئاتهم كون ثمة خلل في اعتقادهم بجانب ما وانطوائهم على تردد معين في أذهانهم يمنعهم من التفاعل مع تلك الطقوس هذا مع استبعادنا مظاهر الرياء وحب الظهور فوق المنابر وإلقاء القصائد وهي أمور متصورة في أية بيئة لمذهب أو دين من الأديان ولا علاقة لها بالموضوع. أما إذا كان المراد هو مجرد ذكر حادثة الإمام في كربلاء وتوضيح أبعاد الظلم الذي لحق بالإمام وأهل بيته في تلك الواقعة فهو رغم أنه غير خفي على أهل السنة فالحادثة أكبر من أن يجهلها مسلم في أية بقعة من بقاع الأرض فإن من السذاجة القول بأنه وسيلة قادت تلك القبائل السنية إلى الإيمان بعقائد الشيعة وسبب من أسباب تحولهم عن مذهبهم الأصلي. أضف إلى أن هذا التعاطف مع الحسين ومأساته يمكن أن يتحقق دون الحاجة إلى التشيع وقد تعاطف الكثير من غير الشيعة مع مظلومية الإمام وكان من هؤلاء مسيح وصابئة وهندوس ومن أهل السنة أيضاً على شتى مذاهبهم لكنهم لم يصبحوا شيعة. إن إظهار التأثر والتعاطف مع الحسين شيء والاعتقاد بمذهب له أصوله ونظراته ومواقفه وأفكاره الخاصة التي تباين رؤى الآخرين وأفكارهم شيء مختلف تماماً.

**ثالثاً**: إن التجربة التاريخية تعد حقيقة موضوعية تكشف عن طبيعة الكيانات المجتمعية وسبل تعاطيها وردود أفعالها اتجاه

الأحداث والمتغيرات، فرغم أن المسلمين بعد مقتل الإمام الحسين قد أظهروا سخطهم على بني أمية وأزلامهم إلا أن الحقيقة التي تبقى راسخة أن ردة الفعل لم ترقَ إلى المستوى المطلوب واصطبغت ثورة الحسين بصبغة مذهبية واضحة[1] بجهود السلطة رغم أنها لم تقم لخدمة مذهب دون آخر ولم يكن ثمة شعار مذهبي لها بل كانت لأجل الإسلام المسلمين إزاء الطغيان الأموي وفساد نظام الحكم القائم. ولم يرو التاريخ لنا أخباراً معتداً بها تشير إلى أن تحولاً مذهبياً وقع بتأثير تلك الثورة لأية مجموعة أو قبلة من القبائل العربية وإن قال البعض ذلك بيد أنه لم يعزز قوله بدليل واضح وأرسله كرأي مجرد. أما إذا قيل أن الدليل هو انتشار التشيع في بعض المناطق وقيام ثورات متعددة ضد السلطات الحاكمة آنذاك فهو دليل في غير محله وإن ما حدث لم يكن بسبب عاطفي «تعاطفا مع الإمام» بل لأسباب أخرى لا يسع المجال لمناقشتها وبسطها هنا وجاءت في فترة متأخرة عن ثورة الإمام الحسين، نعم تعاطف الكثير لاسيما في العراق مع آل البيت ورأوا بغض الأمويين كما مر علينا سابقاً في رأي الدكتور طه حسين ولكن هل كان هؤلاء المتعاطفون شيعة تحولوا عن مذهب أهل السنة والجماعة؟ فالعباسيون كانوا أيضاً يبغضون الأمويين

(١) انظر: مقدمة الأستاذ عبد الهادي الفضلي لكتاب معجم شعراء الطف، ج ١، ص ٨.

ولكنهم ليسوا بشيعة!

إننا نرى أن محور الجدل الذي قام بين الشيعة والمذاهب الأخرى المخالفة لهم كان قوامه التأكيد على أفضلية الإمام علي وأحقيته بالخلافة ولم يطرح ما لحق الإمام من ظلم على يد الحكم الأموي لإقناع المخالفين كون القضية مفروغ منها من أن يزيد قد ارتكب جناية شنيعة بقتله سبط الرسول سوى بعض المتعصبين والمكابرين الذين وإن ذموا يزيد على فعلته إلا أنهم ترحموا عليه بعنوان قدسية الخلافة. على أن لو افترضنا أن العاطفة كانت قد أسهمت في كسب المزيد من المسلمين للتشيع في أوقات وأزمنة قريبة من الحدث فمن البعيد حصول ذلك في أزمنة متأخرة تروى فيها الحادثة وتسمع عن طريق الشيعة أنفسهم بين قبائل البدو وعشائرهم بعد أن ترسخ المذهبان الشيعي والسني كمذهبين مختلفين في العقلية الدينية العامة. لهذه الأسباب نستغرب رأي الأستاذ حسن العلوي الذي ذكرناه من جعل دراما آل البيت كما عبر عنها سبباً من أسباب تشيع القبائل العراقية وعاملاً من عوامل التحول وهو بالبحث عن الأسباب بطبيعة الحال يسلّم بكونها كانت قبائل سنية تشيعت فيما بعد. ولابد لهذا أن يفترض العلوي أن الشيعة قد انتقلوا إلى المنطقة من مناطق أخرى لأسباب يراها منحصرة في أمرين يمثلان أسباب أخرى لدى البعض لتشيع القبائل السنية. **هروب الكثير من الشيعة من مناطق الدولة**

**العثمانية في عهد السلطان سليم الأول وتوجههم إلى منطقة الجنوب العراقي مستغلين الأعراف القبلية وقانون الدخالة العشائري السائد وفرار الشيعة من المدن التي يتواجدون فيها على إثر الأمراض والأوبئة والفيضانات إلى هذه القبائل.**

(يجدر التنبيه إلى هنا إلى أن هذين العاملين ليسا من الأسباب المباشرة للتشيع كما نراها من ناحية منطقية كونها تعود بنا في النهاية إلى النقاط والعوامل السابقة أو ما يمكن تسميته آليات التحويل المذهبي التي يقال أن الشيعة مارسوها في وسط القبائل السنية).

كان السلطان سليم الأول والذي ادعى كونه أميراً للمؤمنين وخليفة الله على أرضه قد وطد العزم على استئصال الشيعة بعد أن أحصاهم إحصاءاً دقيقاً في منطقة الأناضول والشريط الساحلي للبحر الأبيض وبعث بجنده لقتلهم بعد أن حصل بجهد يسير على فتوى تقول بوجوب قتل الشيعة. كانت تلك الحملة واحدة من أكبر المذابح في التاريخ المعاصر حيث قتل من الشيعة أربعين ألفاً لا لشيء أكثر من كونهم مجرد شيعة. لا شك أن القيام بمثل هذه المذبحة سيؤدي بالناجين منها والمبثوثين في مناطق أخرى صغيرة إلى الهرب فتركوا المدن ولاذوا بالكهوف والمناطق الجبلية وما زال قسم من هؤلاء اليوم يسكنون هناك. بيد أنه يمكن القول أن قسماً آخر من الفارين اتجهوا إلى مناطق أخرى خارج تركيا. ومن هنا يقول حسن العلوي في بحثه عن

أسباب إضافية لتشيع القبائل العراقية «... ومنها موجة الهجرة التي لابد أن تكون قد حدثت بعد قرار السلطان سليم الأول إبادة جميع المنتسبين للمذهب الشيعي المقيمين داخل الدولة العثمانية قبل احتلال البلاد العربية عام ١٥١٧ م باتجاه القبائل العربية حيث يفعل العرف العشائري المسمى بالدخالة فعله في إفساح المجال لقبول القادمين إلى العشائر من المدن أو العشائر الأخرى ...»[١]. مرة ثانية يغيب عن الأستاذ العلوي أمر لا يجدر غيابه عن باحث معروف مثله. فلماذا هرب هؤلاء المنكوبين إلى مناطق جنوبي العراق ـ القبائل التي أشار إليها الأستاذ هي قبائل الجنوب والوسط يفهم ذلك مما ذكره في الصفحة السابقة التي طرح فيها هذا الرأي وقد عدّد بعضاً من تلك العشائر نقلاً عن بعض المصادر السنية ـ فالعرف الذي ذكره «الدخالة» عرف شائع بين كل قبائل العرب بل وغيرهم في المنطقة فكان لهؤلاء النازحين أن «يدخلوا» عند القبائل المتواجدة في البادية الغربية ومنطقة الجزيرة ومناطق شمال العراق وبادية الشام بدلاً من تجشم العناء في النزول بعيداً إلى أقصى الجنوب العراقي! فإن كان المتصور هو خوفهم من أن يدركهم العثمانيون ورأوا أن الناجع الابتعاد قدر المستطاع عن حدود الدولة التركية فاختيار مناطق الجنوب العراقي والفرات الأوسط لابد أن يكون لميزة ما جعلته

(١) مصدر سابق، ص ٤٣.

خياراً أفضل من التوجه إلى قلب الجزيرة العربية أو بعض أجزاء مصر على سبيل المثال. بل أكثر من ذلك حين نعلم أن رحلتهم انقطعت هناك ولم يرغبوا في إكمالها نحو الأهواز ومناطق الشيعة في إيران الثابتة التشيع آنذاك لاسيما إذا كان هؤلاء الهاربون قد فروا من مجزرة رهيبة لا تبررها سوى الروح الطائفية المتعصبة ما يدفع إلى ترجيح أن الحساسية والتوجس من السنة في ذروتها ولن يتبدد خوفهم وهلعهم ما لم يعتصموا ببيئة شيعية يأمنون فيها على أرواحهم ويطردون كوابيس الموت التي تلاحقهم. لا مفرّ من الخروج هنا بنتيجة حاسمة هي أن هؤلاء إنما لجأوا إلى قبائل وعشائر شيعية وقد علق الأستاذ رشيد خيون على رأي العلوي السابق بالقول «... ونقول أن الرأي الأول ـ يقصد رأي حسن العلوي ـ يؤكد انتشار تشيع العشائر قبل قرار السلطان وإلا لماذا تهاجر العشائر خوفاً من الإبادة؟»[1]. يضيف العلوي وغيره سبباً أو عاملاً موطئاً آخر هو فرار الشيعة من المدن إلى البادية بفعل الأوبئة والأمراض أو الفيضانات. وهذا الفرار والنزوح الجماعي من مراكز المدن أمر ثابت قاساه العراقيون خلال القرون الماضية. ولكن جعل هذا النزوع عاملاً من عوامل تشيع القبائل يتقوض بأمرين أساسيين هما:

الأول: من المعلوم أن الطاعون والكوليرا والفيضانات ليست

(١) المذاهب والأديان، رشيد خيون، ص ٢٧٧.

أعداء للشيعة فقط فلم يقتصر النزوح على الشيعة بل شمل عامة القاطنين في المدن لاسيما الكبيرة منها وعلى رأسها بغداد العاصمة وحدث أيضاً في البصرة أيام انتشار مرض الهيضة «الكوليرا» ولا أعتقد أن في مثل هكذا أجواء يسخّر بضعة مئات من الناجين بأرواحهم كل طاقاتهم لنشر عقائدهم المذهبية خاصة إذا ما علمنا أن مدة إقامتهم ليست طويلة وتمتد لأسابيع أو أشهر معدودة حتى يتلاشى الوباء ليعودوا إلى ديارهم وهم ليسوا في وارد المغامرة بطرح اعتناق مذهبهم على من يؤونهم ويقدمون لهم المساعدة لتجاوز تلك الأزمة. هذا مع التحفظ على حقيقة أنهم لجأوا بالفعل إلى تلك العشائر فالمؤرخون لا يذكرون أكثر من فرار الناس وضربهم لخيم مؤقتة في العراء بعيداً عن منطقة الوباء.

**الثاني**: إن ذلك النزوح لا يتصور كونه رحلة بعيدة شاقة في قلب البادية والعشائر المنتشرة في الوسط والجنوب وإنما يتم إلى القبائل القريبة من المدن المنكوبة والقول بأن النازحين هؤلاء نشروا أو ساهموا في نشر التشيع يعني ضرورة أن تلك المدن مأهولة بالشيعة إن لم يمثلوا غالبية سكانها ليتاح لهم لعب دور خطير كهذا. الأمر الذي يعني أن التشيع موجود في تلك الجغرافيا التي نتحدث عنها وأن لابد أن تكون تلك القبائل على صلة بتلك المدن الشيعية القريبة منها مما لا يعطي للنزوح أية قيمة أو ميزة ويتهاوى هذا الرأي كسابقة. هذا مع العلم أن أكثر وأكبر

النزوحات كانت من بغداد ويستبعد جداً وصول هؤلاء الفارين إلى مناطق الجنوب ليعملوا على تشييع القبائل هناك.

## ظهور الحركة الوهابية وانتشار السادة الأشراف

لا ندري ما هي صلة تحول القبائل العربية في جنوب العراق إلى المذهب الشيعي بظهور الوهابية في الجزيرة العربية. ولكن على أية حال طرح إسحاق النقاش هذا الرأي[1] مقروناً بانتشار السادة المنتسبين إلى البيت النبوي. ويفهم من هذا الربط أن ظهور الوهابية في الجزيرة بما يحملونه من أفكار منحرفة متطرفة وعنفهم ضدّ السادة الأشراف من سلالة الرسول وقد كانوا أمعنوا فيهم قتلاً في نجد والحجاز والطائف دفع بهؤلاء الموجودين منهم في العراق إلى الالتفاف حول الشيعة ورجالاتها الأمر الذي قاد إلى انتشار التشيع بين القبائل السنية التي كانت تجلّ وتعظم هؤلاء السادة وربما جعلتهم شيوخاً عليها بما لهم من مكانة طيبة في النفوس وطاعة حاضرة في القلوب. إن وجود السادة من ذرية النبي في المجتمعات السنية أمر معروف ومنتشر في كثير من البلاد العربية والإسلامية عموماً ومنها ذات الغالبية السنية وعُرِفوا بالأشراف تشريفاً لمنزلتهم. غير أن الفرد في هذه الطبقة تطلق عليه عدة ألقاب في البلاد المختلفة ففي العراق وإيران واليمن

---

(١) راجع: شيعة العراق، إسحاق النقاش، ص ٥١.

وحضرموت وماليزيا وإندونيسيا يطلق عليه لقب السيد وفي مصر والمغرب لقب الشريف وفي بعض أنحاء الهند وتركيا لقب الأمير وفي أفريقيا الشرقية والجنوبية «مولى» أما في الحجاز فيطلق على الحسني لقب الشريف وعلى الحسيني لقب السيد[١]. يرى البعض أن تأثّر هؤلاء السادة بظهور الوهابية وهجماتها له نصيب من الواقع ولكن ليس في جنوب العراق بل في النجف وكربلاء وما حولها الأمر الذي دفعهم إلى الانضواء تحت راية المرجعية الدينية خاصة مرجعية آل كاشف الغطاء[٢]. أما أنهم ساهموا بسبب كرههم للحركة السلفية الوهابية ومحاوبة تحصين أنفسهم بأن يكونوا جزءاً من الشيعة في تحويل عشائرهم من التسنن إلى التشيع فهو أمر مستبعد للغاية وهناك من الأدلة ما يبتنى عليه القول بهذا الاستبعاد منها أن الكثير من هؤلاء الأشراف ما زالوا على مذهبهم السني ومنهم آل الحيدري وآل النقيب وأغلبهم يتحلقون في التكايا الصوفية ومجالس الذكر النبوية في العراق. ومنها أن شريفاً من الأشراف أصبح أميراً على عشيرة كاملة بل وقاد حلفاً عشائرياً واسعاً واسمه مانع المنتسب إلى الإمام زين العابدين وكان بعده ابنه شبيب[٣] وهذا هو الجد الذي تنتسب إليه عشيرة

(١) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، على الوردي، ملحق الجزء السادس، ص ٥.

(٢) المذاهب والأديان، ص ٢٧٩.

(٣) تاريخ سوق الشيوخ، عبد الكريم محمد، ص ٦٢.

آل سعدون السنية القاطنة في جنوب العراق حتى هذه اللحظة وتسمية سعدون طارئة عليهم والأصل أنهم «آل شبيب»، وكما نرى فإن وجود شيخ من الأشراف ينتهي نسبه إلى الإمام السجاد لم يعمل على تحويل عشيرته إلى المذهب الشيعي فما زالت على مذهبها الأول ولا يعقل أنه أسهم في تشيع العشائر التي انضوت تحت مشيخته في حين لم يقوّ على فعل ذات الشيء في عشيرته.

يتضح من كل ما تقدم أن الأسباب والعوامل التي طرحها البعض ورددها دون أدنى تمحيص لا يمكن قبولها وغير جديرة بتفسير ظاهرة مدعاة بحجم ظاهرة التحول المذهبي. وهي في أحسن الأحوال وأفضلها لا تعدو كونها قرائن واهية جداً لا تصمد أمام حقائق وأدلة أكثر قوة عرضنا إلى بعض منها في بداية هذا الفصل. نعم لا يسعنا القول بأن كل قبائل وعشائر الجنوب ومدنه كانت شيعية خالصة وأنه ليس ثمة قبيلة أو قبيلتين قد تحولت إلى التشيع بفعل التقارب والتواصل الاجتماعي بعد هجرتها إلى جنوب العراق وهو ذات الأمر في غرب وشمال العراق في المناطق السنية حيث توجد أقليات شيعية هناك. ولكن ادعاء أن التشيع طارئ على هذه المنطقة وأن سكان المنطقة كانوا في أغلبهم من السنة ثم فرض عليهم التشيع فيما بعد بفعل العوامل والأسباب التي ذكروها وشعّبوها ادعاء لا ينهض على أساس له قيمة خاصةً إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن ثمة أسباب سياسية وطائفية تدفع باتجاه

وضع هذا الادعاء كحقيقة تاريخية مؤكدة لغايات وأهداف واضحة وقد تعاظمت هذه الادعاءات بعد سقوط النظام البعثي في الأعوام الأخيرة. وقد ناقشنا العوامل والوسائل والأسباب التي تصورها أكثر من باحث بخصوص التحول المذهبي الذي قيل أنه حدث لقبائل العراق السنية وكما اتضح للقارئ الكريم فإنها جميعاً لا تصمد أمام البحث والمناقشة وتعتريها جهات ضعف عديدة.

على أن أدلة وجود الشيعة من جانب آخر وأصالتهم في هذا الجزء من العراق قد مرّ البحث فيه ونضيف هنا أن ثمة عدداً من القبائل التي سكنت العراق منذ أقدم الأزمنة كانت معروفة بكونها شيعية مثل بني أسد الذين أنشأوا إمارة المزيدية عام ٤٠٣هـ والنواشي الذين هم عرب الأهوار الأصليين والبحث التاريخي المتعمق يجعلهم غير بعيدين عن كونهم من أتباع عمران بن شاهين فضلاً عن عشائر السادة التي تدلّ أشجارهم النسبية على أسماء شيعية خالصة.

إن اللافت في بحوث «التحويل» التي تجعل أغلب القبائل العراقية سنية مبنية من جانب مهم على مسلمة تاريخية غير مسلمة تماماً هي هجرة القبائل والعشائر بأعداد ضخمة شملت أغلب أفرادها من شبه الجزيرة العربية إلى العراق بما يتصور العراق وكأنه كان أرضاً خالية من البشر. بل هكذا يصرح الأصفهاني حيث يقول أن الأزد وقضاعة خرجت للعراق أيام ملك الطوائف

فنظروا للعراق وعليها طائفة من الملوك وهي شاغرة. ولعله من الغريب أن ينتقل البدوي من رعي الغنم في البادية إلى رغي الجاموس في الأهوار. ومن تلك البيئة التي اعتاد عليها منذ مئات السنين إلى أخرى لا تمت إليها من قريب أو بعيد بوجه من وجوه الشبه لا في مناخها ولا في طريقه العيش فيها. دفعت هذه الحقائق بعضاً من الدارسين إلى التشكيك الكلي بالهجرات العربية إلى العراق وهي إن حدثت فلا يفترضون حدوثها إلا في نطاق محدود وليس كما يصوره الكثيرون ممن يجترّون ما يُكتب ويغدو لهذا السبب أو ذاك متداولاً كالمسلمات الرياضية. بل ذهب البعض إلى حدّ أبعد حين رأى أن انتساب أغلب العراقيين إلى قبائل وعشائر أغلبها من وسط الجزيرة العربية ما هو في حقيقته سوى ولاء مفروض أرغمت العراقيين عليه ظروف المعاملة السيئة من قبل قوات الجيش العربي الذين فتحوا العراق وعاملو أهله الذين كانوا من النبط معاملة قاسية وفرضوا عليهم الجزية والضرائب رغم دخولهم في الإسلام ما اضطرهم إلى التحالف مع القبائل العربية الكبرى والتي كان لها موطئ قدم هنا وهناك في أرض السواد.

## نظرة الشيعة العراقيين للمذاهب والأقليات

يتمتع العراق بتنوع في الأديان والمذاهب والقوميات بما لا نكاد نجد له نظيراً في كثير من البلاد. ولاشك أن هذا الحشد من الأقوام

والطوائف المختلفة في أديانها ومعتقداتها وثقافاتها لابد أن يكون له آثاره ونتائجه. ومن بين هذه النتائج والآثار تبرز نفس قراءة الواقع وتحليله بما تحمله من اختلافات في وجهات النظر، حيث تراوح الطرح بين المثالية والجدل الانتمائي. أي بين من ينظر إلى أن هذا التعدد كونه يتبلور كحالة إغناء ومثلاً مشتهراً في التعايش بين الفئات المتنوعة وذلك الذي يرى فيه جدلاً مستمراً لا ينتهي بين هويات غير متجانسة الأمر الذي قاد إلى ضياع الهوية الوطنية الجامعة أو بالأخرى أنها هوية مزيفة غير موجودة أصلاً. بعبارة أخرى أن هناك من ينظر إلى الأمر نظرة متفائلة ترسم لوحة وردية ويتغنى بتاريخ رائع ومدهش في الإخاء والتوادّ بين المكونات لعراقية وفي المقابل ثمة من يرى الأمر على غير ذلك ويشير إلى أن الحقيقة التاريخية تنطق بلسان حاد بأن العراقيين لم يعرفوا يوماً من الأيام كيف يتقبل أحدهم الآخر وما مسألة بقاء بعض الأقليات إلا لظروف معينة ومنها أن هذه الأقليات قد اختارت العزلة والانغلاق على نفسها. والحقيقة أن كلا الرأيين فيه نحو من الإفراط والمبالغة. فبعض مراحل التاريخ تؤيد القول الأول تأييداً واضحاً وبذات القدر تؤيد مراحل أخرى القول الثاني. فالعراقيون تعايشوا وتقبلوا هذا التنوع فيما بينهم ولكنه لم يكن حالة مطلقة مؤبدة فهي تظهر بجلاء حينا وتختفي حيناً آخر. وثمة شواهد تاريخية عديدة تشير إلى حالة الصراع والتناحر بين أكثر من طرف

على امتداد الرقعة الجغرافية لما يسمى بالعراق. كان الشيعة طرفاً مميزاً في هذه الظاهرة على مرّ التاريخ الإسلامي والغريب أنهم في أغلب تلك المراحل والحقب مثلوا الطرف المضطهد الطرف الذي يكابر من أجل الدفاع عن نفسه وحقه في الوجود والبقاء والانتماء إلى هذا البلد. إن تقييم العلاقة مع الآخر لا يمكن أن تنأى عن تحليل فلسفة هذا التعامل في نسق ومنظومة الفكر والثقافة للطرف المعني. فحيث يراد الوقوف على نظرته تجاه الغير لابد من الوقوف على الأفكار والمعتقدات التي يؤمن بها ويتبناها. وفي الحالة الشيعية فإن من صلب العقيدة الإمامية ومن زاوية كونها عقيدة دينية هو تعاملها الحذر مع قضية الإيمان والكفر. إن الفكر والفقه الشيعي حددا للإيمان مساحة ضافية تشمل كل من نطق بالشهادتين ولم ينكر شيئاً من ثوابت الإسلام الأساسية ومثل هذه المساحة لا يمكن مقارنتها بغيرها مما هي أضيق لدى كثير من المذاهب الأخرى حيث يكفي حلق اللحية أو لبس الجينز ليكون الإنسان كافراً. وقلما يحظى المتتبع بفتوى العالم شيعي تحكم بتكفير فئة أو فرد كما نراه لدى غيرهم حيث يكون التكفير مرادفاً لمفاهيم أخرى مغايرة. إن الفقيه الشيعي في أغلب الأحوال إذا أراد إصدار فتوى بحق شخص أو مجموعة فإنه يميل إلى القول بفسقه وانحرافه وهو عكس ما يدأب عليه فقهاء آخرون من مذاهب مختلفة. والشيعي بفعل كونه عانى من الاضطهاد والتهميش انطوت سيكولوجيته

على طابع خاص يدفع به إلى التعاطف مع الأقليات التي تعاني الاضطهاد والتهميش هي الأخرى. إنه ببساطة بريء من عواقب السلطنة لأنه لم يمارسها يوماً ما بصورة مباشرة. ولذلك فلم تسهم في تشكيل قناعته ورؤاه بما يوافق الروح الحاكمة المتسلطة لقد تعوّد على أن يكون معارضاً للطبقة السياسية حتى تلك التي تبنت عقيدته في بعض الأحيان ورفعت شعاراته على الساحة السياسية. وهذا يفسر بقدر أو بآخر الرغبة في الابتعاد عن السياسة في العصور المتأخرة إلا بعد أن فرض عليه الواقع التزامات دخلت ضمن النطاق الشرعي وأوجبت عليه الانخراط في أروقة السياسة.

إن التدليل على حقيقة التسامح الشيعي مع الآخر المذهبي والديني يتخذ شكل القراءة التاريخية للفترات التي كانت بعض السلطات منتمية إلى مذهب الشيعة أو تدعي هذا الانتماء هي الحاكمة والمتنفذة ولابد أن تتيح للشيعة قدراً وافراً من الحرية. نرى في العهد البويهي على سبيل المثال أن السنة لم يعانوا من الظروف التي عانى منها الشيعة حين كان الحكام من المذهب السني. وشكوى المؤرخين السنة لهذه الفترة يتمحور حول حرية الآخر لا حرية الذات. إنها معادلة طبيعية ـ رغم غرابتها ـ لدى من ترسخ في وعيه الشعور بالتفوق على الآخر وأحقيته المطلقة في كل شيء وأولها السلطة والحكم. لهذا نرى أن المؤرخين والفقهاء من المذاهب السنية ينوحون ويا للأسف على الواقع الذي وصل

إليه المجتمع البغدادي حيث أظهر الشيعة طقوسهم بتشجيع من البويهيين. هذا مع أن حرية الشيعة من جهة في هذا الجانب قيدت أكثر من مرة كالذي أقدم عليه ابن المعلم عام ٣٨٢هـ عندما منع الشيعة من إقامة المأتم الحسيني وقد أدى قرار ابن المعلم إلى اضطرابات واسعة في منطقة الكرخ الشيعية ومن جهة أخرى لم يمنع السنة من ممارستهم لعشائرهم الدينية إلا في حالات عامة تشمل معهم الشيعة أيضاً لتلافي التدهور الأمني بفعل الاحتقانات المذهبية. والغريب أن المنظرين للطائفية في العراق لم يحددوا العوامل المنتجة لها بشكل دقيق ويتعمقوا في دراسة جذورها التاريخية والاجتماعية وتناولوا جانب التحليل للظاهرة من حيث التطبيق والممارسة السياسية. والحقيقة أن أصحاب الشأن من السنة وليس الناس العاديين يرون أن الحكم والسلطة خطاً أحمر لا يحق للشيعة أن يتجاوزوه. فعقلية فقهاء أهل السنة وأتباعهم متشبعة بمفاهيم وآراء لا تقرّ التعايش السلمي مع الآخر مع بالغ الأسف إلا في حدود تسليم الآخر وانقياده لسلطتهم، إنها عقلية الجزية والخراج، فلسفة الملك العضوض وإمبراطورية الخلفاء الموكلين من الله بحراسة الدين. ولكن لماذا؟ ما هي الأسباب التي تقود إلى جعل النفوذ والتسلط خياراً أوحد لبقاء السنة والإسلام كما يرونه؟! الولوج إلى تحليل هذه الدوافع لا يتم إلا بالنظر إلى الفارق العقدي، إلى اختلاف الطرحين

الأزليين الشيعي والسني. ولا يمكن التعويل على القول بكون فقد السلطة هو فقد القدرة على البقاء لأن مثل هذا الأمر لم يحدث مطلقاً ولم يُستأصل السنة في العراق أو غيره يوماً لكونهم قد فقدوا زمام الحكم ومصر مثال واضح في هذا الصدد. بل أن ما تناولناه في الموضوع السابق من حيث أنهم أنفسهم إلا النادر منهم الذي لم تسعفه الوقائع التاريخية قد أرجعوا أبرز أسباب انتشار التشيع بين قبائل قيل أنها كانت سنية إلى عوامل لم يكن من بينها «التسلط الشيعي أو حكومة شيعية» كفيل بإثبات هذه الحقيقة.

إن أهم نقطة يجدر الالتفات إليها هي أن المذهب الشيعي يكاد يكون المذهب الوحيد الذي يولي اهتماماً كبيراً بإظهار الطقوس والشعائر الدينية المذهبية الخاصة به. هذه الطقوس لا يمكن أن تمارس إلا بغياب القمع والتضييق عليهم ولابد من موافقة السلطات الحاكمة كي تقام المآتم والعزاءات والمظاهر الشعائرية الأخرى لكونها ممارسات جماعية لا تخلو من طابع التحدي وإثبات الذات. إن هذه المظاهر تثير لدى المتعصبة من السنة حساسية مفرطة كونها تتوخى جانباً عاطفياً يغلب عليها بوضوح. ومن وجهة نظر اجتماعية فإن المظهر أو التعبير العاطفي يثير عاطفة الآخر ويؤججها. بمعنى آخر فإننا نقف إزاء انتقال للمواجهة من ساحة الخلاف الفكري إلى الخلاف العاطفي لو صح الوصف. فحيث يحاول الشيعي إظهار حزنه وتعاطفه مع

مصائب أئمته فإن السنة سيندفعون بذات الاتجاه وصوب ما يلائم معتقداتهم. هذه المعركة لا يمكن للسنة كسبها بحال من الأحوال لأسباب موضوعية وذاتية والحلّ هو رفع الأسباب والطرق المؤدية إلى بروزها ونشوئها وأهمها على الإطلاق هو قبول السلطة وموافقتها وهو نفسه حسم للمعركة وإعلان للنصر. لهذا يمكن جعل إظهار الطقوس الشيعية معياراً للحرية التي تعطى لهم. فأينما وجدت هذه الطقوس عُلم أنهم يتمتعون بقدر من الحرية ومتى اختفت وتلاشت أو تم تأديتها سراً أصبح معلوماً أنهم يئنون تحت وطأة القمع والتنكيل وهو الظرف الذي تنشرح فيه صدور الآخرين ويرون أن الدين بخير وأن مظاهرهم الطقسية واللاطقسية هي المتسيدة.

وعلى أية حال فعلاقة الشيعة بالطائفة السنية في العراق علاقة غير مستقرة عبر التاريخ الإسلامي ولكن لا يعني هذا حصول جفوة تامة بين الطرفين. ففترات الهدوء كانت مديدة وضمور النزاعات المذهبية أفرزت مقومات للتقارب يبقى لها أثرها وتأثيرها في الواقع. مثال ذلك الزيجات المتبادلة بين الطائفتين والاستقرار في منطقة واحدة وقيام بعض الأحلاف العشائرية وغيرها. إلا أن ارتباط السنة بالأنظمة القمعية التي حكمت البلاد وإصرار النظم الحاكمة على لبس الرداء السني وإظهار نفسها منافحاً عقائدياً عن الإسلام كان له سلبياته الواضحة على علاقتهم بالشيعة ونظرة كل

طرف إلى آخر أيضاً لاسيما في العقود الأخيرة. ومع كل ما نال الشيعة من أذى وقهر وعدوان فما زالوا ينتهجون نهجاً متسامحاً ويأخذون بأسباب التقارب ونبذ الخلافات والأحقاد الطائفية. ولهذا التسامح ما يبرره وليس أقله كما يرى الدارس هو تهمة التشدد والغلوّ التي يتهم بها التشيع إذ يحاول الشيعة نفي هذه التهمة عن طريق إبداء أقصى قدر من المرونة والانفتاح على الآخرين مهما كانت مواقفهم. ولعل في الانتفاضة الشعبانية وما رافقها من أحداث دليل ساطع على أن الشيعة لا يملكون نزعة أو بغضاً طائفيين. لقد انطلقت هذه الانتفاضة من البصرة وبدأت تتساقط المدن العراقية الواحدة تلو الأخرى في الجنوب والوسط وتفجرت في بعض مناطق العاصمة ولكن للأسف لم تقم المدن الغربية بدورها وبقيت مصدر اطمئنان نسبي لنظام صدام حسين وجلاوزته. يقول مشعان الجبوري «قال لي وقتها الفريق حسين كامل أن الرئيس صدام حسين استدعاه في أحد أيام شهر شباط من عام ١٩٩١ وقال له بالحرف الواحد: لقد انتهينا وأعتقد أن بغداد ستسقط وعلينا أن نفكر بالخطوة التالية. وقال الفريق حسين كامل أن الرئيس صدام حسين كان يفكر بالهرب إلى الأردن وأن الوضع في ذلك اليوم كان يشير إلى أن جميع أعضاء القيادة العراقية قد هربوا من بغداد وأصبحت الانتفاضة على بعد أربعين كيلومتراً من مدينة بغداد حيث سقطت تقريباً جميع المحافظات الجنوبية. وفي الوقت

ذاته شهدت بعض أحياء مدينة بغداد تحدياً للسلطة تم التعبير عنه بأعمال مسلحة مثل مهاجمة مقرات الأمن. ومقرات للحزب الحاكم في حي الثورة والشعلة.

وأكد لي الفريق حسين كامل بحضور السيد «العلي» بأنه قال للرئيس صدام حسين:

ـ سيدي لا تهتم فلن نسقط. أعطني صلاحياتك وسأريك ماذا أفعل.

ووافق الرئيس صدام على إعطاء صلاحياته للفريق حسين»[1]. وعلى أية حال ما يهمنا هنا أن هذه الانتفاضة الشيعية وبكل هذه القوة والتأثير ومع وجود الشرخ الطائفي الذي صنعه صدام لم تقدم على ارتكاب أية مجزرة أو قتل جماعي ما خلا حالات إعدام محدودة لبعض الجلادين من البعثيين وأغلبهم بل يكاد يكونوا كلهم من الشيعة. لقد امتلك الثائرون الشيعة زمام الأمور ولكن لم يسمع أن سنيا واحداً قد قتل أو مسيحياً أو غيره من الأقليات. إن هذه الميزة لنادرة في تاريخ الانتفاضات التي تقوم بها طائفة مذهبية إن دلّت على شيء فإنما تدل على حقيقة التسامح الشيعي والبعد عن العصبية والتطرف الديني وأنهم رغم تخلي السنة عنهم واعتماد النظام على رجالهم وضباطهم وما هو راسخ من أن النظام متزمل برداء أهل السنة فلم يقدموا على عمل

(١) قصة هروب حسين كامل ـ مشعان الجبوري، ص ١٢.

ذي بعد طائفي على الإطلاق. هذا مع أن شيعة الجنوب العراقي كانوا قد رحبوا بكرم عربي أصيل وأخلاق عالية بالمهاجرين من سنة الجزيرة ـ سبق التأكيد على أننا لا ننفي وجود هجرة لقبائل سنية إلى الجنوب ولكن نرفض أن يبالغ بها فضلاً عن إبداء الأمر وكان العراق كان خالياً من البشر وأن كل القبائل المتواجدة هناك كانت سنية تم إدخالها في التشيع بالوسائل والأساليب التي ناقشناها من قبل ـ وفي سوق الشيوخ وهو قضاء من أهمية الناصرية هناك محلة تعرف بالنجادة نسبة لسكانها الذين كانوا من المهاجرين القادمين من نجد وقد أعطيت لهم مساحات من الأرض الزراعية ومارسوا حرفة الفلاحة ورعاية الماشية. هذا في الوقت الذي لا نجد في المصادر المتوافرة لدينا ما يدل على هجرة مماثلة للشيعة صوب المناطق الغربية ولهذا أكثر من دلالة!

وما عدا السنة فهناك العديد من الأقليات الدينية والقومية أمام الشيعة معها علاقات وروابط جيدة مبنية على التآلف والتوادّ. ففي الجنوب الشيعي توجد ديانة من أقدم الديانات المعروفة في المنطقة وأعني ديانة الصابئة المندائيين. فقد تعايش هؤلاء مع الشيعة بروح من الأخوة والمودة ولم يكن الاختلاف الديني بينهم سبباً في نقض عرى التوافق والانسجام. إن الصابئة متواجدون في مناطق العمارة وقلعة صالح على وجه التحديد وكذلك في الناصرية وبعض الأقضية التابعة لها ومنهم عدد قليل

يقطنون في مدينة البصرة. نعم لقد تعرض هؤلاء لفتاوى تقضي باستباحة دمائهم وحلية قتلهم ولكن ممن جاءت هذه الفتوى القاتلة يا ترى؟ لقد جاءت من أبي سعيد الأصطخري حيث استفتاه القاهر بالله فأفتاه بقتلهم. يقول الخطيب البغدادي «وكان القاهر الخليفة قد استفتاه في الصابئين فأفتاه بقتلهم لأنه تبين له أنهم يخالفون اليهود والنصارى وأنهم يعبدون الكواكب فعزم الخليفة على ذلك حتى جمعوا بينهم له مالاً كثيراً له قدر فكفّ عنهم». هذا في الوقت الذي تقرأ في التاريخ أن من أروع الرسائل الوجدانية هي تلك التي كانت بين نقيب الطالبيين السيد الشريف الرضي وإبراهيم بن إسحاق الصابئي حتى أنها استغرقت كتاباً كاملاً صدر بعنوان «رسائل الصابئي والشريف الرضي» وقد كتب الشريف في رثاء إبراهيم بن إسحاق واحدة من أروع قصائده المكونة من اثنين وثمانين بيتاً موجودة في ديوانه. وأخيراً لا يفوتنا التنويه إلى أن من أجمل القصائد وأشهرها في الإمام الحسين كانت من قبل الشاعر الصابئي عبد الرزاق عبد الواحد الذي حظي بإطراء بعض المراجع الدينية في النجف لقصائده الرائعة ذات العاطفة المشبوبة المتوهجة حباً وولاءً في قضية الحسين وما زال الكثير من الشباب والأدباء الشيعة يتداولون نسخها بينهم.

ومن الطوائف الأخرى والأقليات الدينية في العراق هم اليزيدية أو الإيزيدية على اختلاف التسمية بين الباحثين ومنشئها.

فقد شاع أن بين الطرفين عداءاً لدوداً ويبدو أن المسألة متعلقة بما يقال عن تقديسهم المفرط ليزيد بن معاوية قاتل الإمام الحسين. ويقال أن سبب تقديس يزيد بن معاوية هو ردٌّ على تقديس علي من قبل الشيعة المجاورين لهم. ولا نرى أية صلى واضحة في هذا الشأن وعن مغزى مثل كهذا رد فعل تقديسي. ولكن في الكلام السابق وهو مجاورة الشيعة لهم ثمة نقطة هامة بالنسبة لموضوعنا. إذ أن هذه الأقلية الدينية كانت قد تعرضت لحملات إبادة شرسة من قبل العثمانيين وبعض أخوتهم الأكراد ولم يشترك أي شيعي في اضطهاد هؤلاء رغم أن بعض الشيعة كانوا مجاورين لهم كما مر علينا في النص المقتبس من كتاب جدل الهويات. ولكن يبدو غريباً بعض الشيء القول بالعداء اللدود بين اليزيدية والشيعة الجعفرية مع توفر بعض الحقائق التي تشير إلى تقارب ربما حصل في مراحل تاريخية معينة. ومن هذه الحقائق أن أسماء شيعية مثل علي وحسن وحسين منتشرة بكثرة بين أبناء هذه الطائفة بل أن بعضهم قام بزيارة العتبات المقدسة في النجف وكربلاء. يقول الأمير أنور معاوية أمير هذه الطائفة في مقالة نشرت له بأنه شخصياً تشرف بزيارة هذه المراقد وأن اسم جده الأعلى هو علي بك. أما القوميات الأخرى كالأكراد والتركمان فإن ثمة علاقة توطدت بينهم وبين الشيعة منذ زمن بعيد واسهم الاضطهاد والقمع لهم من قبل السلطات المتعاقبة لاسيما سلطة البعث في تقريب هذه

المكونات من بعضها بعضاً ووقفوا في خندق واحد ضد النظام وما زال الأكراد يحتفظون بتقدير وامتنان عاليين لموقف المرجعية النجفية أيام مرجعية السيد الحكيم الذي حرم قتالهم وأفتى تلك الفتوى الجريئة المعروفة بعدم جواز محاربتهم.

إن نظرة الشيعة إلى الأقليات واحترام حقوقها وإتاحة الفرصة لها في ممارسة شعائرها لا يتضح إلا إذا كان الشيعة في موقع الحكم والوقوف على حقيقة هذا الموقف يتم بتحقق الحكم لهم ولا شك. من هنا يمكن تقييم التسامح والانفتاح الشيعي في ما رسخته تجربة الحكومة الإسلامية في إيران. فقد تعاملت هذه الحكومة بروح منفتحة متسامحة خالية من التعصب ورغبة الإقصاء، فباستثناء الطائف البهائية وطائفة أخرى تعرف بـ «علي إللهية» المغالية باعتقادها أن علياً إله لم تعمد أغلب المرجعيات ولاسيما المرشد الأعلى إلى التشدد أو منع التعامل معهم في إطار المجتمع الإيراني. أما في عراق ما بعد صدام حسين وباحتلال الشيعة لموقعهم الطبيعي في المعادلة السياسية وأثرهم في صناعة القرار فقد تجلى واضحاً الحرص الذي أبدته القيادات الشيعية والأحزاب والمرجعيات الدينية على عدم تهميش وإبعاد أي مكون أو أقلية عرقية أو طائفية ولابد من ضمان حقوق الجميع في عراق لا تحتكر فيه السلطة بيد طائفة قليلة تنظر إلى غيرها كونهم عبيداً حكم عليهم إلى الأبد بإطاعة السادة من آل صدام والمنتفعين في

ظل حكمه. والغريب أن هذه النظرة ما زالت تتكرر بكل وقاحة وصلف على ألسنة البعثيين وبقايا الصداميين ففي ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٦ عرضت قناة الجزيرة لقاءاً بالمدعو إبراهيم الشمري الناطق باسم ما يعرف بالجيش الإسلامي وكان مما قاله: يوجد في الساحة العراقية سيدان هما المقاومة والأمريكان ويصف بعد ذلك الأحزاب الشيعية بأنهم عبيد لسادتهم مع التسليم بأن هذه الأحزاب وإن لم تمثل كل الشيعة إلا أن كل حزب له من الأتباع ما يصل إلى مئات الآلاف. وثمة ملاحظتان ننبه لهما القارئ الكريم الأولى أن ينظر إلى أن القائل هو من أعضاء «الجيش الإسلامي» والثانية أن قناة الجزيرة وقبيل نهاية ذلك اللقاء الخالص أعلنت أن إبراهيم الشمري هذا اشترط أمرين الأول عدم إظهار ملامح وجهه والثاني هو عدم ذكر المكان الذي جرى فيه اللقاء وفاتهم فيما يبدو ذكر الشرط الثالث المتمثل بأن يقوم الضيف الكريم بوضع وصياغة الأسئلة ومع ذلك فإن الصحفي الجزيري الذي أجرى الحوار كان في وضع لا يحسد عليه وقد تعاطفت شخصياً معه إذ كان صوته طيلة اللقاء منبغماً لا يكاد يبين ويداه ترتجفان وهو يجاهد بافتعاله لهدوء لم يظفر منه شيئاً حتى نهاية اللقاء.

## الفصل الثاني

# الشـــيعة

## في الحكم والتهم السياسية

## تهمة: الشيعة روافض الإسلام!

تتعدد أشكال المواجهات وتتنوع أساليب الصراعات الدينية والمذهبية ويبتدع البعض فنوناً خاصة في النيل من خصومه والتنكيل بهم. وبعد انهيار نظام البعث ظهر ما أطلق عليه البعض تسمية حرب المصطلحات حيث يؤكد أن التيار السلفي ينعت الشيعة بأبغض ألقابهم وهو الرافضة في حين يأتي الردّ بوصف خصومهم بالنواصب. والوصفان بذاتهما ليسا جديدين على الإطلاق فقد استعملهما الفريقان منذ قرون من الزمن مع أسبقية الأول على الثاني حتى ليبدو أن الثاني لم يكن إلا ردة فعل على الأول ويكفي هنا القول أن كلمة الناصب أطلقت في عهد الإمام الصادق كما رأيناه وكان الوصف المستعمل لذوي البغض تجاه آل البيت هو خارجي. على أن بعض الشيعة ولاسيما العامة لا يرون الآن بأساً بوصفهم بالرافضة وفقاً لما يفهمونه من معنى لها في حين يستاء عدد كبير من أخوتنا أهل السنة من وصف النواصب لما يحمله من دلالة البغض ونصب العداء لآل البيت النبوي والكثير من المجتمع السني لاسيما في العراق لم يتشبعوا بالأفكار السلفية

المتعصبة والأموية المحدثة إلى درجة بغض وكراهية البيت النبوي وحتى وقت قريب كانت ثمة أعداد من هؤلاء يزورون العتبات المقدسة في الكاظمية والنجف منذ عصور مديدة. غير أن ثمة فرقاً بين الوصفين من حيث التعميم والتخصيص فالشيعة دأبوا على تحديد دقيق لمفهوم النصب وقيدوه بالبغض والعداوة لآل البيت الكرام فلا ينصرف هذا المعنى إلى عامة المخالفين لهم ولا ينطبق على كل سنّي على الإطلاق وما يظنه الأخوة السنة خلاف الواقع وتعميم لا وجود له في أذهان الشيعة. أما الرفض فله بلحاظ المعطيات التاريخية حكاية معقدة بعض الشيء. ولكن يمكن تلخيصها بكونه في البداية وصفاً أطلق على الشيعة من قبل الأعداء الألداء لهم. وهو حيناً يكون ذا دلالة عامة تشمل فرق الشيعة وحيناً يقتصر على فرقة أو فرقٍ منهم حسب الظروف والأحوال السياسية والدينية كما سنوضّحه.

خلاصة ما يمكن أن يصل إليه الباحث هو أن وصف الشيعة بالرافضة يظهر ويكاد يختفي لعدة عوامل واعتبارات كما أن منشأه كما رأينا يمكن أن يكون لأكثر من سبب، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى النقاط أو الحقائق المستخلصة الآتية:

**أولاً**: من المؤكد أن الخطاب السياسي للأنظمة الحاكمة في العهدين الأموي والعباسي ضد المعارضين لوجودها وشرعيتها ولاسيما الشيعة مبنيٌّ على اتهام هذه المعارضة لها وللإسلام

الذي ترى أنها تمثله بالرفض وهذا الخطاب لابد من أن يؤصّل لطرحه بالعودة إلى الجذور الأولى للخلاف والتذكير به واستثارة الإحن والأضغان بين المسلمين كون هؤلاء الشيعة رفضوا خلافة الشيخين وركزوا على أفضلية علي بن أبي طالب عليهما وكون مصادرة حقه يعدّ غصباً لمقامه المنصوص عليه كحق إلهي كما يعتقد الشيعة بذلك. ومن الطبيعي أن تزداد حدّة الخطاب وترديده وشراسته كلما احتقنت الأوضاع السياسية والاجتماعية ومن المعتاد على مدى التاريخ السياسي أن ترفع الشعارات الواصمة للتيارات المعارضة وليس أنسب من وصمة «الرافضة» لتلك المعارضة القائمة لاسيما بعد التعضيد الذي تجده من الأحاديث المنسوبة للرسول وعلى فرض صحة هذه الأحاديث فإن اغتنامها أمر طبيعي بجعل الفرقة التي وصمها الرسول بالرافضة للإسلام هم الشيعة لا غيرهم. على أن مراجعة تلك الأحاديث التي رواها السنة تضعنا أمام أوصاف لهؤلاء الرافضة بعيدة كل البعد عما تتصف به معتقدات الشيعة الإمامية.

يلاحظ أن ضفة الروافض تختفي حيناً وتظهر حيناً آخر طيلة العهدين البويهي والسلجوقي ويعود ذلك لأسباب عدة ففي الوقت الذي لا يشك أحد في أن السلاجقة حاولوا نقض كل ما بناه آل بويه ومحاربة من يمت إلى مذهبهم واستمت دولتهم

بالجمود والعنف ضدّ الشيعة[1] إلا أن جهودهم في إضعاف المذهب الشيعي باءت بالفشل لنشاط هؤلاء وكثرة أنصارهم ووفرة ما خلفوه من أخبار وأشعار يدل ذلك على أن للشيعة في العراق نفوذاً كبيراً في القرن السادس[2]. ومن جهة أخرى فإن محاولة الحكم السلجوقي وقف المدّ الفكريّ للتشيع وتحديده عن طريق إنشاء ما يعرف بالمدارس النظامية أدت إلى نشوء الخلاف بين المذاهب السنية ذاتها وفرّقتهم وبذرت بينهم بذور الحسد والبغضاء وأصبح لكل مذهب مسجد يحرم فيه صلاة أتباع المذاهب السنية الأخرى، ووصل الأمر إلى حدّ التصفية فقد دُسّ السم من قبل الحنابلة مثلاً لمحمد البغوي الذي صرّح جهاراً في ذمّ الحنابلة قائلاً: «لو كان الأمر لي لوضعت عليهم الجزية»[3].

لهذا قد يكون انشغال السنة فيما بينهم ولعبة الحكومة في أتباع سياسة مزدوجة من الترهيب والترغيب أدى إلى انحسار النبز بالرفض إلى حدّ معين مع وجود العداء والتشاحن بين الطائفتين فمن الأمثلة على بروز روح الطائفية هو ردّ السنة بإقامة طقوس لزيارة قبر مصعب بين الزبير رداً على ما يقوم به الشيعة من زيارة

(١) ينظر: مقدمة محقق النوادر لقطب الدين الراوندي، ص ٤٢.

(٢) الشعر العراقي في القرن السادس الهجري، مزهر عبد السوداني، ص ١٩٤.

(٣) تاريخ العراق في العصر العباسي الأخير، ص ٤٤٠.

لمرقد الإمام الحسين عليه السلام.

وخلاصة الأمر هو وضوح علاقة شيوع تسمية الرافضة بالجانب السياسي وطبيعة العلاقة القائمة بين الشيعة والحكومات.

**ثانياً:** إن كلمة رفض ومشتقاتها اللغوية تدلّ واقعاً على الخلاف والاختلاف فعندما أرفض رأيك فمعنى ذلك أنني اختلف معك. ومعلوم أن أعمق الخلافات وأكثرها مساساً بالمجتمع الإسلامي وأبرزها انعكاساً على واقعه هو ما كان بين الطائفتين الشيعية والسنية. بل تحمل هذه اللفظة دلالة ذات نحو من الاستعلاء والمكابرة فمن يتهم الآخر بأنه قد رفض رأيه ففي الغالب أن ينظر إلى الرأي الذي ترفضه القلة كونه أصح الآراء وأقواها ومن التراكيب الدارجة في الاستعمال العربي قولهم رفض الحق أو هم قوم يرفضون الحجة وغيرها واللغة كائن يتغلغل في وعي المرء ويحكم الكثير من مواقفه ومزاجه بوعي أو بلا وعي. لقد عمق هذا الأمر من تمسك مخالفي الشيعة بهذه الصفة الواصمة وألصقوها بهم تعسفاً وإمعاناً في تخطئتهم. وكلما ثارت النعرات الطائفية ترسخ هذا الأمر وثبت أصله وترعرعت فروعه لتصل إلى حد جعل الرفض ـ كما يصفون الشيعة به ـ نحوا من الزندقة كما حدث في بعض مراحل التاريخ الإسلامي لاسيما في أواسط العصر العباسي.

**ثالثاً:** إزاء هذا الإصرار على وصف الشيعة بالرافضة أو الروافض نقل بعض الكتاب الشيعة نصوصاً روائية مسندة إلى بعض الأئمة المعصومين تمتدح هذا اللقب وتشير إلى أنه من اختيار الله وتسميته المباشرة وبهذا أصبح لقب الرافضة في حكم المتسالم عليه غير أن كلّ فريق من الفريقين ينظر له وفق المعنى الذي يفهمه أو يريد فهمه. فإذا كان الرفض لدى المتعصبين ضد الشيعة يعني رفضهم للإسلام وعقائده فإن الشيعة يرون فيه معنى يشير إلى رفضهم للأئمة الطاغية التي حكمت الأمة ومعنى الرفض اللغوي يؤيد كليهما على حدّ سواء ويبقى الاحتكام إلى النص الروائي والحديث المأخوذ به من كل جانب من الجانبين وحقائق التاريخ المدونة.

إن تناولنا لوصف الرفض كونه تهمة تنبع أساساً من فهم معنى الرفض لدى المخالفين للشيعة وما يحمله من معنى سلبي بصورة عامة في ذهنية الإنسان في الوقت الحاضر ولا نرى في استحسانه[1] ما يمكن أن ينفع المذهب الشيعي والتقارب بين المسلمين. إن الحركة السلفية التي عرف عنها منذ نشأتها بغضها لآل البيت وأتباعهم لا يرتضون وصفهم بالنواصب وتثور ثائرة البعض منهم لسماعه هذا الوصف وحريّ بأتباع التشيع أن

(١) لم ترد روايات الاستحسان إلا في كتاب البحار وبعض الكتب الأخرى المعتمدة عليه ولم يرد لها ذكر في الموسوعات الشيعية المعتبرة.

يرفضوا بشكل قاطع تسميتهم بالروافض كونه يحمل مدلولا سلبياً دعائياً ضد الشيعة وبعيداً عن حقيقة التشيع في أذهان الشعوب الإسلامية ذات الغالبية السنية. إن تهمة رفض الشيعة لعقائد الإسلام تهمة باطلة لا تستحقّ الردّ والمناقشة وإن كانوا قد خالفوا المذاهب الأخرى في بعض الجزئيات. ورفضهم لفهم بعض الأمور وفق ما أجمعت عليه تلك المذاهب لا يخرجهم من دائرة الإسلام ولا يعني بحال من الأحوال رفضهم للإسلام. ليس من البعيد عن الصواب القول لاسيما فيما يشهده الواقع العراقي الراهن أن بعضاً غير يسير من عصابات القتل التكفيرية تستند إلى عموميات معينة وقناعات متسالم عليها بين أفراد مجتمعهم العاديين فيكفي أن يكون الرفض صفة تبرر القتل وشعاراً يرفع لتهييج المشاعر الدينية المتطرفة وربما لا يمتلك وصف «شيعة» لوحده ذات التأثير. فبفعل هذه التسمية استحلت الدماء وانتهكت الأعراض وصودرت الأموال. بل إن المتتبع في كتب التاريخ والحديث السنية يكاد يقتنع بأن الوصف بالشيعة هو من قبيل التهاون والاعتدال ومحاولة لإظهار التوازن وعدم التطرف. والخطاب التكفيري الآن يصف الشيعة بالروافض لتبرير عمليات القتل العشوائي والإرهاب الذي يسفك بدم بارد دماء الشعب العراقي لاسيما من أتباع آل البيت وعمليات التهجير المتواصلة ضدّهم من أماكن كانوا يقيمون فيها لمئات السنين. بينما

يقتصر الخطاب الشيعي الديني والسياسي على تحديد النصب وقصره على هؤلاء القتلة دون أن يستغرق أهل السنة حتى ليكاد يكون الوصف بالنصب واقعاً مشروطاً بكونه صفة لعصابات الإجرام والتكفير الممعنة في سفك الدم وانتهاك الحرمات بل أكثر من ذلك فقد بدأ وصف «النواصب» بالاختفاء من الخطاب الشيعي واستقر بدلاً عنه وصف التكفير والتكفيريين.ومن هنا يمكن لكل منصف أن يرى الفرق بوضوح وجلاء، الفرق بين الاعتدال والتطرف، التسامح والإرهاب، بين الرغبة في التعايش والهوس بتصفية الآخر ونبذه، بين من هو الضحية ومن هو الجلاد!

بل إن البعض من رجال الدين قد وصلوا إلى درجة الاحتراف المثالي في قلب الحقائق ومنح التكفير مشروعية وجوده وتحاشي تشخيص الظاهرة ومحاولة وضع الجميع في سلة واحدة وإدعاء أن التكفير وأذناب القاعدة يمثلون المقاومة كما صدر عن جهة معروفة بعد تزايد معارضة العشائر العربية السنية ذات الغيرة والنخوة اليعربية الواعية لمصيرها ومصير وطنها. ثمة شخصية بارزة في الوسط السياسي السني ومن يسمع تصريحات الرجل وكلماته وخطبه لا يكاد يخامره الشك من أنه علم من أعلام الاعتدال والابتعاد عن المذهبية والطائفية ولا يمقت في حياته شيئاً كمقته للتفكير والإرهاب ولكن بعد احتقان الأمور

ووصولها إلى منحدر خطير وإزاء مطالبات المرجعية الشيعية المتكررة بتحديد موقف واضح وصريح من قبل السياسيين الذين يطرحون أنفسهم ممثلين للطائفة السنية ويتربعون على قمة هيئاتها ومؤسساتها الدينية والعلمائية تجاه الزرقاوي وشلّته الخبيثة جاء الردّ بعد انتظار طويل وغثّ ليقول لنا نفس هذا الرجل الذي أشرنا إليه وفي مقابلة تلفازية أجريت معه في يوم الأربعاء المصادف للخامس عشر من آذار ٢٠٠٦م ما يلي: إننا نكفر كلّ من يستحلّ الدم العراقي كائناً من كان. وهي عبارة ليست جديدة وجواباً على سؤال المذيعة في تلك القناة ـ فضائية الحرة ـ عما إذا كانوا يحكمون على تنظيم القاعدة بكونه مجموعة تكفيرية ويتبرءون منها أجاب بالحرف الواحد: إننا لا نستطيع تكفير جهة بعينها!! هذا نموذج من عشرات النماذج التي ينظر لها ولأفكارها وخطاباتها على أنها تمثل الجانب المعتدل الراغب في التعايش ورفض الخلاف والإخلاص لله والشعب والقضية الوطنية. وتنشر كتاباته في أكثر من صحيفة ومجلة سنية وشيعية داخل العراق وخارجه وتتنافس القنوات ومحطات التلفزة على إجراء اللقاءات الخاصة معه! ورغم كل هذا فإن الحسّ العام لدى العرب القوميين وإسلاميين ولدى شعوب إسلامية متأثرة بوسائل الإعلام وخطابات النفاق والتشويه لا تنفك عن اتهام الشيعة بالتعصب وأنهم أبعد خلق الله على هذا الكوكب عن

التسامح والاعتدال فهم ليسوا إلا روافض رافضون لكل شيء حسن وشرعي ومعقول ومقبول ومنصوص وقطعي إلى آخر ما يتمتع به هؤلاء القابلون حصراً. أما عشرات إن لم تكن آلاف البحوث المتوازن والداعمة للتعددية وإشاعة ثقافة التسامح والوفاق والتقارب فهي لا تصل إلى آذانهم فضلاً عن أنها تجد تطبيقاً على الأرض لا تراه عيون المتعصبين فيما يبدو.

## تهمة: الإرهاب الشيعي

ربما كان جورج بوش أكثر تعقلاً وحكمة ولنقل واقعية من بعض المسلمين والقوميين والطائفيين حين امتنع عن وصف حركة السيد مقتدى الصدر بكونها إرهاباً. بل ذهب إلى أكثر من ذلك حين التمس للتيار الصدري العذر في مواجهته للجيش الأمريكي بقوله لو كانت بلدي محتلة لما كان لي من خيار سوى المقاومة. ومن الطبيعي جداً أن هذا ليس من ضرب المغازلة السياسية أو المهادنة ومحاولة احتواء الطرف الآخر والتقرب إليه. فقد كان الإصرار الأمريكي واضحاً على تفكيك جيش المهدي واعتقال مقتدى الصدر بتهمة ارتباطه بمقتل السيد عبد المجيد الخوئي، وإن أمريكا مصرة أشد الإصرار على عدم تكرار تجربة حزب الله اللبناني في جنوب العراق كما صرح بذلك أكثر من مسؤول في وقتها. ولو لا الظروف السياسية والوضع المتفجر الذي وصل إليه حال الداخل العراقي لما قبلت الولايات المتحدة بأية حلول وسطية. إن الأمر متعلق بشيء آخر يقع في إطار معرفة

رئيس الولايات المتحدة بحقيقة الإرهاب وإيديولوجيته والفكر الذي يقوم عليه أصحاب القاعدة الشيطانية اللادنية. ولهذا اكتفى جورج بوش ورامسفيلد مراراً عدة بوصف التيار الصدري بأنه تيار راديكالي. ولكن أطراف عربية وإسلامية ومنها من لا يخفي تعاطفه مع القاعدة والخط التكفيري وصفوا الشيعة ـ ويجب ألا ينطلي على البعض ذلك النفاق الذي استمر لفترة قصيرة والقائم على استثناء الصدريين من البيت الشيعي كونه تياراً يدعو إلى وحدة العراق وعروبته فليس بين التيارات والأحزاب الشيعية من يدعو إلى خلاف ذلك ـ بكونهم يمارسون الإرهاب ويقفون على هرمه في العراق وأبرزه ما يأتي بوسائل تنطوي تحت أذرع الحكومة وأجهزتها ونشأ مصطلح إعلامي هو فرق الموت الذي أصبح معناه راسخاً ـ نتيجة لظروف نشأته وتوقيت ظهوره وتداوله الإعلامي ـ كونه يشير إلى المجموعات التي تقوم بالقتل والاغتيالات بمعونة أو تستر من أجهزة الدولة.

إن الإرهاب أمر واضح من يث تعريفه وجوهر ثقافته وفكره الإلغائي. فهو بذاته قضية واضحة مبسطة ولكن تعقيده وخلق الاختلافات والإشكاليات حول مفهومه وتحديده يخدم أكثر من جهة. فهذا التعقيد برأي البعض تعقيد مفتعل هدفه الإطاحة بالإجماع على المعنى الواضح والبسيط له فكل ممارسة عنفية ضدّ الأبرياء بسبب خلفياتهم الدينية والعنصرية وفكرهم السياسي هو

إرهاب أياً كانت الجهة التي تمارسه وتتبناه. ومن جهة الغرب ـ طرف الخلاف الأول ـ تمثل قضية المقاومة الفلسطينية ضدّ إسرائيل وتحديداً ردة الفعل عليها من قبل الدولة اليهودية واضطرارهم للتدخل العسكري هنا أو هناك وفق إستراتيجية الضربات الإستباقية حائلاً دون التسليم بالمعنى الواضح والبديهي للإرهاب. أما من جانب المسلمين عموماً والعرب خصوصاً ـ الطرف الثاني ـ فما يحول دون تسليمهم أيضاً هو انطباق هذا التعريف على الحركات الإسلامية المتطرفة المدعومة من بعض الحكومات ويقترب مما يخاله البعض ثوابت شرعية في الدين الإسلامي وهو يعكس خضوع بعض السلطات للمؤسسات الدينية التي تدعم بشكل أو بآخر الإرهاب وأهدافه. ويفضي أيضاً إلى التسليم بما هو رائج في الغرب من اقتران الإرهاب بالمسلمين. الأمر الذي يعني لديهم أنه لابد من وضع نقاط معينه على حروف مختارة لتكتمل جملة الإرهاب. فلماذا يلتصق الإرهاب بالإسلام في البروباغندا الغربية ولا يقترب من اليهودية؟ وأية ضمانة على أن استتباب هذا التعريف لا يؤدي أخذه كاعتراف بكون الإسلام دين إرهابي بناء على تصرفات بعض الحركات الأصولية والسلفية؟ ومن يضمن ألا تنتهي الأمور إلى أن يفسح المجال لنظام أو ثقافة جديدة يكون فيها التماهي ضمن سياقاتها وأطرها قياساً للمسافة الفاصلة بين ثقافة

المسلمين والإرهاب؟ وهل ما تقدم عليه الأنظمة الحاكمة لأجل بقائها في السلطة يدخل ضمن تعريف الإرهاب؟ هل يعني التسليم بهذا التعريف تأبيداً لحدود الخارطة السياسية الدينية والتخلي عن حلم انتظار انهيار الآخر للانقضاض عليه وشغل مكانه؟ وأخيراً من يمتلك صلاحية التوقيع على هذا التعريف وتوثيقه السلطات أم الأحزاب السياسية أم الهيئات الدينية أم الشعوب؟؟ وهكذا نجد الأمر قد انتهى بالإرهاب إلى كونه قضية معقدة تشبه نظرية النسبية العامة التي لم يفهمها تماماً إلا إنشتاين وحده. المشكلة الحقيقية في هذه المسألة تكمن في أن بعضاً من الدول والجهات الإسلامية لا يمكنها ثقب المشهد وموافقة الغرب على التعريف البسيط المقترح لسبب واضح يكمن في أن مقترح التعريف الغربي المطروح يشترط التغاضي والتهاون مع إرهاب إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني. فالمقاومة يعترف بها الغربيون بشكل عام ولكنهم لا يرونها ذات صلة بقضية الإرهاب، بمعنى أنها موضوع آخر خاضع للتقييم من جوانب أخرى. الأمر الذي يقود في جوهره إلى أن تكون المقاومة خارجة عن الإرهاب لدى الطرف المقتنع بها وغير المتضرر وهي داخلة ضمن تعريفه لدى من يراها قتلاً للأبرياء وتهديداً لمصالحه وتقيم المسألة بذات الشكل بالنسبة للطرف الذي يواجه المقاومة فإذا كانت مشروعة فهو إرهابي وإن لم تكن كذلك فهو في موضع

الدفاع المشروع عن النفس. لهذا نرى أن التعقيد ليس في تعريف الإرهاب بل في تعريف المقاومة.

إن عدم وضع تعريف محدد ومتفق عليه يخدم الطرفين على حدّ سواء ونقولها هنا بجرأة وثقة حيث أن طرفي الصراع بأشكاله المختلفة، المهاجم والمدافع، يستعملان الإرهاب بمعناه الفضفاض والهلامي والمتسع لكل فعل يرفضه طرف بعينه ليصم به الطرف الآخر. أي أنه في حقيقته هذه وتوظيفه على الواقع أصبح مفردة سياسية مائة بالمائة وجزءاً من ترسانة الطرفين. وهو استغلال بشع بيدي الوجه الكالح للحضارة الجديدة وسبل التعاطي مع المنافع الضيقة والمصالح المنتهزة. هذا في الوقت الذي يكتوي الأبرياء وغير ذوي العلاقة بالشؤون السياسية والتباينات الإيديولوجية بنار العمليات الإرهابية غالباً كما في العراق وباكستان مثلاً.

وفي الوقت الذي يمكن أن نفهم لماذا يتم الاختلاف في تعريف هذا الشبح المرئي المتجسد أمام الأعين عالمياً للتضارب في مصالح عدة أطراف فإن ما يدعو إلى الدهشة والحنق هو أن يقع هذا الاختلاف في إطار المجتمع الواحد والبلد الذي يغدو ساحة لسفك الدماء وتتمايز فيه أطراف الصراع ليكون أحدها هو الإرهاب بعينه دون أن يفقد صفة واحدة من الصفات المميزة

لحقيقته وفعله وفكره التصفوي. فهو يمارس العنف بأبشع صوره عن طريق قتل الأبرياء من شيوخ ونساء وأطفال حتى الرضع منهم ولا يحترم أية معايير أو قيم أخلاقية أو عرفية أو شرعية بل يمنح فعله مشروعية ممن هذه الأخيرة بقراءة خاصة به لا تقنع سوى المغفلين والسذج الذين لا يفكرون بعقولهم بل بعقول المشايخ والأمراء الأمويين الجدد فقتل الطفل الرضيع إنقاذ له من الضلالة المحتمة التي تنتظره على يد أبويه ومشروعية ذلك عقلية ونقلية والنقل يتمثل في آيات سورة الكهف وما فعله الخضر بذلك الغلام كما ذكرته الآية الثمانون!! إن الإرهاب الذي يعاني منه المسلمون في العراق وأفغانستان وباكستان وأحياناً في الهند إذا قصرنا الأمر على الإرهاب العنفي فقط وإلا فثمة أماكن أخرى تتعرض للإرهاب الفكري والثقافي والاجتماعي، كذلك ما يتعرض له السنة من المعتدلين والمخالفين لقراءة الفكر التكفيري هو آت بالدرجة الأولى من قبل تنظيم القاعدة الإرهابي والتنظيمات التابعة والموالية له. وإزاء حقيقة أن التكفير السلفي ينضوي تحت عباءة السنة ويترعرع في مناطقهم وبيئاتهم وأن الشيعة لم يؤثر في تاريخهم فكر كهذا على الإطلاق تجري منذ مدة من الوقت محاولة حثيثة لإلصاق الشيعة بالإرهاب والإرهاب بالشيعة وجعلهم جزءاً ممن يحملون هذا النحو من الفكر والسلوك المنحرف عن صلب الشريعة الإسلامية المتسامحة. لقد

وصل الأمر إلى اتهام الشيعة بتدبير تفجيرات فنادق عمّان وهو اتهام وجهه أحد كبار قادة الأحزاب الإسلامية الأردنية الذي أشار بوضوح إلى أن الفاعلين هم من الميليشيات الشيعية ويقصد بها منظمة بدر التي يعلم الجميع أنها لا تملك أجندة للعمل في الأراضي الأردنية على الإطلاق كل هذا قبل أن تتضح الحقيقة ويتم إلقاء القبض على ساجدة الريشاوي التي كانت عضواً في المجموعة التي قامت بتلك التفجيرات وفشلت هي في تفجير حزامها الناسف وأذيعت اعترافاتها في التلفزيون الأردني معلنة أنها أحد أعضاء تنظيم القاعدة في العراق. بل أكثر من ذلك فعقب مأساة سامراء وتفجير قبة الإمامين هناك وجهت أكثر من جهة سنية سياسية أصابع الاتهام تلميحاً وتصريحاً إلى الشيعة لكون الحادثة في رأيهم تصبّ في خدمة مصالح الأحزاب الشيعية في محاولة لإحراج السنة أثناء معمعة تشكيل الحكومة الدائمة لأول مرة منذ سقوط النظام. ولم يتمّ الكفّ عن هذه الاتهامات إلى أن تبين أن مجرى الأحداث ينحى في مسار آخر غير الذي خمّنوه وبنو اتهاماتهم التي أعلنوها وفقاً له إن لم نقل أنه جرى لمصلحتهم. قد يرى البعض أن ذلك لا يعني الشيعة بل الأحزاب التي يرى الآخرون أنها فرضت نفسها على الواقع الشيعي وهي كذبة أخرى لا أساس لها من الصحة تمّ فضحها بعد الانتخابات البرلمانية والتي أظهرت تأييداً واسع النطاق لهذه الأحزاب بين عموم

طبقات المجتمع الشيعي في وسط وجنوب العراق والمسألة لا تتعدى أكثر من تباين في حجم التأييد لهذا الحزب أو ذاك من هذه الأحزاب وهذا طبيعي للغاية، الأمر الذي دفع باتجاه خلق تبريرات جديدة حين تمّ الادعاء بأن عمليات تزوير واسعة اعترت تلك الانتخابات وأن ثمة تغلغل إيراني لم يتردد البعض في وصفه استيطان واسع للإيرانيين في الجنوب وأن مدن كالبصرة والعمارة ساقطة في يد المخابرات الإيرانية هذا ما قاله عبد الباري عطوان في مقابلة له بثت عبر قناة الجزيرة القطرية قبيل الانتخابات في الخامس عشر من تشرين الأول عام ٢٠٠٥م وسبقه إلى ذلك هارون محمد القابع في لندن وبعض حثالة البعثيين الصداميين والقوميين المنتشرين هنا وهناك.

إن محاولة إلصاق تهمة الإرهاب بالشيعة هو للتغطية على حقيقة واضحة تتمثل في أن البيئة السنية آخذة بالتطرف المتزايد وللأسف ويزداد عدد المتعاطفين مع أسامة بن لادن والزرقاوي ومن ثم البغدادي والمجاميع التكفيرية المرتبطة والمتشعبة عنهما يوماً بعد آخر. وتجدر الإشارة هنا إلى نقطة غاية في الأهمية تعيدنا إلى الجوّ السياسي للإرهاب إن صحّ القول. إذ يرى البعض أن هذه الزمر الدموية السادية الموغلة في القتل والتدمير إنما هي صنيعة الغرب وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية وأجهزة مخابراتها. أسباب هذا الاعتقاد تعود إلى تقييم نتائج الفعل والآثار

المترتبة عليه كون هذه النتائج كما ينظر لها هؤلاء تصبّ في خدمة المشروع الأمريكي وتفتيت وإضعاف الجانب المعادي لها وهو هنا الإسلام والشعوب المسلمة. إن ما ينتج عن هذا التقييم هو تجاهل قاعدة الإرهاب إلى حدّ الجذر وفرض عقلانية مسلمة لفكره وأطروحته غير موجودة أساساً. وكلاهما يتعارضان مع حقائق الواقع كلية. إن العقلية التي تحكم تفكير بعض الجهات الإسلامية السياسية تنطلق من أساس غريب نوعاً ما عن عالم السياسة يتمثل في أن النتيجة تثبت السبب، وأن المعلول كاشف بالضرورة عن طبيعة العلة.

إن كل المؤشرات والدلائل تفضي إلى الاعتقاد بأن الإدارة الأمريكية لا تفكر بعقلية أرسطو طاليس بل بعقلية انتهاز الفرص واغتنام الظروف لتحقيق المصلحة القومية الأمريكية والتحرك على ضوء ما يميله الواقع بل إن القول بكون السياسة تفتقر إلى الثوابت المبدئية عموماً وما يحكمها هو المصلحة يطيح بأغلب الأقيسة والاستنباطات المنطقية ذلك أن لحظة التحول المصلحي هي لحظة محجوبة على الدوام. على أن القول بكون الإرهاب ذراع من أذرعة وكالة المخابرات الأمريكية لأن النتيجة لا تخدم الإسلام والمسلمين يفرض كما قلنا أن هذا الإرهاب لو لم يكن مرتبطاً بهذه الأجهزة لما كان له أن يتيح للغرب وأمريكا تحديداً تحقيق مصالحها في ضرب الإسلام في أكثر من مكان ومنطقة

موجهة من جسده. وهنا مراعاة وافتراض لعقلانية غير موجودة أصلاً، وتجاهل لحقيقة أن بعض المسلمين كثيراً ما وفروا للأعداء مبررات النيل منهم والتوسع على حسابهم، ويلحظ هنا أن هؤلاء يحسبون أنهم إنما يعملون لخدمة الإسلام والنيل من العدوّ مثال ذلك في الساحة العراقية هو توفير مبررات بقاء القوات المحتلة بحجة أن في ذلك استنزافاً لقدراتها وتبياناً لقوة المسلمين وإحراجاً للأمريكان الذين سيضطرون لترك العراق وهم يجرون ذيول الخيبة والخسران وفقدان ثقلهم في الساحة الدولية. إن حسن الظن السابق يمكن فهم دوافعه وأسبابه لو صدر من جهات أخرى غير بعض الجهات الشيعية والوطنية العراقية التي لا يشك في إخلاصها وصدقها. أما الاعتذار عن ذلك بأن الأمر واضح بالنسبة لهذه الجهات الأخيرة غير أن المصلحة تقتضي توظيف القراءة السابقة إعلامياً ضدّ أمريكا فهو اعتذار مردود كونه يوفر تبريراً واضحاً للإرهابيين ويخلق نحو من الانطباع لدى المواطن الغربي وبعض المسلمين الذين يرون حقيقة الإرهاب كما يرون الشمس في رابعة النهار من حيث أنه ذات منطلقات دينية إسلامية مؤصل لها في التاريخ والتراث الإسلامي وإن القول بارتباطه بأمريكا مجرد احتمال على أقوى الفروض، أقول أنه يخلق انطباعاً بكون أصحاب هذا «العذر» مقتنعين بالعنف والتدمير وإلغاء الآخر بوسائل بربرية وهو أمر لا يصب في خانة المصلحة العامة

والخاصة للمسلمين. وعلى أية حال فإن هذا «الطرح» بدأ بالتلاشي لأسباب موضوعية يفرضها واقع الأحداث وتجلي الأمور إلى حد لا يمكن معه التغاضي عن الحقيقة مهما كانت غير سائغة لدى البعض في حراكه وخطابه السياسي.

وخلاصة القول أن اتهام الشيعة بالإرهاب تهمة ساقطة ولا يمكن أن تصمد على الإطلاق للتباين الحاد بين الفكر الشيعي الإمامي وأطروحته المتسامحة وما يدعو إليه من إخاء وتقارب من جهة وبين الفكر الإقصائي والتصفوي القائم على التكفير واجتثاث الآخر المخالف وإلغائه من الوجود ورفض التعايش معه بأي شكل من الأشكال. وحتى تلك الآليات والوسائل المشينة كالأعمال الانتحارية وتفخيخ الأجساد وتبرير قتل النفس البريئة ـ ولو كانت نفساً واحدة ـ لقتل مجموعة ممن يستحقون شرعاً القتل على سبيل الفرض كلها أمور يرفضها الفقه الجعفري ولا تقرّها الغالبية العظمى من الفقهاء إن لم نقطع بتحقيق الإجماع حول عدم جوازها إجمالاً. وحسب المذهب الشيعي اعتدالاً وتوسطاً أن أدراج علمائه لا تحتوي على فتاوى القتل بالجملة «فتاوى التكفير» وليس من موضوع لهذا الحكم سوى قضية النصب وسبّ المعصومين جهاراً مع شروط معينة من أهمها أنها لا تستتبع مفسدة وإفساداً أو إلحاق الأذى بالنفس. وهنا يستوقفنا رأي الأستاذ أحمد القبانجي الذي جاء في كتابه الإسلام المدني

حيث برر فتاوى التكفير السلفية كونها ردّ فعل لفتاوى علماء الشيعة وحملهم قسطاً وافراً من المسؤولية. يقول القبانجي «بل أعتقد أن فتاوى علماء الوهابية بقتل الشيعة وإباحة دمائهم وممارسات جيش الصحابة والطالبان في هذا المجال إنما جاء كرد فعل لفتوى فقهاء الشيعة بجواز سب ولعن الصحابة من جهة وجواز قتل السابّ للأئمة من أهل البيت من جهة أخرى»[1].

ونحن إذ توافق الكاتب على أن سب الصحابة والإفتاء بوجوب قتل السابّ للمعصومين لهما رد فعل لدى الأطراف الأخرى بشكل مؤكد ولكن نختلف معه في حجم هذا التأثير الذي يصوغ طبيعة ردّ الفعل ونوعيته. فهو قد جعل فلسفة القتل والتصفية الجسدية للشيعة على يد جزاري التطرف السلفي مجرد ردة فعل لهذه الفتاوى والحقيقة التي لا يجهلها أحد هي أن قتل الشيعة واستباحة دمائهم فكربة ضاربة في عمق نشوء وصيرورة هذه الحركة التكفيرية قبل قرنين. ترى كيف نشر الوهابيون حركتهم وفرضوا سيطرتهم على وسط الجزيرة العربية؟ لقد كان ذلك بقتل الناس وإبادة قرى كاملة مع أنها لم تكن شيعية كلها بل كثير منها من السنة الذين لم يشاطروا محمد بن الوهاب وأتباعه آراءهم وأفكارهم. لم يكن شعار هؤلاء الجزارين هو ا لثارات الصحابة بل حكموا على كل من يزور مرقداً أو يتوجه إلى الله بحق ولي من

(١) الإسلام المدني ـ أحمد القبانجي، ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

الأولياء مشركاً يجب قتله. وإذا ساير الشيعة رأي الأستاذ القبانجي فلابد إذاً من تغيير كل معتقدات الشيعة وآراءهم لأنها ببساطة تؤدي إلى ردة فعل لدى الوهابية والسلفية ولا أعرف إن كان هذا الأمر بعد كل ذلك سيؤدي إلى حقن دماء الشيعة وتغييره نظرة السلفيين للروافض المشركين!! على أننا لا نرى في الواقع تطبيقاً لفتوى قتل السابّ ولم نسمع بحادثة من هذا القبيل وهي إن حدثت فلن تعدو كونها نادرة جداً ومع هذه الندرة يصعب إعطاء المبررات للإرهاب السلفي وتحميل الضحية الذنب والجريرة.

## تهمة الخيانة الشيعية
## والعمالة للشيطان الأمريكي

تعتبر الخيانة واحدة من أخسّ وأذمّ الخصال التي يمكن أن يتوفر عليها المرء أو المجموعة. وقد رسخ ذلك في الوعي العربي وأخلاقيات التعامل مع الآخر منذ أقدم الأزمنة. وأهم ما ساعد على ذلك هو العقلية البدوية وظروف المعايشة القبلية. حيث كان العرب أمة بداوة تقوم منظومتها الفكرية والأخلاقية على ضوء الواقع ومعطيات الممارسة اليومية. وما يميز منظومة القيم والأخلاق في البادية عن مثيلتها في الحاضرة هو التعميم والاتساع للأحكام لبساطة الحياة ووضوح العلاقات بين الأفراد حيث تغيب في هذا الجوّ وتنعدم المسافة الموجبة بين الثنائيات المتقابلة بخلاف ما يقضي به التعقيد والتشابك للعلاقات والمصالح في المجتمعات الحضرية. إن القبائل العربية كانت في أمسّ الحاجة لأمرين متناقضين الأول يتمثل في غزو وسلب الآخر والاستحواذ على ماله ومملكته والثاني في حاجة القبيلة أية قبيلة إلى

أن تأمن غزو الآخرين لها ومن هنا كانت الأحلاف والمعاهدات شائعة بينهم حيث يتعهد الطرفان بأن لا يقوم أحدهما بعمل عدائي ضد الآخر ونصرته عند تهديده من قبل طرف ثالث. والعهد يوفر أماناً للقبيلة من الطرف المتعاهدة معه وتبني إستراتيجيتها في الغزو بناء على هذا الأمان والاطمئنان. ومن هنا يمكن تصور الكارثة التي تحلّ بها حين لا يلتزم الطرف الذي تحالفت معه بمقررات ذلك الحلف وخيانته لها إما بمباغتتها بغارة شعواء أو التفرج عليها عند تعرضها لتهديد أطراف أخرى. يترك هذا الأمر أثره في القيم والأعراف وذهنية التفكير العربي لا محالة ويصعب إلى حدّ المستحيل إزالة الحساسية المفرطة تجاه قيم تتأصل بهذا النحو وتلك الظروف، وبعدما جاء الإسلام أقرّ كأي قانون وشريعة محورها الأساس هو الأخلاق والفضائل الإنسانية الخيانة كرذيلة فاحشة ولكن يجب أن لا نتغاضى عن حقيقة أن العقلية البدوية بقيت لها حدود كبيرة ومساحات من السيطرة على الإنسان العربي المسلم وطريقة تفكيره وتقييمه للأحداث الجارية أمامه. لهذا نجد أن العرب من أبرز الأمم والشعوب التي يكثر ترديد مفردة الخيانة والخائن على ألسنتهم وفي أدبياتهم ونتاجاتهم الثقافية المختلفة ونجد أيضاً مساحة الخيانة مساحة ضافية ومتسعة لا تكاد تعثر لها على ما يطابق حدودها المترامية لدى شعوب العالم الأخرى. وما زلت أذكر أنني كتبت حين كنت في المرحلة

المتوسطة كلمة جاءت فيها الجملة التالية «العدو الصهيوني الخائن ..» والغريب أن المدرس لم يعترض بل شجعني على قراءة تلك الكلمة بعد أن راجعها وصحح بعضاً من الأخطاء اللغوية الفاحشة!!

إذن فالخيانة من أحطّ الصفات وأقذرها ومما تنفر منها الأسماع وتستهجنها الأذواق والقلوب. وحين يكون الوصف على هذا القدر غير المقدر من السوء والقذارة البالغة فهو يمتلك الأهلية الفذة والصلاحية الكاملة ليكون صفة العدوّ ووصمة الغريم ورذيلة المخالف. وبطبيعة الحال لم يبخل خصوم الشيعة والمتطرفون ذووا العداء المقيت في خلع هذا الوصف على أتباع الطائفة الشيعية. فبعد سقوط صنم صدام حسين أطلقوا على شيعة العراق صفة الخونة والعملاء للمحتلين. ودليل ذلك أنهم لم يقاتلوا هؤلاء الغزاة ولم ينتصروا لبلدهم إن لم يتعام البعض ويقول أنهم لم ينصروا حكومتهم التي انتخبوها بنسبة ٩٩,٩٩٪! وهذه النسبة تعني حتمياً أن الشيعة قد صوتوا بنعم لصدام حسين بأغلبية مطلقة كاسحة!

إن تلفيق تهمة الخيانة للشيعة ليست بالأمر الجديد فقد كانت حاضرة في أذهان أعداء أهل البيت وأتباعهم منذ قرون عدة. لقد خون الشيعة في العصر الأموي أثناء ثورة الحسين عليه السلام

وقيل أنها كانت إقلاقاً للوضع الداخلي وإثارة للفتنة لصالح المتربصين بالإسلام وخروج على واجب الطاعة وشق لعصا المسلمين[1] ولتأصيل تلك التهمة اختلقت شخصية عبد الله بن سبأ اليهودي لإثبات خيانة عظمى وشاملة للشيعة بحق الإسلام الأصيل ومحاولة تشويه العقائد الحقة التي جاء بها النبي محمدﷺ لصالح اليهود والنصارى. واستمر المسلسل بحلقات متواصلة مروراً بإبداع ابن تيمية الذي اخترع شخصية أخرى أتاحت الفرصة لاجتياح هولاكو لبغداد أواخر الدولة العباسية هذا رغم أن الخليفة كان عباسياً وجميع قادته من السنة لا الشيعة. بل أومأ البعض إلى مسؤولية الشيعة عن الاحتلال الإنكليزي للعراق عن طريق تواطؤ أمير المحمرة الشيخ خزعل وهو شيعي مع المستعمرين وطموحه في ملك العراق في عملية تغافل عن حقيقة تاريخية لا يشك فيها عاقل من أن الشيعة هم من تصدى للبريطانيين وأوقفوا زحفهم تجاه بغداد الذي استمر ثلاثة أعوام كاملة. ويبدو إن هذا المسلسل وصل إلى حلقة جديدة وهي خيانة الشيعة بالتخلي عن حماية نظام البعث وقبول الاحتلال الأمريكي. على أن شيئاً مهما يجب ذكره حين تكون الخيانة محوراً للحديث ويكون طرفها المغدور هو البعث. فهذا النظام ومنذ امتلاكه لزمام

(١) أنظر: الشرح الكبير لابن قدامة، ج ١٠، ص ٥٣ ـ الكافي، ج ١، ص ٤٧١، فيما ورد من حديث لهشام بن عبد الملك تجاه الإمام الباقر.

الحكم في العراق في أواخر الستينات من القرن الماضي حاول ترسيخ مفاهيمه الإيديولوجية وإشاعة مصطلحاته الخاصة وفق منهج تعميم الوصف وتجريده بما يبدو لعبة متذاكية حاول من خلالها صدام أن يبلور قاموساً خاصاً بثقافة البعث. ففي الوقت الذي كانت «الخيانة» في دول العالم وأنظمته السياسية والقانونية بما في ذلك عراق ما قبل البعث تعتبر «جريمة أكثر تحديداً تشتمل مثلاً على بيع أسرار الدولة وتسليمها لدولة أجنبية أو الأعمال الانقلابية أو انتهاك حرمة الحاكم وتكون العقوبة حسب هذا التعريف مخففة وأكثر إجرائية»[1] فإن معنى الخيانة الذي ابتكره صدام حسين لم يعد مجرد فعل فقط بل أصبح فكرة في ذهن أي فرد فهي صفة من يحمل فكرة وعقيدة مخالفة فالجميع خونة لأنهم لا يؤمنون بمبادئ الثورة أو يشككون بأهلية حزب البعث للحكم والطرف الذي يخان هنا ليس البعث أو الثورة بل الجماهير قاطبة. إنها المعادلة العجيبة الغريبة التي أبدعها صدام حسين تحديداً وقبيل تسلمه السلطة بشكل رسمي. وكان أغلب الضحايا من هؤلاء الخونة هم من الشيعة حتى ليكاد في مرحلة ما أن يجزم المرء أن كل شيعي في العراق هو خائن وعميل ومتآمر على القومية العربية والوطن لمصلحة الأعداء والحاقدين من الإمبرياليين والصهاينة والفرس المجوس. ونتيجة للخطاب القومي الصدامي

(١) جمهورية الخوف لسمير الخليل، ص ٤٧.

الذي أُغرِم به الكثير من العرب فقد أخذت مفرداته ومفاهيمه الغامضة أحياناً كثيرة مكانها في الوعي العربي الذي رأى في بعض القادة أصحاب الخطابات الطنانة الرنانة المثل الأعلى الذي ينظرون من خلاله لتحقيق ما عجزوا عن تحقيقه فآمنوا بقدسية عبد الناصر وصدام حسين ورأوهما كبطلين منقذين[1] ولا شك أن تعريف صدام للخيانة سيجد صداه المقنع لدى هؤلاء.

إن من سخرية القدر أن يكون الشيعة العراقيون على الدوام مطالبين بوثائق وهويات وكشوفات وأدلة وبراهين مستمسكات وشهود وملائكة تنزل من السماء لإثبات وجودهم وواقع هذا الوجود من زواياه ومستوياته المتحققة فعلاً. فعليهم أن يثبتوا أنهم مسلمون لم يخرجوا عن الإسلام ولم يرفضوه وعليهم أن يدفعوا بدليل يثبت انتمائهم الوطني لا للدول الأخرى كما يقول الرئيس المصري مبارك في أول تصريح علني من رئيس دولة عربية يتهم الشيعة بعدم الولاء لأوطانهم وآخر يردّ القول بكونهم أقلية بحملة ترهيب وترغيب لتشييع القبائل العراقية السنية وأن يقنعوا كل من هبّ ودبّ على وجه الأرض بأنهم ليسوا على صلة بأمريكا وإسرائيل وأن أقوالهم تطابق أفعالهم وأنهم لا يقومون بقتل وتهجير السنة من مناطقهم بأوامر مباشرة من مراجعهم ـ بينما يحدث العكس ـ وهم ليسوا طائفيين متعالين رافضين لانتماء

(١) محامي الشيطان، شاكر النابلسي، ص ٢٢٩.

الآخرين وهوياتهم ولا يسعون إلى احتكار السلطة وتهميش بقية المكونات ... الخ!!

إن مفردة الخيانة في القاموس السياسي العربي ترادفها مفردة العمالة وكلتاهما تنبضان بشغف في قلب المؤامرة. لهذا يمكن القول أن أي عمل ينظر على أن فيه خدمة ومصلحة للعدو الأمريكي الغربي أو الفارسي الشرقي على حساب مصالح الأمة المقطوع بها عقلاً والمؤمن بها عاطفة هو خيانة وعمالة ومؤامرة على ماضي الأمة وحاضرها ومستقبلها، على دنياها وآخرتها، على واقعها وأحلامها. ووفق هذه الرؤية فإن المعيار في تحقيق هذه التهم هو ثبوت مصلحة ما لأعداء الأمة وهو معيار مقدس لا يمكن التشكيك بنزاهته وعدالته ودقته! قد يبدو أن هذا التعريف والتوجيه يختلف عن التعريف الصدامي السابق قلنا أنه وجد صداه في الذهنية والتفكير العربي القومي خاصة. والحقيقة أنه لا يختلف إلا في مقطع صغير جداً طرأ بعد شيوع المدّ الإسلامي المتطرف والذي لابد له أن يترك نقشاً ما على عملة الخيانة الرائجة التداول في الوسط السياسي والحزبي المتعصب.

لقد شاع بعد إسقاط صدام على يد قوات التحالف الأنكلو ـ أمريكية إن الأحزاب الشيعية ساهمت بدور مهم مهد لاحتلال البلاد وهذه الأحزاب شاركت مشاركة فاعلة إعلامياً في الداخل والخارج إن لم تصل إلى حدّ الاشتراك الفعلي في إسقاط النظام.

إذن فالخيانة ثابتة والدور التآمري واضح معلن. هذه خلاصة موقف الشارع العربي والحقيقة الوحيدة التي يؤمن بها الإعلام الذي كان حتى آخر لحظة علوجية ينتصر لنظام صدام حسين واستمر حتى هذه اللحظة بدعم ما يسمى بالمقاومة ضدّ المحتلّ.

من الواضح أن فلسفة الشارع العربي وإعلام الدولة العربية الرسمي وغير الرسمي قائمة على القفز الطويل والوثب العريض على الحقائق. فلا توجد صورة مكتملة يجرؤ هذا الإعلام على عرضها ولا يقوى الشارع العربي على إبداء موقف من صورة كهذه. ذلك أنه إعلام ساخط يعبر عن شارع أكثر سخطاً على واقعية اليائس والبائس وليس بالمقدور أن يحجم ذاته أكثر مما يحجمها الحكام وتاريخ الهزائم المتلاحقة. من هنا يأتي الإنكار إلا لمساحة إثبات الذات وتجاهل كل ما يخلّ بالصورة التي يريد أن ينظر إليها في عملية ضحك هستيرية على نفسه وخداعها بكونه يملك الحقيقة المطلقة التي لا تنافس. ثمة مشكلة أخرى مزمنة في الثقافة العربية التي تقود هذا الشارع ويتغذى من قيحها الإعلام العربي تتمثل في قدسية النص لا الواقع المتحرك وسمو النقل وتعاليه على العقل، سلطة المدوّن أيا كان وحجية التوثيق من أي جهة أتى. إذ يكفي الشخص أن يقرأ سطراً ما في جريدة أو نشرة ما حتى يؤمن بكونها وثيقة تاريخية ودليلاً قاطعاً في مضمونها. وطالما رأينا المتناظرين والمتجادلين في بعض القنوات الفضائية

العربية وهم يلوحون بورقة اقتطعوها من جريدة يومية أو مجلة أسبوعية بحركات مسرحية يراد لها أن تعكس مدى ثقتهم بأنفسهم وأدلتهم التي يظنون أنها غير قابلة للدحض والمناقشة. وغير خفي أن نظام البعث الذي حكم العراق حتى التاسع من نيسان ٢٠٠٣م كان ينفق أموالاً طائلة لشراء ذمم وأقلام الكتاب والصحفيين الذين أغلبهم من العرب مع مجموعة أخرى من دول غربية ومن العرض السابق يمكن تصور كيفية التفاعل الصميمي بين الكاتب الطارح لأفكار النظام والمتلقي العربي.

وعلى أية حال فإن من أهم القضايا والحقائق التي قفز عليها الإعلام العربي والشارع المتأثر إلى حد كبير به هو مظلومية الشيعة العراقيين وحجم الاضطهاد الذي تعرضوا له. ولسنا نعني بذلك الجهل أو التجاهل المحض المتأتي عن قراءة غافلة وتقييم أعمى لما جرى للشيعة هناك. بل إن الكثير وخلاف ما يردده البعض يعرف حق المعرفة واقع الشيعة المرير تحت حكم صدام ولكن الأمر يتعلق بقناعة راسخة لأسباب عنصرية وطائفية للأسف لا ترى في ما وقع ظلماً يذكر كما لا ترى في ما تعرضت له بعض الشعوب على يد الأمويين والعباسيين بحجة الفتوحات الإسلامية أية غضاضة أو مظلمة. بعبارة أخرى إن الظلم هنا هو وصف مردود وحقيقته فعل مبرر يقوم به قادة تاريخيون من طراز قائد الضرورة الملهم صدام حسين.

وإذا كانت الأحزاب السياسية الشيعية تعبر تماماً عن رأي الشيعة العراقيين وهو ما يُنقَض به على قول المتهمين أنفسهم فعلينا عرض مواقف أبرز هذه الأحزاب قبل بدء الحرب الأمريكية لإطاحة النظام.

فبالنسبة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية أدان الاحتلال وطلب من أنصاره البقاء في منازلهم أي أنه لم يقف مع الأمريكان ولا صدام[1] وكان السيد محمد باقر الحكيم الذي طالته يد الإجرام والتكفير في النجف ذا موقف واضح في هذه المسألة حيث دعا إلى وجوب إسقاط النظام على يد الشعب العراقي. أما حزب الدعوة فقط رفض الخطط الأمريكية لإنشاط نظام بديل لصدام وإعادة ترتيب خارطة الشرق الأوسط وهذا ما صرح به أكثر من مسؤول[2]. أما التيار الصدري فقد ظهر نشاطه بعد الاحتلال ولا دخل له فيما جرى آنذاك وموقفه معارض لتواجد الأمريكان فيما بعد ومثله حزب الفضيلة الإسلامي، وكان موقف المرجعية الدينية (المرجع السيستاني ومحمد سعيد الحكيم ومحمد بشير النجفي ومحمد إسحاق الفياض وحسين الصدر وكاظم الحائري والشيخ اليعقوبي وغيرهم) واضحاً وصريحاً وقد تناقلت

(١) جريدة الرأي الصادرة في ٢٣ ـ آذار ـ ٢٠٠٣ والدستور الأردنية في ٢٦ من نفس الشهر.

(٢) الشرق الأوسط ٢٠ ـ مايو ـ ٢٠٠٣م.

كافة وكالات الأنباء العربية والعالمية الفتوى القائلة بعدم جواز تأييد قوات الاحتلال. ولا تختلف باقي الأحزاب والتكتلات والتيارات الشيعية في داخل العراق وخارجه عن هذه المواقف أو بالأحرى الموقف الذي يكاد يكون واحداً موحداً ولا يضير هذه المواقف تصريحات بعض السياسيين الذين اقتحموا المشهد عقب السقوط وثبت أنهم لا يتمتعون بأي دعم جماهيري يذكر. نعم اشتركت قوات صغيرة تابعة للمؤتمر الوطني العراقي بزعامة الأستاذ أحمد الجلبي تُعرف بقوة الحرية وقد أنزلت هذه القوة في مدينة الناصرية والحقيقة أن دورها في العمليات العسكرية لم يكن له أثر يذكر إن لم نقل بعدم اشتراكها فعلاً، هذا مع أن المؤتمر الوطني ليس من الأحزاب الشيعية لأن مصطلح الأحزاب الشيعية يشمل الأحزاب ذات التوجه الإسلامي ولا يكفي كون زعيم الحزب شيعياً. مع أن هناك مواقف أخرى مضادة وفق اجتهادات معينة حرضت وحثت على المقاومة المسلحة بشكل صريح لاسيما بعد الحرب بفترة قليلة وإن خفت وطأتها تدريجياً لأسباب موضوعية وواقعية. إن هذا الموقف الذي يقطع به العقلاء والمحايدون كونه موقفاً غير مؤيد لغزو البلد ودخول قوات محتلة إليه لم يفهمه الإعلام والشارع العربي ولا يريد فهمه بشكل موضوعي. إذ أن المفهوم الصدامي للخيانة والعمالة هو الحاكم في الذهنية العربية. فالمطلوب أن يحرق الشيعة أنفسهم

قرابين لبقاء النظام كي يبرؤا أنفسهم من تهمة الخيانة بالرغم من أنهم فعلوا ذلك من قبل لدى دخول الإنكليز ولم يسلموا من هذه التهمة كما سبق وأن ذكرنا ذلك. إن الشيعة ورغم حجم الاضطهاد والقمع الواقع عليهم من صدام وجلاوزته والذي بلغ ذروته ـ وربما في ذلك شيء من المفارقة ـ قبيل الحرب لخشية النظام من حركة الشعب وانتفاضته بوجهه وهو ما صرح به علي حسن المجيد في اجتماع عقده قبل أسبوع من اندلاع الحرب في مقرّ قيادة فرع الحزب في الناصرية حيث وجه كلامه للحاضرين من تشكيلات البعث والميليشيات المسلحة وبعض وجوه المدينة «بأن عينا ونصف مفتوحة على الداخل ونصف عين على الخارج». رغم ذلك القمع وتلك القسوة التي لم تقف عند حدّ فإن الشيعة لم يقفوا إلى جانب القوات الداخلة لإسقاط صدام. إن القول بكون الشيعة تملكهم شبح الخوف من تكرار تجربة الانتفاضة الشعبية في آذار من عام واحد وتسعين الأمر الذي كبلهم عن القيام بأي تحرك ضد النظام هو قول وزعم لا يخلو من المبالغة وتبرير أبتدعه أول من ابتدعه الأمريكان أنفسهم بعد ثبوت خطأ حساباتهم وقد روجه الإعلام العربي لأسباب مكشوفة وواضحة. ما يدفعنا إلى هذا التأكيد أمران هو أن أعيى الناس وأكثرهم جهالة لم يكن ليشك بأن الحرب لإسقاط صدام واقعة لا محالة وقد بقيت المناطق الجنوبية والوسطى ذات الأغلبية الشيعية هادئة نسبياً حتى

بعد انهيار بغداد ومشاهدة الدبابات والدروع الأمريكية في بعض مناطقها وكان أعضاء الحزب الحاكم وقتئذ ما زالوا يراهنون على معجزة لبقاء رأس النظام. والأمر الثاني إن الأوضاع كانت غاية في الاحتقان ومسوغات نشوب الانتفاضة عديدة ومتكثرة وإذا أخذنا بالحسبان تاريخ الثورات والانتفاضات ومقاومة الشيعة للنظام القمعي البعثي فإن القول بأن مجرد شعورهم بعدم مساندة الولايات المتحدة لهم كان كافياً في هدوئهم ووقوفهم على الحياد لا يقرّ به المنطق ولا تقرّه الوقائع التاريخية فضلاً عن طبيعة وسايكلوجية الإنسان العراقي الشيعي العادي الذي وبكل صراحة غالباً ما يبتعد عن الاعتماد على تقييم التجارب السابقة وأن العاطفة هي أبرز المحركات الفعلية له. ويميل ميلاً واضحاً لتبرير الحوادث عن فوارق مهما تكن جزئية لينأى بالتطابق التام للحقائق والأحداث. إذن ثمة سبب آخر أكثر قوة وتأثيراً حكم الوعي العام وجعله يفكر بطريقة مختلفة بعض الشيء عما سبق ونرى أنه يتمثل في إحساس الإنسان بوطنيته أو بقاياها بعد أن مسخ صدام الجزء الأكبر منها بشكل ممنهج ووفق برنامج ثابت ومركز. فأغلب الشيعة لم يكونوا قادرين على مساندة الجيوش الغازية لبلدهم لاعتبارات أخلاقية ووطنية وشرعية في أذهانهم. لكنهم في ذات الوقت لم يكونوا في وارد مواجهة هذه القوات لأن ذلك لا يعني سوى شيء واحد جليّ هو الدفاع عن الطاغية

ونظامه المتهاوي. ومن هذه النقطة بالتحديد يتحرك شريط الخيانة في سينما الإعلام العربي. فمقولة جورج بوش الشهيرة «من لم يكن معنا فهو ضدنا» كان صدام حسين والقوميون العرب هم الأسبق في إطلاقها وجعلها قاعدة ثابتة في رصد وتقييم مواقف الآخرين.

فالشيعة عملاء وخونة للأمريكان لأنهم لم يقاتلوا من أجل صدام ونظام البعث الذي قمعهم طيلة ثلاثين عاماً.

هذا كله مع أننا تجاوزنا حقيقة مقرة احتفظت بها ذاكرة الحرب الأمريكية وهي أن أشرس المواجهات جرت في جنوب العراق والمناطق ذات الأغلبية الشيعية في الوسط أما المناطق الأخرى فقد تمّ دخولها بسلام واطمئنان بالتنسيق مع كبار القادة العسكريين وشيوخ العشائر هناك وكانت مقولة المعركة الفاصلة في وسائل الإعلام العربي تتحرك باستمرار مع تحرك القوات الأمريكية وتوغلها باتجاه المناطق الشمالية الغربية ولكنها لم تقع مطلقاً.

وبغية المحافظة على ذلك الشريط متحركاً أمام المتفرجين في الشارع العربي تحديداً انتقل الأمر إلى التفكير بديمومة «الخيانة الشيعية» وذلك بعد بروز ما يعرف بالمقاومة السنية في نهاية شهر أبريل وانطلاقها بأولى العمليات الانتحارية قرب الفلوجة ثم أخذت تتصاعد وتعمّ المحافظات الغربية. هذا بالرغم أن المراجع والأحزاب الشيعية انطلقت بوعي ثاقب وحصافة واضحة في بلورة المقاومة ضمن الإطار السلمي مع أن المقاومة السلمية أو

السياسية ليست بدعة من البدع فالتاريخ مليء بهذا النمط من المقاومة وكثيراً ما أجدى وأعطى ثماره لشعوب عديدة ويكفي الإشارة هنا لحقيقة واحدة هي أنه لا توجد دولة عربية استطاعت أن تخرج المستعمرين من أراضيها عن طريق العنف المسلح وحده وهو أمر ساهم الخطاب القومي في محوه من ذاكرة الشعوب والتغني بانتصارات لا وجود لها. وحتى تجربة حزب الله وانسحاب العدوّ الصهيوني من جنوب لبنان لم تكن تجربة نجاح عسكري بالدرجة الأولى إذا ما أردنا الحديث عنها بموضوعية وأمانة مع الإقرار بأن الخسائر التي منيت بها إسرائيل كانت حافزاً إضافياً لقرار الانسحاب. فالكل يعلم أن الرأي العام اليهودي في داخل إسرائيل ومنه جزء من اليمين المتطرف ضغط باتجاه الخروج من جنوب لبنان لأنها ليست جزءاً من «أرض إسرائيل الموعودة والمقدسة» وبناء على وعود حزب العمل أثناء حملته الانتخابية حيث رفع شعار الانسحاب من جنوب لبنان تمّ انتخاب يهوداً باراك عام ١٩٩٩م لتحقيق هذا المطلب الجماهيري في داخل إسرائيل. لكن الشارع العربي وإعلامه والجهات المحكومة بنزعتها الطائفية والقومية المعصبة لم تكن لتعترف بهذا النحو من المقاومة وتساءلت باستهزاء ماذا يعني أن أقاوم المحتل بالسلام؟ هنا وطبقاً لخلفيات النظرة إلى الشيعة اختلط السياسي بالديني في الإعلام العربي الرسمي اختلاطاً غير مسبوق وتصدر

الإسلاميون المتطرفون ذووا الميول المذهبية واجهة الدعاية الجهادية وادعوا أن الشيعة يؤمنون بسقوط فريضة الجهاد وعدم جوازها إلا بوجود المهدي المنتظر وهذا هو السبب الذي يفسر أخذهم بما سموه المقاومة السلمية أو السياسية. يعيدنا هذا الأمر إلى أولى مربعات القضية لنؤكد هنا على أن الشيعة بعد سقوط صنم بغداد لم يقفوا موقفاً مؤيداً للاحتلال بل رفعوا شعار المقاومة ولكن بوجهها السياسي لا الدموي غير الخاضع لأية عقلانية تأخذ بمعطيات الواقع وكون الصراع العسكري لن يكون متكافئاً ما يعني عبثية واضحة وعملية انتحار تأتي على الأخضر واليابس ولن يغنم العراقيون منها سوى المزيد من الضحايا وإحراق المدن وتدمير البنى التحتية للبلد. أما مسألة الجهاد وكونها مرهونة بخروج الإمام المهدي فعلى هؤلاء القائلين به أن يجيبوا عن عدة أسئلة: هل كان الإمام الخميني شيعياً أو لا ولماذا قام إذن بالثورة على شاه إيران ولم ينتظر الإمام المهدي؟ لماذا يقاوم حزب الله في جنوب لبنان منذ أكثر من عقدين ولماذا ثار العراقيون في أكثر من انتفاضة ضدّ صدام؟ أليس كل هذا جهاداً أم ماذا يمكن تسميته؟! ثم أية رسالة عملية لمرجع ديني لم يفسح فيها باباً واسعاً لمعالجة مسائل الجهاد وخاصة الجهاد الدفعي ولِمَ توضع الشرائط الخاصة بوجوبه وموارد تحققه التعييني وسبل معاملة الطرف المعتدي وأحكام الخطأ الواردة في ساحة الحرب

وغيرها من التفاصيل التي يتوقع الفقيه حدوثها وتحققها قبل ظهور المهدي وإلا فلا معنى لها لأن هذه الأحكام الاجتهادية لن تكون لها قيمة مع وجود المعصوم كما عليه الفهم الإمامي؟ لقد دأب الفقهاء الشيعة على القول بوجوب الجهاد ولم يسقطه أحد وإنما اشترطوا وجود الإمام المعصوم في خصوص الجهاد الابتدائي على خلاف بينهم ومن شاء فليراجع كتبهم الفقهية ورسائلهم العملية. نعم توجد شروط أخرى هي في طبيعتها خاضعة للتقييم المتباين أملاها الفكر الاجتهادي الشيعي بما يتيح مرونة لابد من توفرها في شريعة خاتمة يراد لها أن تقاوم كل متغيرات الزمان والمكان وتحافظ على وجودها وتتعامل بواقعية وعقلانية من الظروف المحيطة من حولها وهي سمة قوة وعامل بقاء وديدن إصلاح وليس العكس.

## تهمة توريد الديمقراطية الكافرة

ربما لا يرى البعض أن ثمة معنى للبحث في تهمة الديمقراطية وحصرها بالشيعة. فرفض أو قبول هذه الديمقراطية هو إشكالية عربية وإسلامية عامة في كل مجتمعات الشرق العربي والإسلامي. بمعنى أن الانقسام حول الديمقراطية بين قابل ورافض وما بينهما من منظر لنوع أو شكل جديد للديمقراطية غير مقتصر على طائفة دون أخرى من الطوائف الدينية الإسلامية داخل العراق وخارجه. بل إن الأمر لا يقف عند هذا الحدّ الذي يأخذ نقطة انطلاقه من إقرار الديمقراطية بشكلها الغربي وينتهي عند رفضها المطلق لكونها بدعة في الدين وسياسة الإسلام. إنما ينطوي على امتدادات نظرية تمنح أشكالاً جديدة متدرجة تحاول المواءمة بين التراث والحداثة، بين الثابت والمتغير، بين الدين والدنيا أو ما يدعوه البعض بأسلمة الحداثة موزعة على الجانبين الشيعي والسني. وبالتالي فإن التهمة «الديمقراطية الكافرة» ليست خاصة بالشيعة وحدهم بل بكلّ التيارات والأحزاب الإسلامية شيعية

كانت أم سنية التي تؤمن بالمبادئ الديمقراطية وصلاحية النظام الديمقراطي لإدارة شؤون المجتمعات المسلمة ولو بعد تنقيحه وتعديله. فمثلما هناك من يرفع شعار الحرية والديمقراطية ويتبناه من الشيعة عن قناعة راسخة بجدوى النظام الديمقراطي ففي المقابل هناك من يرفضه رفضاً قاطعاً بين الشيعة وذات الشيء بحذافيره ينطبق على السنة. ولكننا في الواقع لسنا معنيين بهذه الإشكالية ولا بالجانب التنظيري بل بما هو حقيقة واقعة على الأرض بين طرف الصراع الرئيسيين كما هو تحديدنا لهما ونعني الشيعة والتكفيريين كون هذه الأخيرة هي التي فرضت نفسها نقيضاً حاداً للشيعة على المستويين الفكري والسياسي وتحاول أن تصبح ذات مدٍّ يتسع على رقعة الجغرافيا السنية في العراق، تناصرها بعض الجهات السياسية التي تبدو واجهات مؤاربة للفكر السلفي وهي إذا ما نادت بالديمقراطية فإن صوتها يبدو مبحوحاً ومنبغماً وتعود دعوتها على مساحة ضبابية واسعة وهو على العكس من الوضوح الذي نجده في الجانب الآخر لدى الآخذين بالنظرية الديمقراطية من الشيعة. فحتى لو قلنا أن بعضاً من السنة ينادون بالديمقراطية وأن بعضاً من الشيعة يرفضونها فالأمر ليس ذا تأثير كبير على الواقع الذي نراه من كونها أصبحت تهمة ضدّ الشيعة. ذلك أن الديمقراطية الآن في العراق مقصورة في مفهومها على كونها نظاماً سياسياً حسب يضمن نحواً من

التداول السلمي والمشاركة في السلطة مع رجحان كفة الأغلبية، وبما أن الصراع قائم بين الشيعة وخصومهم من البعثيين والتكفيريين فإن الخاسر رافض بالضرورة لمنطق النظام وآلياته التي أودت به إلى تلك الخسارة إضافة إلى تقاطعه الحاد من فلسفتها ومنطقها الخاص في الحكم. إن الحملة الإعلامية الشرسة التي تتبناها التنظيمات السلفية وتعاضدها التيارات القومية المتشددة بموافقة الأنظمة السياسية بل وبمساندة إعلامها أيضاً هي الأخرى ضد الشيعة في العراق واتهامهم بتنفيذ مشروع الولايات المتحدة في المنطقة وهو مشروع واضح المعالم قوامه في الأساس نشر الديمقراطية والحرية لما تراه أمريكا من أنه يضمن مصالحها أكثر من ضمانها عن طريق الأنظمة الدكتاتورية والمغامرة المحفوفة المخاطر بجعل هذه الأخيرة خيارها الإستراتيجي، أقول إن كل ذلك يجعل ثمة معنى لمناقشة «تهمة توريد الديمقراطية» التي توجه ضدّ الشيعة. ترسم النقاط الآتية صورة أوضح في هذا المجال:

**أولاً**: إن الواقع يتجلى يوماً بعد آخر عن حقيقة أن أغلب الشيعة هم دعاة للديمقراطية بل وقبلوا بها مع تحفظات لم تمنعهم من ممارستها. بينما هي بالنسبة لساسة الأخوة السنة ـ على فرض إسقاط الطرح والنظر السلفي الرافض قطعياً وبشكل حازم وصارم لها ـ لم تعدُ كونها وصفة إغاثة وحكمها حكم أكل الميتة

من موقع الضرورة.

**ثانياً**: الديمقراطية بالنسبة لكثير من الشيعة خيار استراتيجي لأنه ضامن لحقوقهم وكفيل باحتلال موقعهم المناسب الذي ينسجم مع ثقلهم ووزنهم بينما هو لدى الساسة السنة ورجال الدين ذوي التعصب والطائفية لا يمثل أكثر من وسيلة لكسب امتيازات وسلطات هي ليست من حقهم أصلاً وسلبها من ذوي الحق فيها استغلالاً لواحدة من أهم سمات القوانين التي تسنّ في النظم الديمقراطية وهي المرونة. حيث تميل النظم الديمقراطية إلى عدم التحديد الصارم والوضوح التام في القوانين والتشريعات، بل أن بعضاً من هذه النظم أخذت بما يعرف بالقانون الحي Living law وهو قانون غير معلن يجري كأعراف يتسالم عليها الفرقاء السياسيون والفئات الجماعية المختلفة ويبرز ذلك في المجتمعات التي تتألف من تراكيب ومكونات متعددة. ومن المعروف أن أرسخ الديمقراطيات مالت في توطيد هذه المرونة عن طريق عدم تدوين بعض القواعد الدستورية كما في بريطانية ويكون الأساس هو استقرارها كعرف ملزم للجميع. المهم أن بعض هذه الواجهات السياسية تحاول استغلال المسألة قدر المستطاع حدّ وصول الطموح لدى بعضهم إلى أنهم قادرون على تخريب العملية السياسية من داخلها.

**ثالثاً**: إن الديمقراطية دخلت الواقع العراقي عن طريق الاحتلال الأمريكي ومع اختيار بعض السنة للمقاومة المسلحة يغدو من الصعب المواءمة بين قبول فكرة المحتل ومحاربته في آن. أما بالنسبة للشيعة فمع رفضهم لمبدأ الغزو الخارجي ودخول القوات الأجنبية إلا أن النسبية الواقعية متحكمة في نظرتهم حيث أن الغزو يعني الاحتلال ولكنه أيضاً يعني إلغاء لاحتلال داخلي آخر كان جاثماً على صدورهم. نعم هو غزو جاء لتلبية مصالح الدول الغازية ولكنه في ذات الوقت يتوفر على ما يقع في خدمة المصلحة الوطنية وفق ما يعرف بمبدأ التقاء المصالح. ثم إن اختيار المقاومة السياسية السلمية من قبل الشيعة لا يمكن تنفيذه بدون الاحتكام إلى الآية الديمقراطية كون هذه الأخيرة الهدف المعلن لأمريكا وحلفائها وبإقامته ترتفع مبررات البقاء والاحتلال.

**رابعاً**: يقع السنة تحت تأثير خارجي من أطراف وأنظمة تخشى سماع كلمة الديمقراطية خشيتها من الموت بينما ليس الأمر كذلك مع الشيعة الذين لو فرض أن ثمة تأثير يمارس عليهم من الخارج فإن الطرف الوحيد الذي يشار إليه هنا هو إيران وفي إيران ممارسة ديمقراطية متقدمة على ديمقراطيات أنظمة وحكومات المنطقة وإن لم تعجب أمريكا لأسباب سياسية وإيديولوجية.

**خامساً**: إن الحركة الفكرية والثقافية في الجانبين «الشيعي والسني» تجري باتجاهين متعاكسين تماماً. ففي حين تتعالى دعوات

التحديث والإصلاح والرغبة في الانفتاح على تجارب الأمم والشعوب وأن رجال دين ومرجعيات بارزة شيعية تنظّر في هذا الجانب فإن ما يلاحظ أن ثمة نكوص وارتجاع في الطرف الآخر صوب الأصولية الخانقة والتراثية العمياء والسلفية الجامدة. وهذا الأمر ليس عصياً على التفسير من وجهة نظر اجتماعية ونفسية حيث مارست فكرة الجهاد دورها هنا في تقويض وتضييق آفاق الرؤية الشاملة المنفتحة على قراءة الواقع وتحديد جهات الانطلاق والحركة. إذ يشعر الـ «مجاهدون» من السنة وكأنهم بين أيدي الرسول أو قادة الفتوح الإسلامية الأوائل، إنهم يعيشون في القرن الأول الهجري بكل صخبه الظافر ونشوته الجهادية وعناوينه الرجالية وأجوائه التي لا يمكن معها التعاطي أو انظر في أفكار ليست من سنخ عصرنا وطبيعة بيئتها أو مسار غاياتها. فالمجتمع تمت عسكرته امتداداً للعسكرة الصدامية ولكن بشعار جديد وروحية أكثر تصلباً وتطرفاً. لم يعد النظر إلى الأمام أمراً ممكناً إلا بحدود لا تملك أن تغير من الواقع شيئاً.

الآن وبعد أن غدا واضحاً أن التهمة لها أساساً ومبرراتها ودوافعها ونحسب أننا بذلك حددنا حيز المناقشة، يأتي التساؤل: هل حقاً أن الديمقراطية أو بالأحرى ممارستها وجعلها نظام لحكم الدولة وآلية معقولة من آليات الوصول إلى السلطة يعد أمراً محرماً وكفراً بيناً وبالتالي فهي تهمة خطيرة ما بعدها من تهمة أخطر؟

الحقيقة أن الكثير من رجال الدين الشيعة الذين قلنا بأنهم ساندوا وتحمسوا للديمقراطية من كونها «ممارسة الشعب لحقه الطبيعي في اختيار الحكومة التي تتولى زمام الأمور» سجلوا تحفظاتهم عليها. ومن تلك التحفظات التي صدرت عن رجل دين معتدل له وزنه وحماسته في ممارسة الانتخابات ـ أعتقد أنه تأثر برأي مشابه لعلماء آخرين ـ وهي: إنها تعني أن الأكثرية هي التي تقرر القيادة السياسية وتسمي الأشخاص الذين يمثلون طبقات المجتمع في السلطة والحكم في حين أن الأكثرية هي مخطئة في أغلب الأحيان واستشهد بآيات قرآنية من قبيل ﴿**وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ**﴾ و﴿**وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ**﴾ ... الخ. بمعنى آخر أن الجدير بالحكم هم الخاصة من العلماء والفضلاء وليس الغالبية من الناس الذين لا يفقهون ولا ينقهون. وبغض النظر عن هذا النوع من التحفظات فإن ما يمكن عدّة التحفظ الأكبر الذي كان يشغل بال أغلب العراقيين هو أن الديمقراطية بضاعة غربية المنشأ وتحمل وتمهد لقيم وأفكار تتقاطع مع الشريعة الإسلامية بل تصور البعض أن قيامها لا يمكن أن يكون إلا على حساب الدين والعقيدة فهما ضدان لا يلتقيان بحال من الأحوال. لم يدم هذا التصور طويلاً نتيجة لعوامل ضاغطة عديدة وساد تصور آخر نبع من أن للإسلام ديمقراطيته أيضاً وسرعان ما تبلور في أذهان الأغلبية أن إنتاج ديمقراطية إسلامية أو لنقل

عراقية أمر ممكن. وجاء الجدل أخيراً حول مصدر التشريع الذي يمكن اعتماده دستورياً في دولة العراق الديمقراطي الاتحادي ليضع حداً للجدل سابق. ورغم أن المسودة النهائية للدستور حملت شيئاً من التناقض والغموض إلا أنه يمكن القول أن الديمقراطية بشكلها ونكهتها الغربية الخالصة التي كانت تطمح إليها الولايات المتحدة الأمريكية لم تتحقق وحلّت محلّها أخرى ذات روح عراقية ولكن ليست خالصة أيضاً. لقد اختارت الأغلبية الشيعية في العراق النهج الديمقراطي السبيل الأوحد لضمان حقوقهم ولعدم وجود أية بدائل أخرى متاحة. إن جعل هذا الاختيار تهمة كونه اختيار البضاعة صنعتها الدول الكافرة مردّه في الأساس لعاملين:

**الأول هو الثابت العقدي للسلفية**

**والثاني** أنها الطريق الذي ضمنت من خلاله الشيعة بعضاً من حقوقها. ولكنها تنطوي أيضاً على تلك الرغبة السلطوية الجامحة فحيث يتخلى الشيعة عن الديمقراطية فلا يتصور أن ذلك لأجل تسليمهم السلطة طبعاً بل لإبعادهم وفرض الوصاية عليهم. إن شكل الحكم الذي تنادي به تنظيمات القاعدة هو الحكم الأموي، الإمارة الأموية العالمية كما يحلو لبعض المتبجحين منهم أن يسميها. الغريب أن رفض هؤلاء للديمقراطية ـ والحقيقة هو الحال ذاته لدى الأطراف الشيعية الرافضة لها ـ لا ينهض على

أساس مناقشة علمية ومنطقية لموضوع الديمقراطية ذاتها بل يقتصر على أمرين الأول كونها ذات منشأ غربي والثاني السلبيات التي رافقت تطبيقها في الدول الغربية. وواضح أن الأمرين لا يمكن في دائرة العقل والمنطق جعلهما نقاشاً لذات النظام الديمقراطي من حيث هو حق الشعب في تقرير مصير السلطة الحاكمة. إن الأمر الأول يتناغم تماماً مع الطرح السلفي الذي يقدس كل ما هو تراثي تاريخي وينقم كل ما هو غير ذلك كونه بدعة من البدع التي ما أنزل الله بها من سلطان يذكر. وأما الثاني فهو يتغافل عن حقيقة ساطعة مفادها أنه لا يمكن أن يكون ثمة شيء كامل على وجه الأرض ولو كان ذا منشأ سماوي صرف. لأن الأمر مرهون بجانب التطبيق الذي يقوم به الإنسان وهو غير معصوم من الخطأ بطبيعة الحال. إن أية تجربة إنسانية لا يسع القائمون عليها أن يأتوا بها على وجهها الأكمل الذي لا تشوبه شائبة وهو عين ما يحدث في تطبيق الشريعة الإسلامية نفسها. لا يوجد في جوهر النظام الديمقراطي شيء يتعارض مع جوهر الإسلام على الإطلاق، نعم يوجد ما يتعارض مع سيرة المسلمين وتراثهم الفكري والسياسي. وليس في هذا لازم تخطئة هذا الفكر التراثي لأنهم قد يكونون على صواب في مراحل سابقة بيد أن الأمر مختلف تماماً الاختلاف الآن في ضوء التطورات والتغيرات على كافة الأصعدة والمستويات ولا يمكن للمسلمين أن يختفوا في

قوقعتهم على شاطئ العالم المعاصر فلا شك أن الموج سيتلقفهم ويرمي بهم في مهاوي الضياع.

إن جعل الديمقراطية ضرباً من الكفر كما يدأب السلفيون والزرقاويون على ترديده هو قول يرسلونه دون أي دليل يذكر وقد بحثت في كتبهم ومقالاتهم وخطاباتهم فلم أجد سوى القول بأن في تطبيق الديمقراطية تشبّه وتقليد للغرب الكافر وهو حرام بالدليل القطعي ويروون في هذا الصدد بعضاً من الأحاديث. وأما ما يسمونه أدلة غير هذا فهي لا تعدو خطابات إنشائية كالتي يكتبها طلاب المدارس الابتدائية ولا تستحق الذكر على الإطلاق. يعد القول السابق من أقوى أدلة الإقناع لديهم ويكثر ترديده على ألسنة أتباعهم. ولو شئنا أن نناقش هذا الدليل الواهي فأبرز ما يلاحظ عليه:

**أولاً**: إذا أردنا أن نمضي معهم في طريق التقليد للغرب فمن الواجب إذن التخلي عن كل المظاهر الحديثة من ليس البنطال وربطة العنق[1] والأكل بالملاعق وقراءة الكتب المطبوعة إلى اللقاء الصحفي والانترنيت ـ المولعين به أشد الوقع ـ واستعمال أجهزة التلفزيون والمسجلات واللاقطات الفضائية وركوب السيارات

(١) ربطة العنق ما زالت بالفعل محرمة لدى فقهاء من الشيعة كما من السنة أيضاً والمتشددون منهم يلحقونها بالنطال والسترة والسيجارة والقبعة وغيرها.

وغيرها. إذ أن من المقطوع به أنها جميعاً من نتاج الحضارة الغربية وهي تقتضي ممارسة تختلف عما ألفه العرب من قبل في الصحراء وأول من قام بها هم الغربيون ولا يمكن أن يكون فعلها من قبل المسلمين إلا تقليداً للغربيين!

**ثانياً**: إن الفكرة المكتشفة على الصعيد العالمي أو الفكري لا علاقة لها بالمكتشف وثقافته وديانته من حيث ذاتها. فالكتابة على سبيل المثال أكتشفها السومريون وهم أقوام وثنية ولكن لم يمنع ذلك الأنبياء وآخر هؤلاء النبي محمد من استعمالها كأداة لنقل الملفوظ إلى مدوّن لغرض حفظه من الضياع فهل تشبه في ذلك بالوثنيين ... هل يعقل ذلك! وفي اللغة العربية التي يستعملها المسلمون العرب في بحوثهم ودراساتهم ومقالاتهم والتي يطلقون عليها اللغة الحديثة ذات الأسلوب المشرق وغيرها من الأوصاف، أقول أن فيها مئات التراكيب غير العربية ووليدة مخيلة الغرب انتقلت عن طريق الترجمة وأصبحت هذه التراكيب اللغويةالتي لا تمت إل الأسلوب والبيان العربي بصلة شائعة رائجة بيننا بل لا نعرف بديلاً لها[1] ... فهل علينا العودة إلى لغة

(١) يحاول زعماء القاعدة والسلفيون في خطاباتهم أن يستعملوا لغة قريبة من لغة «السلف» ولكن دون جدوى إذ كما قلنا أن الترجمة عن اللغتين الإنكليزية والفرنسية تركت أثراً واضحاً وكبيراً على صياغة التركيب العربي وهو أمر يكاد يجهله الكثيرون.

أمريء القيس وحسان بن ثابت أم نبقى على أثمنا في استعمالنا تراكيب أنتجها الغربيون الكفرة! هذه نماذج قد تبدو بسيطة مقارنة بنظم علمية ومعرفية ننتهجها ونسير على هديها وهي من نتاج الفكر والفلسفة الغربية والنظام الديمقراطي حاله حال هذه المناهج والنظم لا يعدو كونه أداة وآلية لا علاقة لها بجوهر الاختلاف العقدي والثقافي الديني إلا من زوايا معينة. فيمكن للمسلم أن يطبق الديمقراطية بما يلائم ظروفه وبيئته ما دامت حلاً لمشاكله العديدة وما دام البديل هو الديكتاتورية والسلطوية دون الخوف على دينه ومعتقداته فضلاً عن القول بأنها كفر مريع وإثم شنيع.

**ثالثاً**: إن التشبه بالكفار وتقليدهم مما أجمع على حرمته فقهاء المذاهب الإسلامية وقد رووا أحاديث عدة في هذا الجانب ومنها «من تشبه بقوم فهو منهم». ولا يبدو من مراجعة كتب الفريقين ثمة اختلاف كثير في نظرة الأوائل والفقهاء التقليديين للمسألة وتطبيقها. فكل ما يأتي من المسيحيين واليهود وغيرهما مردود بتهمة التشبه والتقليد. لم تبين الأحاديث الواردة من قبيل الحديث الذي ذكرناه ولا في الرسائل والكتب الفقهية ما يعرّف معنى التشبه ويعطيه حدوداً واضحة. لم يعان المسلمون في العصور الماضية قبل اتصالهم بالغرب من هذه المسألة لأمرين أولهما كونهم أصحاب حضارة ناهضة يؤخذ منها ولا تأخذ من غيرها إلا في

حدود معينة لا علاقة لها بالجوانب الاجتماعية والثقافة السائدة لدى غيرهم إلا نادراً وما أعقب انهيار الحضارة العربية فقد كان انغلاقاً مطبقاً على الذات. أضف إلى أن اتصالهم بغيرهم من الحضارات وطرق معيشة الآخرين وسلوكهم كان مقصوراً على مناطق معينة كالأندلس التي تنبأ ابن خلدون لأهلها بالضعف والتهيؤ لقبول حكومة الآخرين حين رآهم يتزيون بزي النصارى وقد تحققت إلى حد بعيد هذه النبوءة كما يقول البعض وإن كانت قابلة للنظر فالأسباب التي أطاحت بالعرب في الأندلس متعددة ومتشعبة وغير منحصرة في ارتداء زي المسيح. والأمر الثاني هو بساطة الحياة وبعدها عن التعقيد وانعدام وسائل الاتصال ومحدودية التجارة مع المسيح واليهود. ولكن المسلمين وقعوا في حيص بيص في بداية القرن التاسع عشر واستمر ذلك إلى الربع الأول من القرن العشرين حين فرضت منجزات الحضارة الغربية نفسها بقوة على حياتهم. وقد جعل بعض الفقهاء ورجال الدين الذين أصروا على تطبيق «حدّ التشبه» وفق مقاسه غير المنضبط تحت أية ضابطة علمية من أنفسهم أضحوكة للعالمين. لقد كان التيار أقوى من أية سدود فقهية ودينية ووجد هؤلاء أنفسهم في وضع لا يحسدون عليه فقد دخلت وسائل التقنية الحديثة وأسلوب الحياة المعاصرة إلى طبقات وشرائح واسعة من المجتمع الإسلامي ثم طرقت أبواب المسلمين بيتاً بيتا ما جعل أمر

معارضتها وفتاوى التحريم مجرد حبر على ورق ولا يجد الفقيه المحترم أي مسوّغ عقلاني لإصدارها والتشبث بها. يذكر أنه في عام ١٩٢٧م قامت ضجة بين علماء الوهابية واجتمعوا في مكة مقررين احتجاجهم على مواد تعليمية تنوي الحكومة إدخالها في برامجها التربوية ومنها الرسم والجغرافيا واللغات الأجنبية وأبرزها الإنكليزية وكانت الحجة لدى هؤلاء أن الرسم يعني التصوير والتصوير محرم في الشريعة وأما اللغات فهي ذريعة للوقوف على عقائد الكفار وعلومهم الفاسدة وبالنسبة للجغرافيا فإنها تقول بكروية الأرض والكلام عن النجوم والكواكب مما أخذ به علماء اليونان وأنكره السلف الصالح.

دفع هذا الأمر ببعض الفقهاء والدعاة إلى إطلاق صرخات التجديد والتحديث لمنظومة الأفكار الكلاسيكية المتنافرة مع واقع الحياة العصرية. ونجحوا في إيجاد الغطاء الشرعي لبعض المظاهر الحديثة وسط تراجع الطرف الآخر تدريجياً عن مواقفه المتصلبة لكنه لم يستسلم لهذا التغيير تماماً وحاول العثور على أسس وضوابط تمنع القضية من الانفلات التام من عقال النص الديني. وتحول الأمر إلى حيزين جديدين هما المصلحة العامة والقيم العرفية السائدة في المجتمع المسلم. ضمن الإطار الأول فإن قبول المنتج الغربي أياً كان يخضع لأساس المصلحة فحيث تتحقق مصلحة للمسلمين والإسلام فلا بأس بالأخذ بهذا الوافد الجديد

شرط أن لا يتعارض مع ثوابت مسلمة في الشريعة الإسلامية وهنا يبرز التفاوت في تقييم هذه الثوابت وتقديرها بين الفقهاء. وضمن الإطار الثاني ألقيت تبعة الأخذ والرد على عاتق المكلف الذي يجب عليه مراعاة العرب وتقييم المسألة فيما إذا كانت مقرة عرفاً أم لا ولا دخل للفقيه. ومع ذلك بقيت بعض الجوانب تستحوذ على اهتمام الفقهاء ولاسيما تلك التي تتعلق بجوانب السياسة والفلسفة الاجتماعية كونها ذات حساسية مفرطة لديهم والتزموا بجد التشبه الوارد فكانت مواقفهم سلبية من نظريات سياسية اجتماعية وفلسفية معينة لأن ثمة ما يُتصوّر كونه نقائض لها في التراث الديني وسيرة السلف. ولاشك أن هذا التحدي فرض على هؤلاء الفقهاء الخوض في تأسيس وتنظير ساند ومبرر للموروث مبني أساساً على بحث في الجوانب السلبية للأطروحات الوافدة من الغرب وبيان نقاط الضعف والخلل في التجربة الغربية القائمة على مثل هذه الأطاريح. وفي المقابل ظهرت أصوات متعالية تنادي بضرورة المواءمة وقد دارت في نطاق المبرر الأول الذي أوجده العلماء التقليديون أصلاً وهو قضية المصلحة العامة[1] للإسلام والمسلمين. وهذا الصراع نشهده اليوم في ذروة تناميه وفرضه لنفسه على ساحة النقاش المحتدم بين

(١) إن باب المصلحة موجود لدى الفقهاء منذ العصور الأولى للإسلام وما تقصده هنا هو التوسع في تطبيقه لا تشريعه أو استحداثه.

ذوي النزعة الحداثية والفقهاء التقليديين وأشده برزوا في أوساط الشيعة مع ظهور نماذج منظرة له في الجانب الآخر. وتتلخص نظرتهم في أن من مصلحة المسلمين أن يأخذوا بأشكال ونظم سياسية واجتماعية أثبت الواقع نجاها وكونها حلاً لمشاكل لا تعد ولا تحصى ومن تلك النظام الديمقراطي. إن تحقق مصلحة ما للإسلام من قضية لنقل مستورده أو معمول بها لدى غير المسلمين لا يمكن أن تجتمع مع القول بكونها كفراً. إذ يبدو مع هذا الثابت الكفري أن الدين منغلق تماماً على نفسه ولا يصلح وفق النظرة العقلية والمنطقية أن يكون ديناً خاتماً صالحاً لكل مكان وزمان كما عليه القناعة العامة للمسلمين جميعهم. لقد أمر الله الناس بالحج وقال إنهم سيأتون على كل ضامر من الإبل من كل فج عميق ﴿**وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالاً وَ عَلَىَ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ**﴾[1] فهل علينا أن نحجّ الآن على الأباعر كما قالت به الآية مع وجود الطائرات والسيارات ووسائل النقل الأخرى! لقد كانت مصلحة المسلمين يوماً ما في أن يبادروا بجهاد القبائل أو الدول لنشر الإسلام ـ بناء على هذه المصلحة وصف البعض تلك الفتوحات بكونها جهاد دفاعي أي دفاعاً عن مصالح المسلمين ـ ولكن أي عمل من هذا النوع في الوقت الحاضر لا يعني أكثر من انتحار مؤكد ولا مصلحة للإسلام

(١) سورة الحج، الآية ٢٧.

والمسلمين فيه. إن الفكر السلفي لا يريد الإقرار بهذه الحقيقة لأن هدفه هو التشبه بـ «السلف الصالح» كردّة فعل على ما يرونه من التشبه بـ «الغرب الطالح».

أعتقد أن الشيعة سيمضون في طريقهم عبر الديمقراطية المنضبطة بضوابط الإسلام والقيم والأعراف والأخلاق لنيل بعضاً من حقوقهم المشروعة كونهم مواطنين لهم ما لغيرهم وعليه ما على هذا الغير وهذه المعادلة لن يكون لها واقع بدون الديمقراطية وصندوق الانتخابات. واتهم التيارات السلفية ورجال الدين السنة المتعاطفين مع هذه التيارات بقناعة أو بلا قناعة كما يدعي البعض لن يثني الطائفة الشيعية عن خيارها وأعتقد أن التجربة الشيعية العراقية سوف يكون لها انعكاسها وصداها المؤكدان على تلك الأطراف والشخصيات العلمائية الشيعية نفسها التي ترفض أو تضع تحفظات ثقيلة على النظام الديمقراطي القائم على الانتخابات الحرة وتمكين إرادة الشعب من المشاركة في صنع القرار.

## تهمة الطائفية وتهميش الآخر

كانت تهمة الطائفية تلاحق الشيعة العراقيين حتى في أحلامهم. لقد كانت كلمة طائفي مرادفة لكلمة شيعي والشيعي لا يمكن أن يكون سوى طائفي بغيض لا يريد أكثر من فرض آرائه وعقائده على الآخرين وانتهاك حقوقهم وعقائدهم. والطائفية كما يعرفها الكثيرون هي ممارسة سياسة بالدرجة الأولى تنتهك حريات وحقوق الآخر ومصادرتها بالتعسف والتنكيل أو كما يقول العلوي أنها تمارس مع موقع القوة. بعد سقوط صنم البعث في العراق كان من المتوقع جداً أن تزداد الضغوط على الشيعة في هذا الجانب ويتواصل وصفهم بالطائفية. فإذا كانت هذه التهمة لصيقة بهم وهم ليسوا في موقع الحكم ـ واتهامهم كان لأجل إقصائهم عن الحكم ـ فكيف سيكون الأمر بعد أن يرتقوا سلالم السلطة ويأخذوا دورهم في صياغة القرار؟

وبقدر ما نلمس المفارقة بين تعريف الطائفية والواقع الشيعي إبان الحقب السابقة فثمة مفارقة جديدة تمثلت في أن الدعوات

الطائفية تصدر على ألسنة من يمثلون السنة في الوقت الذي ما زال الشيعي خائفاً من التعبير عن هويته والمطالبة بحقوق طائفته. تجرأ الأستاذ محمد الطائي صاحب فضائية الفيحاء ذات يوم قائلاً في برنامج مباشر على الهواء: «سأقول شيئاً لم أقله من قبل هو أننا لو نطقنا باسم الشيعة فإن فضائية الفيحاء سوف تغلق على الفور» كان ذلك رداً على استفسار من أحد المتصلين الذي عبر عن امتعاضه متسائلاً:

لماذا يتحدث الآخرون عن أنفسهم كطائفة فيما نخشى نحن الحديث عن أنفسنا كشيعة ونطالب بحقوقنا كوننا شيعة؟ وقد صدق توقع الأستاذ الطائي فقد رفضت السلطات الإماراتية تجديد عقد المحطة وأصرت على ذلك لو لا تدخل من بعض الجهات وقيل أن بعض من الحكومة العراقية برئاسة الجعفري قد ساهمت في اللحظة الأخيرة في تغيير رأي المسؤولين هناك ولكن بعد أشهر قليلة تم إغلاقها نهائياً، وقد ذهب الكثير إلى أن الأسباب الداعية لعدم منح تلك القناة ترخيصاً لاستمرارها يتعلق بنفس الفضائية وتغطيتها للأحداث الجارية على الساحة العراقية فهي لم تسر على نهج القنوات الأخرى التي تتناول القضايا من زاوية طائفية في حين تهاجم الطائفية وتتهم من لا يعبر عن الطائفية بها وهو دأب ونهج غير جديد يمثل المفارقة المقيمة في الطائفية العراقية. وعلى أية حال فإن اتهام الشيعة

بالطائفية تعاظم بعد سقوط النظام كما قلنا وزادت التهمة رواجاً وترديداً مع مضي العملية السياسية بزخم شيعي واضح. ولا أريد التحدث هنا عن هذه القضية الحساسة كي لا نتهم بالطائفية طبعاً ولكن سنورد هنا نماذج من الأفعال والسلوكيات والموارد التي يقال أنها تفضح طائفية الشيعة كما يرونها وكل ذلك مما ينمّ بنفسه بروح طائفية مقيتة لدى الأطراف التي تتهم الشيعة بتلك التهمة الباطلة ومع ذلك فالمتهمون لا يكفون عن التفاخر بوطنية مزعومة وأنهم في حرب ضد الطائفية والمذهبية كونهم يمثلون التيار المعتدل الذي لا ترقى إليه التهم ولا تناله الشبهات.

## الدستور العراقي وتهمة الديباجة

لم يسبق للشيعة العراقيين أن شاركوا في صياغة أي من الدساتير السابقة لبلادهم، وكان من الطبيعي أن تُغبن حقوقهم ولا يعترف بها ما دام القائمون على كتابة الدساتير لا يعبرون إلا عن وجهة نظرهم. بعد سقوط النظام البعثي السابق أتيحت لهم فرصة نادرة لسنّ قوانين دستورية تلبي جانياً من طموحاتهم المشروعة دون أن يغبنوا حق الآخر أياً كان مذهبه أو انتماؤه الطائفي أو العرقي. وكان من المنتظر أن يعترض القوميون والصداميون وأصحاب الهوى التكفيري على جملة من مواد هذا الدستور. قد بدا واضحاً ومنذ إعلان مسودة الدستور قبل طرحها للاستفتاء أن أولى المؤاخذات على تلك المسودة تتمثل في ديباجتها وهي كما هو معروف ليست مادة دستورية بل نص يؤكد هوية البلاد وينص على بعض الثوابت المشتركة التقليدية التي تركز على واقعيات مجردة. غير أن المعترضين وصفوها بكونها مقدمة طائفية بعيدة عن اللغة القانونية. ولننظر الآن إلى النقاط

والجمل الـ «طائفية» بنظرهم والتي وصفها أحد البعثيين وهو الآن شخصية سياسية بارزة مقيمة في إحدى دول الجوار ولا يكاد يذهب إلى العراق إلا نادراً بكونها تمثل تهديداً لوحدة البلاد وهويتها العربية. نقتطف من الديباجة هذه الفقرات التي رفضها هؤلاء وللقارئ الكريم أن ينعم النظر فيها مستحضراً في ذهنه التهم التي رددها البعثيون والواجهات السلفية التكفيرية ليرى مدى الحقد والتعصب والنزعة المريضة لديهم:

«نحن أبناء وادي الرافدين موطن الرسل والأنبياء ومثوى الأئمة الأطهار...»

«واستجابة لنداء وطننا ومواطنينا واستجابة لدعوة قياداتنا الدينية وقوانا الوطنية وإصرار مراجعنا العظام وزعمائنا وسياسيينا ...»

«مستذكرين مواجع القمع الطائفي من قبل الطغمة المستبدة ..»

«ومستوحين ظلامة استباحة المدن المقدسة والجنوب في الانتفاضة الشعبانية.»

«ومكتوين بشجن المقابر الجماعية والأهوار والدجيل»

«لم يثننا التكفير والإرهاب ...»

إن الكلمات والجمل المكتوبة بخط بارز هي التي أعلن قادة

الأحزاب المنسوبين للمكون السني اعتراضهم عليها ووصفوها بكونها تمثل نزعة طائفية وتهدف إلى تمزيق العراق وتمثل خطراً على مستقبله!!! إن العجب لا ينقطع من هذه الاعتراضات في الوقت الذي يدعون فيه أنهم حريصون كل الحرص على نبذ التفرقة والكراهية ويدعون أنهم لم يشتركوا مع النظام السابق في شيء من مجازره ضد الشيعة ويعلنون البراءة منها. لقد فات هؤلاء أن اعتراضهم ذاته يمثل نزعة طائفية واضحة وضوحاً لا مزيد بعده، فمسألة ذكر أن العراق موطن الأئمة الأطهار وأن ثمة قداسة للأماكن الشيعية المتمثلة بمراقدهم والمراجع الدينية وضرورة المحافظة عليها وعدم تكرار ما فعله نظام البعث السابق والقول بأن التكفير والإرهاب لم يثننا عن مواصلة طريقنا لا يشكل بحال من الأحوال انتقاصاً أو تهميشاً أو إلغاء للآخر أو قسر أتباع المذاهب الأخرى على ممارسات لا يعتقدون بها أو سلبهم حقاً من حقوقهم وهذا ما يفهمه العاقل من معنى الطائفية. بل ينطبق هذا المعنى على أصحاب تلك القراءة الذين يتحسسون من تأكيد حق لا يضر ببعض المواطنين ولا يصادر حقوقهم ولا يدعو قانونيا إلى إلزام عقائدي من أي نوع قدر ما يعطي حقاً ولو على صعيد المواساة المعنوية لأغلبية من المواطنين العراقيين الذين فقدوا حقوقهم وتعرضوا للقمع والإبادة والتنكيل. إن لمن الغريب حقاً أن تثير كلمة «العتبات المقدسة» أو «المراجع العظام» كل هذه

الردود والانفعالات وتكفي لوصم الديباجة بكونها ذات روح طائفية ومثيرة للنعرات!!

## الإرهاب والتكفير .. والحظر الطائفي!

أوغل البعض في تماديه حدّ أن أعتبر حظر الإرهاب والتكفير في الدستور العراقي حظراً طائفياً مع أن الخطاب المعلن يتجه باتجاه نبذ التكفير والإرهاب وكونه منتج خارجي تم تصديره إلى الداخل بفعل تداعيات وظروف ما بعد الاحتلال كما تدعيه أكثر من جهة متسترة على الواقع المؤسف. وأن هذه القوى المنتقدة تظهر تأكيدها على براءتها من التفيريين والإرهابيين وإن كان خطابها وبياناتها قد نحت منحى محتشماً وحيياً في أكثر من مناسبة. ومن بين الحجج المطروحة في هذا السياق هو أن التكفير تمّ تحديده وحصره بالتيار السلفي عملياً وليس جميع السلفيين ممن يدعون ويؤمنون بضرورة قتل الذين يكفرونهم وإن كانوا نظرياً واجتهادياً يقولون بتكفير بعض الطوائف الأخرى كذلك قد يستغل هذا الحظر لأهداف سياسية تطال من لا علاقة لهم بهؤلاء. لاشك أن تحقيق تعايش سلمي بين مكونات الشعب العراقي والحفاظ على وحدة البلاد من التمزق والتقسيم لا يمكن تصوره

مع وجود مجموعة تدعو إلى إلغاء الآخرين، وأن التطرف والغلو لا يمكن أن نتصور له نتائج غير تلك التي يخشى من وقوعها جميع الأطراف طبقاً لما تنضح به الخطابات والبرامج المعلنة، والقول بأن حظر الفكر المتطرف قد يصب في مصلحة بعض الأطراف السياسية ويمكن استغلاله لغايات من هذا النوع قول يفتقد الموضوعية كون الفكر التكفيري ذاته لا يملك برامج أو أطروحة سياسية مزاحمة فهو لا يؤمن بالسياسة وفق تقاليدها وأساليبها المتبعة والمتفق عليها بين الجميع لاسيما في إطار ديمقراطي يخلق أجواء منافسة حرة تستبطن في داخلها ومضمونها قبولاً بالآخر فضلاً عن أن غض النظر عن تأكيد هذه الحقيقة في الدستور يمكن أن يستغل سياسياً أيضاً ولكن بشكل معاكس. إن تشعب السلفية إلى تيارات متطرفة ومعتدلة أمر مقبول نظرياً ولكن إلى أي حدّ ينتج هذا التشعب نتائج لها أثرها مع الآخر؟ ترى ما هو الفرق في المواقف بين السلفية الجهادية وتلك الموصوفة بالاعتدال إزاء الشيعة تحديداً الرقم الصعب في المعادلة الراهنة؟ لقد أظهر المقدسي المنظر للسلفية في الأردن والزعيم الروحي لجماعة أبي مصعب الزرقاوي رأيا وصف بالمعتدل ردته قناة الجزيرة القطرية سبعين مرة في يوم واحد. خلاصة هذا الرأي هو التحفظ «هكذا» على عمليات تفجير المساجد والحسينيات الشيعية لكون من يرتادون هذه الأماكن من العامة الجهلة الذين قد لا يؤمنون

ويعتقدون عن علم بما ينطوي عليه المذهب الرافضي من مكفرات أجمعت عليها الأمة كتحريف القرآن ومظاهر الشرك وغيرها على حدّ قوله. ومع ذلك لم يفت المقدسي أن يلتمس العذر للـ «مجاهدين» فيما يفعلونه من قتل وتفجيرات لأنهم يجتهدون في الساحة وهم أعلم بما يحدث هناك. ما يستفاد بوضوح من رأي المقدسي هو أن قتل الشيعة أمر جائز بل يقع في خانة الجهاد الشرعي ولكنه يتحفظ على تفجير المساجد لأن بعضاً ممن يرتادونها جهلة لا يعرفون عن دينهم وأمور مذهبهم شيئاً ثم يترك الأمر لاجتهاد الزرقاوي في تقدير الوضع ومن الواضح أن موضوعة التقدير هنا هو علم هؤلاء الناس بأمور ومعتقدات المذهب الإمامي الذين يعتنقونه منذ مئات السنين وليس لعاقل أن يفترض أن ثمة شيعياً لا يعرف ما يميز مذهبه عن غيره لاسيما أنه من أشد المذاهب تمايزاً عن غيره بالإضافة إلى كثرة التهم التكفيرية لهذا المذهب والتي أتت على أغلب المعتقدات والطقوس التي يقوم بها الشيعة الإثنا عشرية. هذا هو الاعتدال السلفي الذي يرى فيه البعض مانعاً كافياً لإسقاط الحظر عن التكفيريين! إن الفكر المتطرف الذي تتبناه جماعة الزرقاوي لا يستهدف الشيعة فقط وإن كانوا يحظون بالحصة الأكبر من اهتمامه الإلغائي والتصفوي بل شمل طائفة غير قليلة من السنة العراقيين الذين لا يوافقونه الرأي ما أدى بشيوخ السلفية المتطرفين إلى تكفير من لا

يكفر الشيعة، وفي الآونة الأخيرة ازداد الغضب الجماهيري في تلك المناطق ورأينا العشائر العربية الأصيلة تتحرك لمواجهة هؤلاء الشذاذ الذين أثبتوا في ردة فعلهم أنهم أسوأ خلق الله على أرضه بعد أن ابتكروا أسلوباً وحشياً لا يقوم به سوى البرابرة والهمج حين استخدم غاز الكلور لقتل النساء والأطفال بالجملة ولو لمجرد وجود شخص واحد في المكان يخالف رأيهم.

مع كل ما سبق تتهم الأطراف التي تقول بأنها تمثل السنة العراقيين هذه المادة من الدستور بكونها ذات روح طائفية إقصائية وإن من وضعها ـ المقصود هنا الساسة الشيعة وتبعاً لهم من صوت لصالح الدستور عن قناعة ـ أناس طائفيون يمثلون الصفويين والبويهيين الجدد!!

## القتل على الهوية وطريق الموت

رغم أن عمليات القتل والتهجير التي طالب أتباع الطائفة الشيعية أمر لم يكن في يوم من الأيام بخفي عن المراقبين ووسائل الإعلام وأنه لم يقابل على الإطلاق بما يماثله ضد السنة القاطنين في جنوب ووسط العراق لحد الآن فقد استمر إنكاره من قبل قيادات سنية بارزة وأصروا على نفي حدوثه إلا بافتراض كونه حالات فردية لا ترقى إلى الوصف الذي تداوله المواطنون والمراسلون الصحفيون الذي يصورون الوقائع لحظة بلحظة رغم التعمية الواضحة والانتقائية في إبراز حقائق المشهد المأساوية. هذا النفي لم يقوَ أصحابه على الاستمرار به إزاء الحقائق المنقولة والمصورة والناصعة نصوع الدم الجاري على الأرض. فراحوا يبحثون عن ردود نقضية مدعين أن المواطنين السنة تعرضوا هم أيضاً في المناطق الشيعية إلى أعمال تصفية طائفية في محاول مكشوفة لزيادة الاحتقان وشق الصفوف بين المواطنين العاديين، وقد ذكر الناطق الرسمي باسم إحدى الهيئات السنية مثنى

الضاري في مقابلة تلفزيونية أنه يمتلك أدلة على قيام مليشيات شيعية بقتل تجار من السنة على طريق ناصرية ـ بصرة والمثير أنه حدد زمن ما بعد السقوط مباشرة كزمن لوقوع تلك الحوادث. وعندما طولب بماهية تلك الأدلة رد بالقول أنهم لا يرغبون في إبرازها والحديث عنها حفاظاً على الوحدة الوطنية. هذا مع أن القاصي والداني يعلم أن هذا الطريق قتل فيه من الشيعة أكثر من السنة عقب السقوط على يد لصوص دمويين وثلة من قطاع الطرق ولم تسلم من شرهم حتى قوافل الحجاج والزائرين القادمين من إيران سعياً وراء المال وسرقة السيارات لاسيما وأن من أشير لهم كانوا من التجار المتجهين إلى الموانئ لاستلام بضائعهم حسب تصريح الضاري نفسه وهو وضع لم يقتصر على هذا الطريق بل شمل كل طرق وشوارع العراق عقب انهيار الدولة ومؤسساتها. إذن فالشيعة أناس طائفيون يقدمون على تصفية خصومهم وفق أدلة لا يُرغب في كشفها لأسباب وطنية أما ما يحدث من قتل وتهجير واغتيالات في مناطق الوسط والغرب العراقي فهي مختلقات يروّج لها الطائفيون الصفويون وأن العوائل الشيعية التي نزحت تحت التهديد من مناطق مختلفة والتي يتزايد عددها يوماً بعد آخر هم مخلوقات نزلت من المريخ وبحاجة إلى دراسة وتحقيق دولي محايد لإثبات بشريتهم والتأكد من عدم وجود جينات طائفية في دمائهم!!! ثم أن طريق الموت المار

بعزرائيل اللطيفية من نسج خيال الطائفيين الشيعة وأن ما يحدث هناك إن حدث فهو عن طريق القوات الأمريكية وبعض أعداء العراق ولا صلة للقاعدة بهذا الأمر لا من قريب ولا بعيد وهو أكذوبة وتزييف للحقائق كما يقول عبد السلام الكبيسي الناطق باسم الهيئة!!!

## تهمة الجهل السياسي وسوء إدارة الدولة

لابد من القول بأن التاريخ السياسي للشيعة مرّ بمرحلتين يشتركان كلاهما في غياب هذه الشريحة المهمة عن مسرح أو بلاط السلطة السياسية لا السياسة بإطارها العام. في المرحلة الأولى مثلت الشيعة القطب الأبرز في المعارضة للأنظمة والسلطات القائمة في العهدين الأموي والعباسي واستمر هذا الدور حتى غيبة الإمام الثاني عشر. وأما المرحلة الثانية فيجب الاعتراف بأن الشيعة مالوا خلالها إلى الابتعاد عن الحلبة السياسية والزهد في ممارسة السياسة ولا تنهض الحالات الفردية هنا وهناك كمؤشر على دخول فاعل لهم واشتراك حقيقي على الصعيد السياسي. كان ذلك بسبب أن فكرة الانتظار كانت مهيمنة على أذهان الغالبية من الشيعة لاقتناع بعض المرجعيات والفقهاء ذووا الثقل والتأثير في الوسط الشيعي العام بعدم جدوى أو عدم مشروعية الانهماك أصلاً في هذا الصعيد لما يراه البعض من غصبية لمقام المعصوم أو عدم مشروعية التعاون مع سلاطين الجور أضف إلى أنهم أساساً

مبعدون قسراً عن الممارسة السياسية. ولكن من الإنصاف القول أن ثمة عوامل قادت إلى التمسك بهذا المبدأ أعني مبدأ الانتظار السلبي وأسهمت في فرضه كخيار لابد منه لدى الكثيرين. وأهمها اضطراب الأوضاع العامة وعدم استقرارها ومن ثم بدأت مرحلة الغزو الاستعماري للبلاد العربية والإسلامية بل يمكن القول أن السياسة ذاتها قد غابت ودخل المسلمون في غيبوبة رهيبة في مختلف المستويات والأصعدة. ومع ظهور أولى تباشير انحسار القوى الاستعمارية لاسيما التركية وبروز قوى مستعمرة أخرى تتصارع مع بعضها بعضاً أخذت الشيعة في الاقتراب من حلبة السياسة مرة أخرى وإن يكن ذلك محفوفاً بالتردد ودبّ تحت عناوين دينية محضة. إلا أنه أنتج حراكاً فكرياً وتجاوباً مع دعوات التحديث والتجديد لمواكبة التطورات وظروف الواقع المستجدة. إن خصوم الشيعة لا يقرون بأن تاريخ التشيع هو تاريخ معارضة وحسب. بل يرون أنهم تمكنوا من الوصول إلى السلطة بضع مرات وهذا القول قريب من الواقع بيد أنه لا يمثل الحقيقة الكاملة. وهنا تبرز مفارقة من نوع ما حيث أن أنصاف الحقائق على الدوام تثير إشكاليات معقدة للغاية. ففي الجانب الشيعي يجري التأكيد على قيام دول وإمارات شيعية كجزء من إثبات الذات وتأصيل التشيع تاريخياً وإبداء أهميته وثقله على الساحة الإسلامية كرد فعل على أطروحات مناوئة تنتقص من حقهم

وتسعى إلى تهميش دورهم حتى بين أطباق التاريخ. لكن النصف الآخر من الحقيقة يفيد بأن التجارب التي توصف بكونها تجارب شيعية في الحكم لا تمثل حقيقةً تجارب خالصة للشيعة في الغالب، بمعنى أنها لا تستند إلى المدرسة الفكرية السياسية التي ينتهجها التشيع ولا تقوم تماماً على أصوله ورؤاه في الحكم وإدارة شؤون الدولة أما الإمارات التي قامت هنا وهناك فلم تحكم سوى الشيعة في جغرافيا نفوذها ولمدد معينة قصيرة من عمر التاريخ. يبرز أمامنا مثالان هامان يمثلان تقريباً المحصلة التاريخية شبه الكاملة للحكم الشيعي وهما حكم البويهيين وحكم الصفويين في العراق الذي لم يستمر طويلاً. بل حتى الإمارات الشيعية في العراق والشام لم تكن مثالاً محضاً للأطروحة الشيعية في الحكم. إن القادة والأمراء لهذه الحكومات والإمارات كانوا في أغلبهم من ذوي الأهواء السياسية والطموحات الدنيوية وإن انتسب بعضهم إلى التشيع كعنوان مذهبي. ومن هنا فتقييم تجاربهم على أنها تقييم للتجربة الشيعية بعيد عن الموضوعية ومجانب للصواب. فسيئاتهم ليست سيئات التشيع ولا محاسنهم محاسن له كذلك. غير أن الآخرين أصروا على نظرتهم ومن هنا ركزوا على تلك الفترات التي حكمت فيها بعض الأنظمة إما باسم التشيع أو بالتقرب منه واستثمار قاعدته الشعبية العريضة. إن العودة إلى ما كتبه المؤرخون يعكس بصورة واضحة تحاملاً مقصوداً في هذا الجانب. يمكن

للقارئ أن يجد الفرق الظاهر في تقييم الأوضاع بين العهد الأموي والعهد البويهي مثلاً. فالعمران والبناء وإسباغ النعم ورعاية الدولة للرعية وانتشار الإسلام والرفاهية كانت في عهد الأمويين وبني العباس وأما الخراب وتردي الأوضاع الاقتصادية والمعايشة وإهمال الدولة لشعبها وانحسار حملات البناء والتعمير ووهن شوكة المسلمين وانتشار الفوضى واضطراب الأمن ... الخ كان سمة العهد البويهي الشيعي. ولكن بماذا يفسر هؤلاء المؤرخون والدارسون هذا التفاوت وما هي الأسباب لديهم يا ترى؟

ثمة تفسيرات تنطلق من خلفيات طائفية وسياسية لأصحابها ولنرَ مثلاً ابن كثير المؤرخ المعروف. إن الفشل السياسي وعدم القدرة على الصمود والاستمرار والإخفاقات العسكرية للشيعة تبدو عنده أمر مبرر وبديهي فهو يرى إن الأمور تجري بتوفيق من الله والله لا يوفق الروافض الشيعة! يقول معقباً على انكسار سيف الدولة الحمداني أمام الروم ما نصه: «... وكذلك سيف الدولة بن حمدان بحلب فيه تشيع وميل إلى الروافض لا جرم أن الله لا ينصر أمثال هؤلاء، بل لديهم أعداءهم لمتابعتهم أهواءهم، وتقليدهم سادتهم وكبراءهم وآباءهم وتركهم أنبياءه وعلماءهم، ولهذا لما ملك الفاطميون بلاد مصر والشام، وكان فيهم الرفض وغيره، استحوذ الفرنج على سواحل الشام وبلاد الشام كلها، حتى بيت المقدس، ولم يبق مع المسلمين سوى حلب وحمص وحماه ودمشق

وبعض أعمالها، وجميع السواحل وغيرها مع الفرنج ..»[1].

هذا مع أنه لم يقدم لنا تبرير لسقوط الأمويين والعباسيين فهم أيضاً لهم هزائمهم المنكرة وانتصاراتهم الباهرة كحال الفاطميين وكحال سيف الدولة تماماً كما ذكرها المؤرخ نفسه في أربعة مواضع من كتابه البداية والنهاية انتصر فيها سيف الدولة على الروم. ويذكر ابن خلدون تحت عنوان «انقلاب حال الدولة بما تجدد في الجباية والإقطاع» أي دولة بني العباس بعد سيطرة البويهيين على مقاليد الأمور فعليا، أن ما كان بأيدي العامة والأتباع عظم خرابه لما كان يعمّ من الغلاء والنهب واختلاف الأيدي وما يزيد من الظلم ومصادرات الرعايا والحيف في الجباية وإهمال النظر في تعديل القناطر والمشارب وقسم المياه على الأرضين.

ويعيد سبب ذلك إلى اهتمام البويهيين بأهل عصبيتهم على غيرهم وطبقاً لمفهوم العصبية الخلدونية فإنه يقصد الموالين لآل بويه من الشيعة وقد صرح ابن خلدون بأن السلطان كان للشيعة في ذلك الوقت. فسياستهم كانت قائمة على الطائفية ولهذا السبب أهملوا تعمير البلاد وأشاعوا فيها الخراب!! وتبدو كارلا ال كلاوسنر في دراستها للإدارة المدنية في العصر العباسي أكثر ضيقاً

(١) البداية والنهاية، ابن كثير، ج ١١، ص ٢٧٤.

وتحاملاً على البويهيين حيث تقول «أظهر قرن من الفوضى والاضطراب السياسي والإداري تحت حكم البويهيين فشلهم المعنوي والعملي» وترى بأن الأمور عادت إلى نصابها بعد انتهاء الحكم البويهي وإفلاسه[١]. ويُستشَفّ من قولها «إن إفلاس السلطة البويهية في آسيا الغربية قد مهد الطريق نحو إرساء منهج جديد للمذهب السني»[٢] أنها في موضع مقارنة بين البويهيين كشيعة والسلاجقة الذين جاءوا بعدهم كسنة. ويبدو كذلك من مجمل دراستها في مواضع متفرقة أن السبب في إخفاق البويهيين يتمثل في عاملين الأول جهلهم بالإدارة المدنية وتكون مؤسسات الدولة والثاني النظام الإقطاعي الذي تبنوه لسد مؤونة الجنود وتفضيل حلفائهم. وقد سبق السيدة كارلا في التحامل على الشيعة بوجه واضح في هذا الجانب توماس ليبل الذي كان موظفاً أيام الاحتلال الإنكليزي للعراق إذ يرى أن الرجل الشيعي على وجه الخصوص غير لائق للحكم الذاتي وهو إنما يطلب الحكم الذاتي لأنه يجد فيه فرصة لأجل التخلص من القانون والنظام[٣] إن هذه الآراء بطبيعة الحال تختلف اختلافاً كبيراً عن رأي باحثين آخرين لا يبدو أن

---

(١) ينظر: الإدارة المدنية في العصر العباسي الوزارة أنموذجاً ـ كارلا كلاوسنر، ص ٢١، وص ٢٢.

(٢) نفس المصدر.

(٣) ينظر:

Thomas l yell – the outs of Mesopotamia-london ١٩٢٣

للأهواء المذهبية كبير أثر في تقييمهم فقد وصف البعض عصر البويهيين بأنه عصر النهضة الإسلامية وأما الكثير من كتاب الشيعة فهم بدورهم يرون أن البويهيين قد أسهموا في نشر الوعي والثقافة وكان عصرهم عصر علم وفكر وبناء. وقد أبدى البعض الآن رأيه في هذه القضية قضية ضعف الأداء السياسي وإدارة الدولة على خلفية وصول الشيعة إلى السلطة في عراق ما بعد صدام بالقول أن السبب هو الغياب الشيعي عن السياسة بسبب فلسفة الانتظار لديهم وأضاف آخرون أسباب تافهة من قبيل أن الشيعة دأبوا على الخلاف والتناحر عند وصولهم إلى الحكم وكأنه لم يقرأ التاريخ ويرى الحوادث الدامية والنزاعات غير الإنسانية على الكراسي الأموية والعباسية.

وعلى أية حال فإن الرأي القائل بضعف الشيعة سياسياً يمتد موغلاً في التاريخ إلى عهد الإمام علي وحربه مع معاوية بن أبي سفيان وربما قبله. فقد انتقد خصوم الشيعة الإمام علياً بكونه لم يحسني فنّ السياسة القائم على جملة من الثوابت والأصول التي لا مفرّ من التمسك بها وتطبيقها لينتظم الأمر للقائد السياسي الذي يوصف حينئذٍ بكونه محنكاً وفذّاً ماهراً. إن مدار هذا الانتقاد يتركز حول ما تفضي إليه المقارنة بين إنجازات علي بن أبي طالب وعهد خلافته وما تحقق في خلافة الآخرين. إذ أن علياً لم يستتب له الأمر داخلياً ضمن إطار الدولة الإسلامية وما بدا من ظهور

وتزايد في انشقاق الصفوف واندلاع الحروب بين أطراف تنتمي إلى دين وقومية واحدة. إذن فالقائد لهذه الدولة لم يكن قوياً ولا مؤهلاً للزعامة التي تتطلب أمور عديدة طرحها الإمام من أجندته وبرنامجه السياسي ما أدى إلى زعزعة الأوضاع وتمكن المعارضة لحكمه في نهاية المطاف من الاستحواذ على مقاليد الأمور. أمر يضيق به الكثيرون ولاشك لاسيما من مؤيدي الإمام أنفسهم ولهذا فلا نستغرب أن رجلاً يمثل واحد من أساطين العلم والمعرفة كالشيخ الرئيس ابن سينا وغيره يذهب إلى أن عمر بن الخطاب أسوس من علي وإن كان علياً أعلم من عمر[1]. لقد وردت أقوال عديدة للإمام في مسألة السياسة ويمكن لحديث واحد أن يلخص قضية هذا الجدل ويضع الفارق الحقيقي بين علي وغيره من الخلفاء والملوك. لقد قالها علي ذات يوم «بئس السياسة الجور» ومن هنا يبدو الأمر منتهياً لا يحتاج إلى تعليق ومناقشة. فطالما آمن الإمام علي بأن الظلم ليس له حيز في عقله السياسي وفي تطبيقه لبرامجه الحكومية فإن من الميسور على الظالم أن يزاحمه ويرتقي إلى كرسي الزعامة عوضاً عنه. إن هذه المزاحمة تدفع مسحة الطوباوية والمثالية عن سياسة الإمام وهو جانب مهم، فحيث يكون برنامجه متعذراً إلى هذه الدرجة التي يبدو معها وكأنه قضية بديهية للغاية فليس ثمة قدرة لمواءمة مقترحة بين الدين

(١) أنظر: شرح نهج البلاغة ـ ابن أبي الحديد، ج ١٠، ص ٢١٢.

وأطروحته والواقع الإنساني. فسياسة العدل وعدم اتخاذ الجور والظلم وسيلة للتسيد والتزعم ليست على هذه الدرجة من المثالية التي تبدو وكأنها ضرب من العته والجنون. فالعلة ليست في أطروحة السياسة العلوية قدر ما هي كائنة في أطروحة المعارضين لها القائمة على تلك الوسائل الغير مشروعة. يمكن التمثيل لذلك بشخصين في معرض اختبار لقدراتهما الرياضية حيث يمكن الأول من إعطاء ناتج الضرب لأرقام كبيرة في أربعين ثانية بينما يعطي الآخر الناتج نفسه في ثلاثين ثانية فقط. لكن الفرق أن الأخير استخدم وسيلة خارجية ليست جزءاً من قدراته الذاتية كالآلة الحاسبة المعروفة. لقد كانت آلة معاوية المكر والغدر وعلي لم يستعملهما قط رغم تمكنه منهما كأي إنسان آخر حيث يقول «والله ما معاوية بأدهى مني ولكنه يغدر ويفجر». ولو عدنا للمثال الذي ضربناه آنفاً وفرضنا فرضاً محتملاً يتمثل في أن صاحب الآلة وهو منهمك في إعمال أنامله الرقيقة على آلته عرقل الآخر وألهاه أو أن غيره قام بذات الشيء ... فما هي النتيجة يا ترى؟ إن النصر هنا لا يمثل أكثر من سرقة واضحة والخسارة لا تعني أن قدرات الطرف الأول غير متحققة. يمكن القول أن سياسة من هذا النوع كانت ولا تزال نهجاً ثابتاً لخصوم التشيع، ففي الوقت الذي توضع المعرقلات في طريقهم وتوصد أبواب التعاون معهم تجري عملية كيل التهم بالعجز والجهل في السياسة

وشؤونها. وبمراجعة بسيطة في أوراق التاريخ نرى أن الشيعة لم يعمدوا إلى هذا النهج ولقد استندت أسس خلافات عديدة وحكومات متطاولة إلى رجال من الشيعة كانوا وزراء وقواد في الجيش وعمال وولاة أخلصوا في عملهم ولم يتبعوا حكمة الشاعر بجعلها واقعاً ضد خصومهم حين قال: متى يبلغ البنيان يوماً تمامه ... ! الواقع العراقي الراهن بعد سقوط صنم بغداد ينطق بهذه الحقيقة المرة التي قالها الشاعر. إذ يتمّ الجد والاجتهاد في خلق شتى العراقيل والمشاكل في طريق الحكومة التي يتزعمها الشيعة وفق استحقاقهم الانتخابي ثم يتمّ اتهامهم بكونهم عاجزين عن ممارسة السلطة وأنهم ليسوا ذوي كفاءة ولا خبرة في هذا الميدان وعليهم تسليمها إلى من هم أهل للتفنن فيها.

إذن فالمشكلة ليست في الشيعة أو في الجهل السياسي لهم كما يدعي البعض ويريد تصويره وجعله حقيقة من الحقائق التي لا تقبل المناقشة. إن المشكلة الحقيقية في سياسة خصومهم القائمة على ثابت مبدئي لديهم يرفض أن يتولى الشيعة القيادة السياسية ولهذا الأمر تأصيل في الموروث السلفي الذي ينقل أن النساء تحرم على رجالها إذا تملّك يهود هذه الأمة ويقصدون بهم الشيعة!! إن المحاولات الدائبة لإقصاء الشيعة بدا في مرحلة قريبة من وفاة النبي ولا أخاله سينتهي إلى أن يأذن الله بذلك.

## تهمة: الارتباط بالأجندات الخارجية

ما انفكت القوى السياسية المعارضة للحكومة العراقية عن اتهامها بالارتباط بالأجندات الخارجية، والمقصود بذلك على وجه التحديد هو الارتباط بالجمهورية الإسلامية في إيران، يدعم الإعلام العربي و يروج بقوة لهذه الفرضية، وهو أمر ليس بالغريب طالما كان إعلاما مرتهنا بيد الحكومات وخاضعا لتوجهات المؤسسات السياسية والدينية المتشددة تجاه الشيعة في العراق وخارجه، وأهم ما يتصف به هو الازدواجية والانتقائية الفاضحة. ففي الحرب الطاحنة التي تجري اليوم على الساحة السورية بغية تدمير هذا البلد كان واضحا بل وفي عداد البديهيات والمسلمات أن المقاتلين الأجانب الذين دخلوا إلى سوريا من كل حدب وصوب برعاية أطراف إقليمية و دولية هم جزء لا يتجزأ من المعارضة المسلحة السورية، بل يمثلون ثقلها الأهم والأكثر تأثيرا وشراسة، لم يجد الإعلام العربي غضاضة في هذا التدخل السافر بشؤون دولة ذات سيادة مهما كانت المبررات لكنه وجد في

دفاع بضعة شيعة من العراق ولبنان عن المراقد المقدسة في سوريا تدخلا يستوجب الوقوف عنده وإدانته وإعداد التقارير والبرامج المكثفة حوله، مشاركة حزب الله بجهد عسكري لحفظ أمن بعض المدن الشيعية على الحدود السورية اللبنانية من هجمات التكفيريين اعتبر أيضا تدخلا مشينا أقيمت لأجله الدنيا ولم تقعد حتى ساعة كتابة هذه السطور. الأمر بعينه مورس على الصعيد السياسي، فلا مشكلة من ارتباط قوى عراقية بأطراف خارجية تتمثل بدول عربية وتركيا وعملها بموجب أجنداتها بيد أن أم المشاكل التي تعصف بالواقع العراقي غير المستقر تكمن في ارتباط القوى الشيعية بإيران!!

تدخلات دول الجوار بالشؤون العراقية كانت عقب الاحتلال الأمريكي الذي أشرع الأبواب من الجهات الأربع لتمارس تدخلا سافرا علنيا وسريا عبر أجهزة مخابراتها، وأقرت واشنطن بهذا التدخل طوال سنوات احتلالها للعراق الذي أتى بعد ما فتح زلماي خليل زاد الباب واسعا أمام السعودية ودول عربية أخرى للتدخل بحجة تهدئة الأوضاع في العراق داعيا إياها لمساعدة أمريكا هناك[1]. وفي عام ٢٠٠٧ أعلنت السعودية للولايات المتحدة عن نيتها التدخل المباشر في العراق لحماية السنة، و خاض

(١) ينظر جريدة الشرق الأوسط، عدد ١٠١٩٣

مسؤولون أمريكيون لقاءات مكثفة في أكثر من عاصمة عربية لتدارس الطلب السعودي[٢]. وأثناء الحديث عن احتمالية انسحاب القوات الأمريكية في ذروة العنف الطائفي عام ٢٠٠٦ علت الأصوات العربية والسعودية تحديدا مطالبةً واشنطن بضرورة عدم ترك البلد للأغلبية الشيعية التي تدعمها إيران، ولعل أكثر التصريحات فظاظة و وقاحة جاءت في مقال كتبه أحد المستشارين الأمنيين للحكومة السعودية نواف عبيد في صحيفة واشنطن بوست قائلا إن القيادة السعودية تستعد لمراجعة سياستها بشأن العراق للتعامل مع تداعيات انسحاب أمريكي محتمل، وأضاف إن التدخل السعودي في العراق يحمل مخاطر كبيرة حيث يمكنه إثارة حرب إقليمية، وليكن الأمر كذلك.. فعواقب عدم التدخل أسوأ بكثير، و وعد بتزويد البعثيين الذين يمثلون العمود الفقري للمتمردين السنة بالأسلحة والعتاد٣).

ولم يتوقف التدخل السعودي حتى بعد استتباب الأوضاع الأمنية النسبي وخروج القوات الأمريكية، ففي الشهر الأول من عام ٢٠١٢ ذكرت مصادر سعودية أن ملك السعودية عبد الله بن عبد العزيز تسلم بنفسه ملف العراق، وطلب من أمين المجلس الأعلى للأمن القومي بندر بن سلطان ووزير خارجيته سعود

(٢) صحيفة المصري اليوم، بتاريخ ١٦\٥\٢٠٠٧

(٣) واشنطن بوست، بتاريخ الأربعاء ١\كانون الثاني\ ٢٠٠٦

الفيصل توظيف جميع الإمكانات لضرب العراق سياسيا، مؤكدا استعداده لرصد ٢٥٠ مليار لزعزعة العملية السياسية الحالية في العراق التي قال إنها تشكل خطرا على السعودية[١].

إن التدخل بالشأن العراقي من قبل المعسكر الرافض للعراق ما بعد ٢٠٠٣ لم يأخذ طبيعة وحيدة أو مستوى واحدا بل كان متنوعا ومتعدد الأساليب والصيغ، وتوزع بين المادي والإعلامي والسياسي، وبالنسبة للأخير فإن العربية السعودية و تركيا وقطر تمثل ثلاثيا لامعا في مجال التدخلات عبر صناعة واجهات سياسية تنفذ الأجندة الإقليمية المطبوخة في عواصم هذه الدول. والتجربة الأبرز لجهود هذا المعسكر هو صناعة القائمة العراقية، وما تلقته الأطراف التي عملت على تشكيلها من دعم هائل وغير خفي.

---

(١) متابعة مركز العراق للدراسات، موقع المركز، بتاريخ ٢٠١٢\١\٢٢ ويبدو أن هذا الخبر هو نفسه شاع في وقت لاحق من عام ٢٠١٢ نقلا عن تاجر متنفذ من عائلة السديري حين كان في زيارة خاصة للعاصمة البريطانية لندن حيث قال في جلسة خاصة إن الملك عبد الله قال في تصريح خاص وسري في اجتماع حكومي في الرياض قبل شهر تقريبا إن المملكة صرفت مبلغ عشرين مليار دولار لتأييد صدام في الحرب العراقية الإيرانية، ولولا الأموال السعودية لكان الشيعة في العراق قد استلموا الحكم منذ ربيع ١٩٨٢ في معركة خرم شهر أثناء الحرب، وان المملكة صرفت ٤٠ مليار لتحرير الكويت وهي على استعداد لتخصيص ٢٥٠ مليار للتصدي لخطر الشيعة في العراق..الخ. (البينة، ٢٠١٢\٧\١١) .

واعترف بذلك أعضاء كانوا ضمن هذه القائمة التي دخلت الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠ بقوة وراهن الداعمون على تحقيقها تغييرا كبيرا على الساحة السياسة العراقية. بل كشف حسن العلوي وهو من بين الأعضاء الأوائل الذين شاركوا في تشكيل القائمة عن تلقي طارق الهاشمي مبلغ ملياري دولار من الملك السعودي لهدف وحيد هو إسقاط الشيعة وإزاحتهم عن الحكم.

قد تطرح التساؤلات حول الدوافع الحقيقية وراء تدخلات تجمعها الرغبة في عرقلة العملية السياسية واستقرار الوضع في البلاد.. والحقيقة أن جملة من الأسباب تقف وراء هذه السياسة التي تحرمها المواثيق الدولية والمعاهدات التي تحظر على الدول انتهاك سيادة دول أخرى والتدخل في شؤونها الداخلية. ومن هذه الأسباب والدوافع هو الطائفية التي تعتقنها السعودية وبعض الأنظمة العربية التي لا تود رؤية عراقٍ مختلف يتمتع فيه الجميع بحقوقهم وفقا للآليات الديمقراطية، وتتخوف السعودية على وجه الخصوص من نجاح الشيعة في بناء الديمقراطية خشية من أن يحرّك ذلك الشيعة في شرق المملكة للمطالبة بحقوقهم، ويرون أن داعما عربيا جديدا له ثقله يمكن أن يدعم مطالبهم، ومن هنا يأتي السبب الثاني الذي يشير إليه العديد من المتابعين وهو عدم الرغبة في رؤية العراق لاعبا إقليميا له دوره المؤثر و لذا يجب إبقاؤه منشغلا بمشكلات داخلية مزمنة، ولن يتم هذا إلا عبر

وسيلتين الأولى زعزعة الأمن الداخلي ودعم القوى الإرهابية مهما كانت توجهاتها، والثانية عبر الواجهات السياسية التي يجري الإشراف على تشكيلها وزجها في كل انتخابات عامة، سواء فازت أو لم تفز ففي الحالتين ستكون طرفا رئيسيا لإشعال الصراعات السياسية وتوتير الأجواء وما يعنيه ذلك من انعكاسات على مجمل الوضع في العراق أمنيا واقتصاديا وسياسيا.

لا يجد أي متابع صعوبة في فهم حقيقة الصورة و ما تتوفر عليه من ملامح التدخلات الإقليمية في العراق والتي باتت منذ عام ٢٠١١ مكشوفة بعهر سياسي واضح ممثلةّ بالمحور التركي-العربي والأخير تقف على رأسه كل من السعودية وقطر بعد أن كان التدخل يركز على جانب إرباك الأمن بحجة دعم المقاومة.

يبدو أن القوى الممثلة للسنة العراقيين لا تستطيع العيش في البيئة السياسية الديمقراطية من غير الاستناد على الدعم الخارجي، لأنها تعتقد بفقدانها لأية قدرة على استيعاب الوضع الجديد بدون الثوابت القديمة في عهد الدكتاتورية البائدة.. ولا تجد أن ما حصل يؤمّن لها وللسنة الدور الذي تطمح إليه والذي تكمن مشكلته في أنه دور أوسع من حجمها. هذه الحقيقة مضافا إليها المصالح الشخصية جعلت من الارتماء بأحضان العواصم الخارجية خيارها المفضل، وقد حاولت الحكومة العراقية

وأحزاب التحالف الوطني العمل على إغراء هذه القوى بامتيازات و حلول توافقية لكن اللعبة الإقليمية كانت أكبر من أن تستوعب من خلال ذلك. الإرث الثقافي للبعث القومي العراقي ما زال فاعلا في توجيه قطاعات واسعة داخل المجتمع السني و بنفس القدر داخل الحلبة السياسية أيضا، إن التدخل العربي لا ينظر إليه من قِبَل هؤلاء على أنه تدخل أجنبي في الشأن الوطني ويعتبر عاملا سلبيا ومزعزعا للوضع العراقي في الداخل بل يرونه وقفة أخوية مباركة و واجبة على الأشقاء حتى ولو كان ذلك يأتي لأجل تحجيم أغلبية الشعب و ينطلق أساسا من منطلقات طائفية و سياسية محكومة بواقع المنطقة المتوتر وغير المستقر والمعبأ بالمشاكل. ذلك أن القناعة الراسخة لدى هؤلاء هي أن الأحزاب التي تمثل الشيعة تُدعم من قبل إيران، و أن التدخل الإيراني خلافا للتدخل السعودي والقطري والتركي يأتي لأغراض الهيمنة و الطموحات التوسعية والعمل على إضعاف العراق.. الأمر الذي يجعل الشيعة العراقيين وقواهم لا سيما الإسلامية أمام تحدٍّ كبير ومشكلة يصعب حلها و محيرة إلى أبعد الحدود، فهم يرتبطون بالجمهورية الإسلامية بروابط ودية مبنية في عمقها على ما يربط الشعبين من روابط عديدة، بينما هم مطالَبون بمعاداة إيران والتنكيل بها إعلاميا ومقاطعتها سياسيا و اقتصاديا و السير في ركب عداء غير مفهوم لها من قبل الدول الغربية والإقليمية! وهذا

وضعهم في قفص الاتهام بأنهم يعملون على أنغام الأجندة الإيرانية التي لا تخدم سوى المصالح القومية العليا للإيرانيين.. إنهم عملاء إيران و متماهون في مشروعها الذي يستهدف أمن شعوب المنطقة والشعب العراقي من بينها؟

المشكلة أن هذه الاتهامات لا جدوى من الحديث عنها ولا يركز الشيعة على مناقشتها وردها لأن أية ردود لن تكون مقنعة طالما كانت التهمة جاهزة و مبنية على أساس البوصلة الطائفية والسياسية. ولكنهم بذلوا محاولات عديدة سعيا لإعادة صياغة وتعديل هذه الصورة التي أصبحت نمطية في أذهان السنة داخل العراق وخارجه، ومن بين ذلك أن بعض أهم أحزابهم وشخصياتها الإسلامية على وجه التحديد حاولت عكس صورة لعلاقتها مع إيران بعيدا عما تتهم به، فمثلا حاول المجلس الأعلى الإسلامي أن ينفتح على الساحة العربية، و راح السيد عمار الحكيم يكرر الحديث عن أهمية العمق العربي للعراق وأن العراق يقع في محيط سني مائج يجب التعامل معه بحكمة، و ركز طوال السنوات الأخيرة على خطاب وسطي معتدل رافقته جهود في نسج علاقات ودية تساعده على تسويق هذا الخطاب وتأكيد مصداقيته. ولعل ما يعزز ذلك ويمنحه شيئا من الانسجام هو اقتناع السيد عمار زعيم المجلس الأعلى بعد وفاة والده بضرورة الفصل في العلاقة مع إيران بين الرؤية ذات البعد الشرعي و

الرؤية التي تراعي اعتبارات سياسية لا تلزمه بتبني المواقف الإيرانية مع أنه الجهة الشيعية التي طالما نُظِر إليها أنها الأشد ارتباطا بإيران منذ تشكيلها. وبالمثل حاول السيد مقتدى الصدر من جانبه أن يترسّم خطوات أبعد في العلاقة مع إيران بلغت أحيانا حدود الإعلان عن رفضه لأية تدخلات من طهران و اتهم خصمه حزب الدعوة و تحديدا المالكي بصورة غير مباشرة بأنه يعمل بأجندة لا تراعي المصالح العراقية، و نتيجة لهذه المواقف التي لم تكن في بعض الأحيان تنسجم مع الخط الشيعي العام ارتأى إنهاء إقامته في قم و انتقل إلى لبنان، مما ترك الباب مفتوحا لتكهنات أن تلك الخطوة جاءت للتخلص من الضغوط الإيرانية. ولكن السؤال هنا: هل أسهمت هذه المحاولات في تبديد تلك الصورة التي تحدثنا عنها؟ من المؤكد أنها لم تثمر عن شيء ملموس خلا ترحيب من جهات سياسية عراقية يُفهم موقفها هذا من خلال حقائق الصراع السياسي و توازناته.

إذن كيف تتبدد هذه الصورة القارّة في الذهن السني؟

اعتقد أن من الصعوبة بمكان تغيير شيء من ملامحها، والحالة الوحيدة لكسب الرضا هو المجاهرة بعداء إيران، وهذا أمر غير منطقي وغير مبرر بالنسبة للشيعة العراقيين. فإيران في واقع الأمر تمثل للشيعة بشكل عام ما تمثله السعودية مثلا للسنة من رمزية دينية مقدسة. إن هذا الأمر يتعلق بجانب المعتقدات الدينية

والمذهبية، ولا يسع لباحث أن ينتهي إلى غير الحقيقة القائلة إن الإيديولوجيا الدينية لا يمكن أن تفصل الديني عن السياسي وعن سائر تجلياته الاجتماعية والثقافية. ومع هذا فإن وضع الشيعة في العراق يمنحهم خصوصية ما في علاقاتهم مع إيران على المستوى السياسي، فالحق أن هناك ما يدعو ونحن نقرأ الكمّ المهول من المقالات والكتب و نستمع لتقارير وبرامج تلفزيونية إلى الدهشة من طبيعة التعاطي غير الحكيم مع ملف العلاقات العراقية الإيرانية وعلى وجه التحديد علاقات الشيعة العراقيين بإيران وانعكاس هذه العلاقات على السنة فضلا عن رؤية النخب المثقفة والعلمانيين لتلك العلاقات وقراءتهم لها. ذلك أن القضية يتم حصرها بجانب ضيق للغاية يقفز على حقائق موضوعية لا يجدر القفر فوقها والتغافل عنها، فالقول إن الحل هو أن يثبت الشيعة قوى سياسية و اجتماعية عدم تأثرهم بالقرار الإيراني وأنهم ليسوا في وارد قبول نصائح أو إملاءات من طهران هو حل مثالي يستلزم وضعا مثاليا للشيعة وهو وضع غير متوافر لهم.. فطالما كان الشيعة في العراق محسوبين على إيران و يتم التوسل بكل الأساليب لأجل إفشالهم سياسيا وممارسة الضغوط وفرض العزلة عليهم إقليميا فسوف لا يكون بوسعهم التفكير بأية خيارات أخرى.. يضاف إلى ذلك حقيقة و واقع أن الوضع الشيعي الداخلي ليس بتلك الصلابة وهو عرضة للخلافات

المستمرة وهذا ما يشعر به المختلفون أنفسهم ما يجعل من إيران ملاذا لأجل تقريب وجهات النظر، إن هذا الدور الذي يحتاجه الشيعة العراقيون لا تريد أية جهة لعبه وتكتفي بترديد أن إيران تتدخل في العراق أو أن الشيعة عملاء لها مرتبطون بأجندتها السياسية والطائفية التي تنفذها في المنطقة! بل لا تريد فعل ما هو اقل من هذا الذي قد يبدو مثاليا هو الآخر ونقصد طمأنتهم وتبديد هواجسهم بأنهم ليسوا عرضة لأجندات تحاول إعادة التاريخ إلى الوراء، على العكس من كل ذلك يجري مطالبتهم بطمأنة السنة و تبديد هواجس الدول الإقليمية المناوئة لتجربتهم!! فيما يفترض أن يطالب السنة على المستويين السياسي والاجتماعي بمصافحة اليد الإيرانية وتبديد هواجسهم بأنفسهم لأنها هواجس و مخاوف مبنية على الظن السيئ على طول الخط و نابعة من خلفية طائفية مقيتة للغاية ومن ثقافة شوفينية أسسها حزب البعث. والحقيقة أن التقارب السني من إيران له أن يبدد الكثير من سحب العتمة التي تتكدس في سماء العلاقات بين البلدين والمنطقة بأسرها، فمن الذي يمنع أن تكون الجمهورية الإسلامية من أقرب الحلفاء للعراق الجديد؟ وما الذي يمنع من أن يرتبط البلدان بعلاقات مميزة وهما أكبر دولتين إسلاميتين في الشرق الأوسط والأكثر غنى على مستوى الثروات المتنوعة والإرث التاريخي و الحضاري ويشتركان بأطول خط حدودي من

بين دول الشرق الأوسط؟ من هنا فإن سنة العراق مسؤولون بشكل كبير عن الحالة الاستثنائية الغريبة من نوعها التي تعتور العلاقة بين العراق وإيران، فهم مطالبون بالتخلي عن ثقافة العداء لهذه الجارة التي يستحيل نقلها بعيدا عن العراق أو نقل العراق بعيدا عنها، إنه قدر شعبين جارين ولا يوجد سبب منطقي لأن تكون الحساسية من إيران بكل هذا القدر المبالغ فيه، لكن وللأسف الشديد فإن الموقف السني من إيران مرتبط بأجندة خارجية تطرحها بعض دول المنطقة و تنسجم تماما مع ما تريده واشنطن وإسرائيل أيضا وهما الطرف الوحيد المستفيد من حالة العداء والكراهية بين العرب السنة والشيعة عربا وغير عرب. وها هي التحذيرات اليوم من وصول المنطقة إلى حالة الانفجار و حدوث حرب مذهبية بين طوائف المسلمين، و بلا شك فإن الرابح الوحيد من حرب كهذه هي الولايات المتحدة و إسرائيل، فهل ثمة من يشك في أن تفتيت الدول والمجتمعات الشرق أوسطية لا يصب في خدمة الصهاينة؟ وهل هناك من تشوّشت لديه الصورة إلى درجة يرى أن ذلك يصب في خدمة إيران باستثناء جوقة من المطبلين المرتبطين بالمخابرات الأمريكية والموساد؟ ثم أليس من الأمور الذي لا يجهلها الجميع أن مخططات تقسيم وبعثرة الأوراق العربية والإسلامية إستراتيجية وضعت لها المخططات والأساليب اللازمة لتنفيذها فلماذا يتغابى

البعض في هذا الوقت شديد الخطورة والحساسية ليقلب الأمور رأسا على عقب؟ من دون شك أن هناك من السنة متطرفين ربما لا يرتبطون مباشرة بالقوى الأمريكية الصهيونية و لكنهم من حيث يشعرون أولا يشعرون يسدون أجزل الخدمات لها و يعملون على تنفيذ مشروعها بأقل الكلف وأيسر الجهود من جانبها. وقد كشفت الأزمة السورية هذه الحقيقة حيث يجري اليوم تدمير مقدرات واحدة من أهم الدول التي وقفت داعمة للحق الفلسطيني ضد إسرائيل و رفضت برغم كل المغريات التي وضعت على الطاولة أن تغير من مواقفها ومتبنيات سياستها الخارجية، وإذا ما كان السبب المعلن هو إقامة نظام ديمقراطي في سورية فإن مجريات الأحداث يؤكد أن القصية لا ترتبط بهذه الشعارات، فمن جانب رفضت القوى المسلحة المعارضة كل الإصلاحات التي قامت بها الحكومة السورية وهي إصلاحات لم تقم في دول كالسعودية و قطر و الإمارات مثلا لتعزيز واقع التداول السلمي للسلطة وضمان الحريات السياسية والإعلامية وغيرها، ومن جانب آخر فأن هذه المعارضة لم تثبت على الإطلاق أنها صاحبة مشروع ديمقراطي بل على عكس ذلك تماما فكل ما فعلته من دمار وخراب في بعض مناطق سورية انتهى بإقامة حكم بربري متخلف من شذّاذ الآفاق أعدم عشرات الأبرياء وفرض أسلوبا لا يناسب حياة أهل الشام ولم يألفوا تشدده وتطرفه. إذن

يبدو واضحا أن دعم و تأييد هذه الأعمال الإرهابية هو لأجل تدمير أكبر قدر من مؤسسات وإمكانات الدولة السورية و إخراجها من معادلة الصراع مع إسرائيل.. وهذا كل ما في الموضوع.

وعلى أية حال فإن تهمة الارتباط بالأجندات الخارجية التي يجري توجيهها للشيعة عامة وللعراقيين منهم بشكل خاص تهمة مبنية على وهم و قلب للحقائق وإذا ما شاء المرء الانسياق وراء لعبة التهم والاتهامات هذه فله أن يجد مبررات عديدة وحقائق كثيرة تثبت العكس من أن الشيعة لم يتعاملوا مع أجندة خارجية ولم يكونوا رهن حالة العمالة على حساب وطنيتهم التي نرى اليوم في العراق إصرارا عجيبا على إبرازها والذي يأتي في سياق محافظتهم على وحدة بلادهم ورفضهم للفدرالية إلى حد يثيرون أحيانا عدم رضا بعض المواطنين الغاضبين ضمن قواعدهم الشعبية والساخطين بفعل تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية و يرون في الفدرالية إمكانية تجنب ذلك، لكن في مقابل هذه الحقيقة تأتي تهمة أخرى لتوجه للشيعة.. وتحديدا في موضوعة التقسيم!

## تهمة تقسيم العراق

اعتادت الأنظمة السياسية الدكتاتورية على مر التاريخ لا سيما الحديث اتهام معارضيها بأنهم أقلية تعبث بأمن البلاد وأن معارضتها للنظام خيانة وطنية كبرى وأبرز تهمة يمكن سوقها من بين تهم عديدة تصدق معها مفردة الخيانة والعمالة هي تقسيم الوطن، سواء على مستوى الجغرافيا أو على المستوى الاجتماعي أو كليهما، مع أن التجارب أثبتت كون هذه الأنظمة هي من يتسبب في تقسيم البلاد ومجتمعها.

وهذا الأمر لا يأتي من فراغ، ففي التاريخ العربي ومنطقة الشرق الوسط تبرز حقيقة ثابتة أن واحدة من الشعارات التي تستغلها الأنظمة السياسية الحاكمة هي وحدة الصفّ لتكريس سلطانها، في العهد الأموي والعباسي اتهم كل المعارضين للملوك والأمراء الحاكمين باسم الدين بأنهم يعملون على شق وحدة المسلمين، قتل الإمام الحسين كان من بين مبرراته الأكثر مثارا للاستغراب هو خروجه على الحاكم الشرعي بنظر الفكر الأموي

وما خلقه ذلك من شق عصا الطاعة[1] و توهين المسلمين الذين استباح الأمويون حرماتهم حدّ هتك حرمة بيت الله الحرام. واستمرارا في الفكر السياسي نفسه أُتّهِم الشيعةُ العراقيون بأنهم يعملون على تقسيم البلاد بعد إسقاط صدام ونظامه التعسفي.

المبررات التي وضعت للقول إن الشيعة العراقيين يهدفون إلى تقسيم العراق كانت تسوّق وما زالت على أساس:

أولا\ إن الشيعة أيدوا الاحتلال الأمريكي للبلاد، و إن هدف هذا الاحتلال الواضح في نهاية المطاف هو تقسيم البلد، وعليه فإن تأييدهم للاحتلال هو بالضرورة تأييد لمخططاته والتمهيد والمشاركة في تحقيق أهدافه وعلى رأسها التقسيم.. وهذا الادعاء كما يتضح بُني على تهمة واضحة البطلان تمت مناقشتها وردّها في الصفحات السابقة من هذا البحث وبيّنا أن الحديث عن تأييد شيعي لاحتلال الولايات المتحدة وبريطانيا بلادهم محض زعم فارغ ولا يستند إلى أي شيء واقعي بالمرة، جلّ ما في الأمر أن الشيعة استفادوا من التجربة التاريخية التي مرت بهم إبان تأسيس الدولة العراقية الحديثة وحاولوا تجاوز بعض الأخطاء فأخذوا بخيارين: العمل السياسي لسحب البساط من تحت أقدام الاحتلال لتلافي كل مبررات بقائه وعدم تركه يعبث بمصير البلد

(١) لمعرفة تفاصيل هذه التهمة يمكن مراجعة كتاب بحار الأنوار ج٤٤، ص ٣٥٧ باب ما جرى عليه بعد بيعة الناس ليزيد.

كيفما شاء، وهو ما سميّ بالمقاومة السلمية على غرار تجارب عديدة في العالم، والثاني جرى جنبا إلى جنب مع الخيار الأول وهو المقاومة المسلحة، وتضافرُ هذين الخيارين أدّى في النهاية إلى الاستقلال واستعادة السيادة الوطنية.

ثانيا\ إن الشيعة مرتبطون بإيران وينفّذون أجندة تخدم أهداف الأمن القومي الإيراني، وإحدى هذه الأهداف هو تمزيق العراق وإضعافه إلى الحد الذي لا يشكل أي تهديد مستقبلي لإيران التي خاضت حربا معه في الثمانينيات. وبلا أدنى شك فإن هذا الادعاء يرتبط بموقف طائفي وعنصري ضد الشيعة(٢)، ويتعلق بتهمة سبق مناقشتها أيضا وهي العمالة الشيعية ورددنا عليها بما يكفي. ونضيف هنا فقط أن التجربة ومعطياتها أثبتت خلال كل هذه السنوات التي تبعت سقوط البعث وصدام حسين بأن القوى الشيعية العراقية و الطيف المجتمعي أبعد ما يكون عن تهمة سخيفة تُصوِّرهم أنهم يبيعون وطنهم لأجل مصالح دولة أخرى حتى وإن كانت إيران التي يرتبطون معها بعلاقات ودية طيبة،

(٢) اتهام الشيعة بتقسيم العراق لأجل إرضاء إيران تردد ولا يزال في تصريحات وكتابات شبه يومية، بيد أنه نشير إلى ما صدر ويصدر من حزب البعث بترديد هستيري لهذه المقولة، وآخر التصريحات تلك التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة كانت لشريط صوتي بثته قناة العربية السعودية بتاريخ ٤\ كانون الثاني\ ٢٠١٣ واتهم فيها الدوري الحكومة العراقية بتنفيذ مشروع "صفوي فارسي" لتقسيم العراق منذ سبع سنوات!

لكن المطلوب من الشيعة فيما يبدو ليكونوا وطنيين هو إعادة ملاحم البعث ومعاركه المدمرة التي لم تبق ولم تذر وهي المسؤولة عن كل هذا الخراب الذي لحق بالبلاد وشعبها.

ثالثا\ إن الشيعة لم يعتادوا على التعايش مع الآخر، و ما هو راسخ في فكرهم و سلوكهم بعيد عن فلسفة التسامح و العيش المشترك مع المختلف عنهم، وعليه فإنهم في العراق وبعد وصولهم للحكم يجبرون الآخر على الوقوف بين خيارين لا ثالث لهما إما أن يخضع لهم مهمّشا مسحوقا غير قادر على التعبير عن نفسه وحفظ كرامته وهويته[1] أو أن يندفع باتجاه المطالبة بالتقسيم لأجل الخروج من تحت سطوتهم، وبهذا فهم من يتحملون تبعات هذا الخيار الأخير لأنه خيار المضطر[2].

---

(١) من أخطر التصريحات التي صدرت عن شخصيات شيعية وأعطت دفعا قويا لزعم سعي الحكومة التي تمثل الشيعة عبر رئاسة الوزراء إلى تشييع السنة هو التصريح الذي أدلى به السيد مقتدى الصدر بتاريخ ١٦\أيار\٢٠١٢ والذي وجد ترحيبا واسعا من القوى والفعاليات السنية و تردد كثيرا في وسائل الإعلام العربية.

(٢) أطلق هذا الوصف لأول مرة في تظاهرات المدن السنية يوم ١٤\٥\٢٠١٣ واستمر ترديده على ألسنة سياسيين و شيوخ عشائر ورجال دين، لكن فكرة الإقليم كانت موجودة من بين أبرز الخيارات التي يُنادَى بها سواء في ساحات الاعتصام التي بدأت أواخر ٢٠١٢ أو قبل ذلك، بيد أن الوصف السابق يرمي إلى تحميل مسؤولية التقسيم على عاتق الحكومة العراقية باعتبارها حكومة شيعية.

ولعل هذا القول هو ما أخذ يتردد أخيرا أكثر من أية فترة سابقة، وبرز بقوة في الخطاب السني منذ عام ٢٠٠٩ مع ظهور دعوات بالإقليم السني على لسان رئيس البرلمان أسامة النجيفي وتصاعد إلى أن صار من مستهلكات الخطاب اليومي المعتادة في ساحات الاعتصام التي نظمها الحزب الإسلامي العراقي و مجاميع من الوجوه العشائرية في المنطقة الغربية نهاية عام ٢٠١٢ مضافا إليهم خليط من البعثيين والقاعدة اللذان يدفعان باتجاه خيار التمرد المسلح على الحكومة.. وبطبيعة الحال فإن تهمة تهميش الشيعة لغيرهم ناقشناها في مبحث "تهمة الطائفية وتهميش الآخر"، ونضيف أنه خلال السنوات القليلة الماضية أصبحت قضية تهميش المكون السني القضية الأكثر حضورا، ولكنها توسعت لتستقر في خطاب قوى أخرى غير السنة ما أعطاها بعض المصداقية في الإعلام العربي والعالمي، فقد انضم الأكراد وبعض القوى الشيعية التي تنتمي أصلا للتحالف الوطني على خلفية خصومتها السياسية مع المالكي إلى هذا الخطاب المبالغ فيه، والذي يبدو ظاهرا أنه يحصر المشكلة في قضايا جزئية وتفاصيل تتعلق بآليات التشارك في صناعة القرار التنفيذي لكنه في جوهره أكثر تعلقا بمشكلة قدرة السنة على التعايش مع واقع ما بعد التغيير السياسي في العراق، ففي الوقت الذي يفرض السيد أسامة النجيفي هيمنته على مجلس النواب و يوجهه بالاتجاه

الذي يلبي رغباته وأجندته السياسية يأتي الحديث عن تفرد رئيس الوزراء بالجانب التنفيذي للحكومة وضربه مبدأ المشاركة الوطنية وهو مبدأ قابل لتعريفات مختلفة هلامية وغير واضحة المعنى، الأمر الذي يركز من حقيقة أن الصراع صراع ذو أبعاد طائفية- سياسية يتصل بهوية الدولة و طبيعة المعادلة السياسية القائمة بعد سقوط البعث.

إن النقطة الثانية من النقاط الثلاث السابق ذكرها سنناقشها في المبحث الأخير من هذا الكتاب تحت عنوان " تهمة الارتباط بالأجندات الخارجية". ولننظر هنا في مسألتين، الأولى ترتبط بماهية الموقف السني من وحدة التراب العراقي، والثانية الآليات المفترضة للتقسيم من قبل الشيعة.

***

في صيف ٢٠٠٥ جرت محادثات بين الحكومة العراقية ويبدو أنها كانت ممثلة بأطراف من وزارة الدفاع بقيادة سعدون الدليمي وأطراف مثلت حركات التمرد البعثية والسلفية في محافظة الأنبار وكانت المفاوضات تهدف إلى وضع حد لأعمال العنف المسلح والإرهاب المستشري في المنطقة والذي يجري تصديره إلى مناطق أخرى أهمها العاصمة بغداد. وقد طرحت تلك الجماعات المسلحة شروطاً لوقف عملياتها كشف وزير الدفاع عن بعض

منها في لقاء عرضته قناة العراقية مع مجموعة من شيوخ ووجهاء مدينة سامراء. ومن أبرز تلك المطالب هو سحب القوات العائدة للحكومة المركزية لاسيما قوات الداخلية واستبدالها بعناصر من القوات العائدة لجيش صدام حسين وأن يشرف عليها ضباط من المنطقة هم أيضاً من المنتسبين للجيش السابق. كذلك يحرم على غير هذه القوات دخول المحافظة لأي سبب كان، أضف إلى ذلك فإن شؤون المحافظة تدار من قبل حكومة محلية تمتلك صلاحيات واسعة لا تنقضها أوامر مركزية وطالبوا كذلك بحل مجلس المحافظة واختيار أعضاء جدد وطالبوا بالتعويض عن كل الخسائر التي لحقت بهم بصرف مبلغ خيالي يكاد يعادل ميزانية الحكومة كاملة. وطلبات أخرى لم يفصح الوزير عن مضمونها. وقد تكفل السيد سعدون الدليمي بالتعقيب الشافي على هذه الطلبات إذ عبر عن استغرابه موجهاً خطابه لهم قائلاً: ... كيف تنادون من جانب بوحدة العراق وأنكم ضد الفيدرالية وضد التقسيم في حين تقدّمون مثل هذه الأمور التي لا تعني سوى خروج المحافظة عن سلطة الحكومة المركزية ولا تعني إلا تقسيم العراق!

ليس من الصعب معرفة أسباب ودوافع الإصرار على رفض الفيدرالية والإدعاء بكونها عامل تقسيم للبلد. فهذه القوى الرافضة لفكرة الفيدرالية ما زالت تراهن حتى الساعة على عودة البيان الأول للصدور وإمكانية القبض ثانية على زمام السلطة في

العراق بانقلاب عسكري بوجود الأمريكان بعد تغيير رأيهم نتيجة اليأس والإحباط من الاستمرار بمشروع الديمقراطية أو بعد خروجهم بالمراهنة على المليشيات المسلحة كأنصار السنة والجيش الإسلامي وجيش محمد والتوحيد والجهاد وغيرهم وتلقيهم دعماً من جهات وأنظمة معروفة. ويترافق هذا الطرح مع الدعوات المستمرة لإعادة الجيش السابق إلى الخدمة كونه جيشاً وطنياً. إن النظام الفيدرالي سيؤدي لا محالة عند تطبيقه إلى تبخر هذه الأحلام ويغدو من الصعوبة بمكان أن يتم فرض طرف ما بالقوة لسلطته وسطوته على العراقيين. فالحرص على وحدة العراق هو الحرص على وحدة الهيمنة والتسلط. إن التيارات القومية والبعثية وبقايا صدام من جهة والتنظيمات السلفية التكفيرية من جهة أخرى يشتركان في هذا الحلم ولكن يبدو أن الصداميين ذووا أفق أوسع من أحلام القاعدة. فحيث يطمح الأول إلى إعادة عقارب الساعة إلى الوراء بالمراهنة على تغيير دراماتيكي في السياسة الأمريكية يكتفي الطرف الثاني بحلم أموي متواضع تخضع فيه المناطق الغربية وبغداد إلى سلطة القاعدة وإقامة حكومة طالبان جديدة في الشرق الأوسط هذه المرة حيث الاقتراب من الأهداف الأمريكية وحيث تُسرق كل الأضواء التي تغطي عالم السياسة والإعلام وحيث تستمر حركة الجهاد عن طريق التسلل إلى مناطق الشيعة وضربهم باسم الله والدين

لدخول جنة مآدب الجائعين وجاء إعلام ما يسمى بدولة العراق الإسلامية ليؤكد هذا الحلم. تدخل عمليات التهجير المنظمة للشيعة من أطراف بغداد الغربية والشمالية وبعض مناطق الكرخ والدورة وما جاورها من مناطق في إطار رسم القاعدة لخريطة نفوذها المفترض حيث يمكن القول أن الخط الفاصل المتعرج إلى جنوب بغداد هو خط النار الذي تخطط القاعدة لإشعاله في أية مواجهة متوقعة بعد تهيأ ظروفها المناسبة.

إن المراقب المحايد لا يصعب عليه رصد حقيقة رغبة الأطراف والحركات السلفية والمتعاطفين معها من الساسة في أن تجعل خياراتها محصورة بين التوجهين السابقين اللذين أشرنا لهما. فإما الاطمئنان والأمل في حكم شمولي يقوم على أنقاض المشروع الأمريكي أو إخراج المناطق الغربية وأجزاء من بغداد ولاسيما أطرافها من تحت سيطرة الحكومة المركزية التي لا يتمتعون فيها إلا بأقلية لا تملك أثراً كبيراً في صياغة القرار أو الانفراد به ذلك أن النظام الديمقراطي لا يوفر لهم مثل هذه الرغبة ولا يحقق طموحاتهم بمثل هذا الانفراد. ثمة حالة جذبت الانتباه وقعت في أواخر عام ٢٠٠٥م وفي مدينة الموصل تحديداً على أثر رغبة وزارة الداخلية في تغيير مدير شرطة المدينة فكانت ردة الفعل على ذلك أن خرجت كل كوادر الشرطة وقوات الجيش والعشائر والمجموعات المسلحة وشيوخ الدين والأهالي وطلاب المدارس

وموظفي الدولة وكل العناترة في وحدة صف يغبطون عليها وهددوا بإسقاط المحافظة ـ وهي ساقطة بالفعل في أيديهم ـ كل ذلك لأن وزير الداخلي مارس حقه في تغيير أحد المسؤولين وهذا ما يتفق تماماً مع نوع النظام الذي ينادون به وهو النظام المركزي. وحدث ذات الشيء في مدينة سامراء أكثر من مرة. وأما إمارة الفلوجة فلها حكاية أخرى معروفة لا حاجة للخوض فيها.

مع كل هذه الحقائق على أرض الواقع وتصريحات المسؤولين في الأحزاب السنية والقومية التي أغلب كوادرها من أعضاء حزب البعث السابق فإن اتهام الشيعة بكونهم يسعون إلى تقويض الوحدة الوطنية وتقسيم البلد لا تنتهي ولا يتحرج أصحابها من ترديدها في كل مناسبة أو لقاء إعلامي يتبجحون فيه بوطنيتهم وحرصهم على سلامة وحدة الأراضي العراقية.

إن شكل الفيدرالية الذي يطرحه الجانب الشيعي هو من أجدر الأشكال بحفظ وحدة البلاد ذات التنوع القومي والمذهبي. حيث أنها قائمة على مبدأ توزيع الصلاحيات الإدارية بين المركز والإقليم وجرى تثبيت صلاحيات المركز بموجب الدستور. أما صلاحيات الإقليم فهي تتماشى مع جانب حفظ الخصوصية القومية أو المذهبية ولا تتعارض مع صلاحيات منحصرة بالحكومة كما هو نص الدستور في المادة (١١٧) فبدون هذا النوع من الإدارة لشعب متنوع قومياً ودينياً يجعل من المركز

حلبة صراع ونزاع بين تلك الهويات التي يريد كل طرف مراعاة خصوصياته الدينية والأثنية ما يجعل من القوانين عرضة للتبديل مع مجيء كل حكومة يكون لطرف ما كلمة أقوى من أطراف أخرى سبق لها أن امتلكت ذات الوزن والقوة. إن القوانين في أغلب هذه الحالات ستكون على طريقة «الخلطة» كما كانت عليه قوانين النظام السابق. إن قانون الخلطة وبعد مرحلة الانعتاق من سلطة النظام الشمولي له مردودات وخيمة حيث سترفض من جانب وتقبل من جانب آخر وتدفع بمجالس المحافظات إلى عصيان متكرر لها بما يعني بقاء حالة الضعف العام لسلطات المركز وعدم فاعلية القوانين التي تصدر من هناك. هذا الأمر نفسه وبمرور الوقت وتراكم الرفض والاعتراض سيؤدي إلى تفتيت الوحدة العراقية تفتيتاً حقيقياً تحاول الفيدرالية الإدارية تجاوزه والحد من تبعاته بل إلغائها تماماً. إن الأطراف المعارضة والمنتقدة للنظام الفيدرالي ـ من بين هؤلاء بعض الأطراف الشيعية ومجموعة من الباحثين والمحللين المستقلين ـ لاسيما في مناطق العراق غير إقليم كردستان بغض النظر عما سبقت الإشارة إليه من أطماع ونوايا، ترى ثمة نتائج تهدد الوحدة الوطنية العراقية وتقود إلى إشكاليات عدة ويمكن حصر الاعتراضات والنقود بما يلي مع طرحنا لمناقشة سريعة لكل منها:

**أولاً**: إن الفيدرالية المقترحة قائمة على أساس طائفي فهي

تقترح قيام فيدرالية للشيعة وأخرى للسنة وهذا يقود بشكل حتمي إلى إلغاء للهوية الوطنية وتأكيد هويات طائفية تترسخ وتغدو واقعاً له عواقبه الوخيمة. فالتجارب الفيدرالية في أغلب الدول المتقدمة غير قائمة على مثل هذا الأساس كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وسويسرا والأرجنتين وغيرها من الدول الأوروبية.

مناقشة: يبدو واضحاً أن المنظرين لهذا الرأي قد غابت عنهم حقيقة بسيطة هي أن الدفاع لقيام الفيدرالية يتمثل بسد الباب نهائياً على عودة الدكتاتورية لطبيعة التجربة العراقية التي تغذيها الانقسامات القومية والطائفية، ثم إن هذا التقسيم الطائفي إذا كان المقصود منه تجلياته السياسية فهي واقعة أصلاً مع وجود الحكومة المركزية وإن كان القصد التقسيم الديموغرافي فهو الآخر واقع ملموس وهنا يبدو أن العلاج للتطيف واحد في الحالتين فديمومة فدراليا لها فرصة تطابق فرصة ديمومته الحالية مع وجود المركزية.

ثم إن هذا الانتقاد قائم على أساس فهم الفيدرالية كونها تقسيما والمطالبة منحصرة في الواقع بفدرالية إدارية يطالب على الأقل بترسيخها كحق مشروع للشعب العراقي بمختلف مكوناته، وشخصياً أرى من الأفضل دراسة الظروف دراسة جدية وعميقة قبل المبادرة إلى التطبيق خشية من فشل التجربة وظهور معوقات لها في الواقع ثمة بوادر غير محمودة.

مناقشة: يبدو واضحاً أن المنظرين لهذا الرأي قد غابت عنهم حقيقة بسيطة هي أن الدافع لقيام الفيدرالية يتمثل بسد الباب نهائياً على عودة الدكتاتورية لطبيعة التجربة العراقية التي تغذيها الانقسامات القومية والطائفية، ثم إن هذا التقسيم الطائفي إذا كان المقصود منه تجلياته السياسية فهي واقعة أصلاً مع وجود الحكومة المركزية وإن كان القصد التقسيم الديموغرافي فهو الآخر واقع ملموس وهنا يبدو أن العلاج للتطيف واحد من الحالتين فديمومته فدرالياً لها فرصة تطابق فرصة ديمومته الحالية مع وجود المركزية.

**ثانياً**: إن الوضع الحالي غير مهيأ لقبول الفيدرالية حتى ضمن نطاق الإقليم الواحد. إذ أن تعدد الأحزاب واختلاف الأجندات لكل منها مع وجود بعض المليشيات المسلحة سيؤدي إلى احتراب داخلي على سلطة الإقليم ويكون ما هرب منه المؤيدون للفيدرالية لتجاوز الاختلافات والصراع قد ذهبوا إليه عن طريق الفيدرالية نفسها والتجربة الكردية دليل ساند لهذا التوقع.

مناقشة: بالرغم من أن مؤيدي الحل الفيدرالي لا يلحون على تطبيقه في الوقت الحاضر وهم مرنون في هذا الجانب وجلّ ما ركزوا عليه هو الضمانة الدستورية لهذا الحق فإن القول بكون الفيدرالية ستؤدي إلى حرب أهلية داخل الإقليم الواحد وجعل الحرب بين الحزبين الكرديين دليلاً على ذلك أمر مبالغ فيه بل أن

الإشكال برمته يعدّ مما يصحّ احتماله في أية بقعة من الأرض وفي أي كيان سواء كان إقليماً أو دولة. إذ لا يخلو أي كيان سياسي من اختلاف بين مكوناته ولابد من طموح لكل طرف في وصوله إلى السلطة ولكن ما هي المرجحات والأسباب الموضوعية التي تقطع بأن هذا الأمر لن يتخذ طريق التنافس الحر والسير في مسلك الديمقراطية وأن الاحتكام إلى السلاح هو ما يدور في خلد الأحزاب السياسية الشيعية أو غيرها في إقليم من الأقاليم ولو فرضنا إمكانيته فإعطاء سلطات واسعة للمحافظات وهو الحل المقابل المطروح لا يسقط الفرض من الوجود فسلطة المحافظ هي الأخرى قابلة لأن تكون مورد نزاع مسلح. وإذا كان من حق لهؤلاء أن يتشاءموا في نظرتهم هذه فلغيرهم نفس القدر من الحق في أن يتفاءلوا في مقابل ذلك. على أن هذا التوجس يبدو واضحاً لدى غير الشيعة وربما لهم الحق في ذلك حيث أن لمنطقة الغربية بالفعل غير مستبعدة عن وقوع مثل هذا التناحر الداخلي إذ أن الطرفين الرئيسيين الآن وهما السلفية «فكر أصولي» والبعثية «فكر علماني» طرفان يتقاطعان في كل أسسهما الفكرية ويمثلان إيديولوجيتين متضادتين وتلاقي المصالح مجرد صدفة محضة قادت لها الأقدار تنتهي بانتهاء هذه المرحلة الراهنة وخصوصاً بعد تحقق الضمان الكامل للشيعة لحقوقهم.

ثالثاً: طرح بعض الدارسين في مراكز البحوث الأمريكية رأيه

في هذا الصدد بالقول: إن الفيدرالية إذا ما نشأت في الوسط والجنوب فهذا يعني احتكار الموارد والثروات بيد الشيعة وعندها سيجد السنة أنفسهم مضطربين إلى الذهاب إلى الحرب. إذاً فالفيدرالية ستؤدي إلى حرب أهلية وليس العكس من القول بأنها ستخفف وطأة المعاناة الأمنية وتفك عقدة الأزمة المستعصية وأعمال العنف المتواصلة.

**مناقشة**: إن مسألة توزيع الثروات قد تمّ حلها في الدستور العراقي ومعروف أن تلك الثروات المشار إليها تتعلق أساساً بالنفط والغاز وقد نصت المادة (١٠٨) على أن النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات وفي المادة (١٠٩) ثمة نص على التوزيع العادل لهذه الثروات بين السكان في جميع أنحاء البلاد. وعليه فمثل هذا الرأي لا يستند إلى أي أصل اللهم إلا إذا كان الأمر متعلق بنظرة تحلل الواقع من زاوية رفض السنة لمبدأ التوزيع العادل لثروة البلاد النفطية وهذا بحث آخر.

**رابعاً**: أشكال البعض ومنهم محمد هارون وهو قومي وبعثي سابق على أن قيام فيدرالية في العراق بهذه الطريقة حيث يريدها طرف ويرفضها آخر أمر غير ممكن وهو خلاف القانون الدولي الذي ينص على وجوب استفتاء الطرفين الراغبين في دخول عملية الفدرلة.

مناقشة: بالرغم أن أياً من الدول التي قامت على أساس النظام

الفيدرالي لم تلجأ إلى بنود هذا القانون الدولي فإن أهم ما يلاحظ على هذا الإشكال المطروح هو أن الدستور العراقي أغنى عن مثل هذا الاستفتاء حيث صوتت عليه غالبية الشعب العراقي بمختلف مكوناته القومية والمذهبية. وكان واضحاً في هذا الدستور أنه يقر نظام الفيدرالية كحق للجميع في المادة (١١٤) إذ نص على أن لكل محافظة أو أكثر حق تكوين إقليم بناءً على طلب بالاستفتاء عليه.

**خامساً**: إن الفيدرالية وإن قُبِلت من حيث المبدأ إلا أنه لا يمكن قيامها في ظل الاحتلال لأن ذلك سيؤدي إلى تقسيم البلاد.

مناقشة: لاشك أن القول بأن الفيدرالية ستؤدي في ظل الاحتلال إلى التقسيم مبني على رغبة الطرف المحتل بتقسيم العراق. ومعلوم أن الاحتلال مرّ على وجوده في العراق ثلاثة أعوام فلو كانت مسألة التقسيم تقع ضمن أندة هذا الاحتلال وتلبي مصالحه الإستراتيجية لأمكن تنفيذ مشروعه دون الحاجة إلى انتظار قيام الفيدرالية أو أقدم على تنفيذها وجعلها أمراً واقعاً منذ البداية وهناك ما لا يحصى من الوسائل والطرق التي تفضي إلى جعل هذا التقسيم واقعاً على الأرض. لاسيما وأن عامل الزمن بالنسبة للإدارة الأمريكية على غاية من الأهمية فلماذا كل هذا الانتظار إلى وقت غير معلوم بشكل يقيني فضلاً عن القول بحتمية وقوع النتيجة المتوخاة وهي التقسيم عن طريق الفيدرالية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى قد يرى البعض عكس ذلك تماماً. إذ يمكن التأكيد على أن قيام الفيدرالية في ظل الاحتلال الأمريكي أفضل من عدم وجوده وربما في بقائه ضمانة لعدم خروج الفيدرالية عن حدها المرسوم لها وانقلابها من عامل وحدة إلى عامل تقسيم وتجزئة. من يرى هذا الرأي يعززه لحقائق والحجج التالية:

**أولاً**: إن ثمة أطراف داخلية رافضة للنظام الاتحادي الفيدرالي وخاصة في المنطقة الغربية وبدون وجود قوة راعية وضاغطة تكفل للعملية مضيها بسلاسة ودون معوقات تكون الأمر مفتوحة على كل الاحتمالات غير المرغوبة خاصة مع غياب قوة أمنية وعسكرية قوية قادرة على إيقاف كل من يتجاوز حدوده ويحاول الإساءة ويتوخى العرقلة لهذا المشروع.

**ثانياً**: إن أغلب الدول الإقليمية تتحفظ تحفظاً واضحاً على قيام فيدرالية في العراق والقوة المحتلة تمثل قطباً عالمياً مؤثراً لها أن تقنع هذه الأطراف وتمارس ضغوطاً عليها باتجاه قبول الواقع العراقي الجديد والتعامل معه بإيجابية وتهدئة مخاوفها في هذا الجانب وهذه التهدئة سيكون لها أثرها بخلاف ما لو صدرت من أطراف عراقية. بدون هذا الضغط فإن هذه الأطراف سوف تضع العراقيل تلو العراقيل في سبيل إجهاض وتخريب نقلة فريدة من نوعها في المنطقة كما تمثله الفيدرالية.

**ثالثاً**: الحقيقة الساطعة في النظام العالمي الجديد ذي القطب الأوحد وما يفرزه التفرد الأمريكي من معطيات تدفعنا إلى التعويل على كسب المشروعية الدولية والأممية للنظام الفيدرالي في حالة دخول الأمريكان أو إشرافهم المباشر على هذه الخطوة ومن خلال الثقل الأمريكي يتم كسب الاعتراف الدولي الأوروبي خاصة. وهذا على خلاف ما لو لم يكن لأمريكا تواجد مؤثر في العراق إذ قد لا تتحمس الولايات المتحدة نفسها للقضية لحسابات معينة خاصة ومنها خشية النفوذ الإيراني في الجنوب والطالباني في المنطقة الغربية، أما في حالة تواجدهم فالأمر سيكون أقل حساسية من الطرف الأمريكي فهو يشعر بكونه راعياً مميزاً وكافلاً للعملية برمتها وقادراً على التعامل من طوارئ الأحداث.

**رابعاً**: إن الأطراف الحزبية والمليشيات في المناطق الغربية وكذلك بعض المناطق الأخرى قد تدخل في حالة شعورها بكونها في مأمن من قوة عسكرية تتعامل بحزم مع تلك الأطراف لتحويل الإقليم إلى محمية خاصة بها ومالكة لشؤونها ما يعني تحول العراق إلى مقاطعات حزبية وإمارات متناحرة مع بعضها البعض كما كان الحال في أفغانستان.

لهذا يمكن القول أنه لتجاوز مثل هذه الاحتمالات غير المستبعدة يكون خيار قيام الفيدرالية مع وجود القوى المحتلة أفضل من قيامها بعد جلائها. لأن التجربة التاريخية في الدول التي

انتقلت من النظم المركزية إلى النظام الفيدرالي أكدت أنه لابد من وجود قوة راعية لمثل هذا الانتقال ضمانة لعدم تحول الفيدرالية إلى وبال على الناس والمجتمع وتعد مغامرة محفوفة بالمخاطر، بمعنى أن التحول لا يتم في حالة الضعف والفوضى وإلا كانت الفيدرالية جزءاً منهما بل في حالة توافر قوة راعية ضامنة كما قلنا.

**خامساً**: لا توجد حاجة للفيدرالية إذ يمكن التعويل على الحكومات المحلية بإعطائها صلاحيات واسعة ومجال للتصرف ضمن نطاق المحافظة وتبقى الحكومة المركزية متمتعة بقوتها ونفوذها الضامن لوحدة البلاد.

**مناقشة**: إن هذا الرأي وإن كان مقبولاً ومعمولاً به في بعض البلدان إلا أن المشكلة فيه عراقياً هو بقاء سيطرة المركز على المحافظات وصلاحيات هذه الأخيرة تقررها ولاشك الحكومة المركزية ما يعيدنا إلى المربع الأول حيث هواجس الانقلابات والتوزيع غير العادل للثروة والدعم الحكومة وإمكانية عودة الدكتاتورية وحيث لا توجد أصلاً ضمانة على التزام كل حكومة بمنح المحافظات حرية واسعة في التصرف وعلى فرض وجود مثل هذه الضمانات فإنه مع واقع تغيير الحكومات وتزايد قوة المركز تبدو ضمانات غير عملية. والقوة هنا عنصر هام في تطبيق أي قانون والالتزام به وهي ماحقة لكل ضمانة تعطى. هذا من جانب ومن جانب آخر فإن الواقع الحالي أثبت أن كثير من

المحافظات التي تمتعت بصلاحيات واسعة مقارنة بما كان سائداً من قبل قد عجزت عن النهوض بواقعها لقلة الإمكانيات وانتظار مكارم الحكومة ودعمها. هذا العجز والضعف تقوم الفيدرالية بتداركه ضمن كيان مؤقلم تتظافر فيه إمكانيات أكثر من محافظة وتتعاضد فيه الطاقات والكفاءات. على أن الأمر أكثر أهمية هو انتظار تحسن الأوضاع في كل مدن ومحافظات العراق ليتسنى للحكومة أن تتعامل مع أية محافظة على صعيد البناء والأعمار وغيرهما دون أن توجه إليها الانتقادات بالمحاباة والتفضيل وتقديم هذا على ذاك. الأمر الذي يعني أن يتأسى أهل الناصرية مثلاً بصير أيوب إلى أن تهدأ مناطق الرمادي وديالى وبيجي والضلوعية وهيت والقائم وبعض مناطق بغداد التي لا يلوح أي أفق زمني لاستتباب الأمن فيها ما دامت العمليات الإرهابية في أساسها قائمة على بعد إيديولوجي ديني وآخر سياسي شعاره الحكم المطلق أو الموت المطبق.

**سادساً**: لا يوجد اعتراض على الفيدرالية كونها نظام إداري أثبت نجاحه في تجارب عالمية كبرى وعديدة ولكن الخوف من مؤامرة إيرانية مع بعض الأطراف الشيعية تهدف إلى فرض حكومة ثيوقراطية شيعية على الجنوب مقدمة لإلحاقه بإيران الأمر الذي يعني فوق أنه تقسيم واستيلاء على جزء من البلد تهديداً لمصالح الدول الإقليمية والدولية.

**مناقشة:** إن هذا الاعتراض يعبر كما هو واضح عن مخاوف مفترضة لا يملك القائلون بها دليلاً على إثباتها. واليعة العراقيون ليسوا سذجاً إلى هذه الدرجة التي يفكرون فيها بعمل من هذا النوع يعلمون تماماً أنه لن يرضي الدول الكبرى ولا دول المنطقة وهم جروا في تعاملهم السياسي بروح الواقعية والموضوعية، وإذا ما وقع مثل هذا الأمر فلن يكون مختلفاً عن غزو صدام للكويت خصوصاً مع استحكام الخلاف بين إيران والغرب لاسيما أمريكا فيصبح التفكير في هكذا رغبة مقدمة لإلقاء اليد في تهلكة لا تأتي بمنفعة تذكر على الطرفين «المتآمرين». فضلاً عن ذلك فهو اتهام ينطوي على تجريد الشيعة العراقيين من أي وازع وطني وتغليب لمصلحة دولة وإن تكن جارة وصديقة على حساب مصالحهم الوطنية. فأي وزن لهم بعد تحقق فرضاً مثل هذا الإلحاق بدولة مترامية الأطراف ذات إمكانيات هائلة كإيران! على أن نفس هذا التشكيك يحق لهم أن يتهموا به الآخرين دون استثناء. أضف إلى ذلك أنه لم يؤثر في تاريخ الشيعة كما لم يسمع من الجانب الإيراني أن ثمة فكرة من هذا القبيل طرحت ذات يوم أو فكر أحد في طرحها. على أن هذا كله يمكن أن يجد له مكاناً في الذهن فيما لو كانت الفيدرالية على غير الوصف الذي يطالبون به وهو الفيدرالية الإدارية وإن اكتست بطابع جغرافي التي ترسخ جزيئة الجنوب والوسط من الدولة العراقية. فترى تحت أي مسوّغ أو

حجة يمكن لهم الانسلاخ من العراق والتحاقهم بإيران وهم الذين قاوموا رغبة الأكراد في إدراج حق تقرير المصير في الدستور العراقي! ... إنها مجرد أوهام لا تدور للأسف إلا في ذهن المتخندقين بالطائفية البغيضة والقومية الرعناء.

# الخاتمة

رغم أنني على المستوى الشخصي لا أرى وحدة الأرض على حساب الإنسان شيئاً تقرّه أخلاق أو أعراف أو شرائع. فالعراق بلد مصطنع حددته اتفاقات دولية وجرى بصفقات سياسية لم يكن للعراقيين أي رأي فيهما. فالاستعمار البريطاني والفرنسي أسهماً في رسم حدود كل أقطار الشرق الأوسط تقريباً وبالإضافة إلى ما فعله الإيطاليون والأسبان في المغرب فإن العرب لم يرسموا خطاً حدودياً واحداً على خريطة الوطن العربي اللهم إلا ما كان بين السعودية واليمن. لقد كان العربي في المغرب ينتقل إلى البصرة دون أن يشعر أنه تحول من مواطن مغربي إلى مواطن عراقي ـ لأن المواطنة لم يكن لها مفهوم في ذهنه على الإطلاق ـ فالعراق لا يعني أكثر من أسم لأرض معينة، إن الأمر يشبه من يذهب إلى النجف قادماً من العمارة مثلاً لا يشعر بفارق كبير ولو طاب له المقام لأقدم على بناء بيت له وأستقر في جوار الإمام علي. إن الأقطار العربية كانت لا تختلف عن المدن أو القرى ولا تملك مفهوماً أو

بعداً كالذي انغرس في الذهنية العربية في نهاية القرن التاسع عشر. إن أصالة الجغرافية المحددة لوجود تاريخي لا تمثل أصالة الوطن بمفهومه الذي يقع موضوعاً لهذا الدليل الجغرافي، فالوطن روح تنبض في قلب من ينتمي إلى أرض ما وليس العكس، وهي روح مستوردة لا تملك قداسة مقطوعاً بها. إن هذا هو رأيي الشخصي وإذا كان التقسيم كفيل بحل مشاكل يعاني منها المواطن العراقي فلا يوجد مانع من تبنيه. أقول بالرغم من ذلك فإن الشيعة العراقيين لم ينادوا يوماً ما بتقسيم العراق ولم يطرحوا فكرة من هذا النوع رغم أن الكثير من الطوائف والأقليات التي تعرضت إلى أقل من عشر ما تعرض له شيعة العراق كانت تطالب بالانفصال وحق تقرير المصير ويواصل بعضها النضال المسلح لأجل هذا الحق. كالأكراد في تركيا وإيران والعراق والقبارصة والألبان ومجموعة من قبائل البربر في الجزائر ومثلها في الصحراء المغربية المتمثلة بجبهة البوليساريو التي شكلت جمهورية غير معترف بها دولياً والأقلية المسيحية في جنوب السودان والجيش الجمهوري الايرلندي في المملكة المتحدة الذي تؤيده قطاعات واسعة وبعض الأقليات في دول شرق آسيا والشيشان في الاتحاد الروسي وعشرات الأمثلة في مختلف بقاع العالم. من هنا فتهمة السعي إلى تقسيم العراق وإلصاقها بالشيعة تهمة باطلة لا تستند إلى أساس يذكر. وهم بهذا يضربون مثلاً رائعاً في الصبر والحرص

على الوحدة الوطنية قلّ نظيرها ويستحقون عليها الإطراء والإشادة بدل الاتهام والتشويه الظالم الذي ما انفك يلاحقهم بمناسبة وبدونها.

ما يلاحظ فيما يكال من اتهامات للشيعة العراقيين أنها كانت في أغلبها الأعمّ بدوافع سياسية. ولاشك أن حملات الاتهام ستزداد شراسة وقوة كلما اقترب الشيعة من القضايا السياسية أو دخلوا طرفاً فيها. خذ على سبيل المثال تهمة أعجمية الشيعة. انطلقت هذه الفرية في أول أمرها بقوة على يد سكرتيرة المندوب السامي البريطاني المس بيل فقد وصفت الشيعة بالأغراب بعد قيامهم بثورة العشرين وراح يردد ذلك بعض السنة ممن تعاملوا مع الإنكليز مثل عبد المحسن السعدون ومزاحم الباججي الذي يقول إن الحركة الحالية ـ يقصد ثورة العشرين ـ ليست حركة عربية خالصة بل إنها اختلط بها عنصر أجنبي ويقصد بالعنصر الأجنبي بعض العلماء الذين قادوا حركة الجهاد ضد الإنكليز وكانوا يحملون أسماء وألقاباً إيرانية[1]. وقد مرّ علينا أن رمي الشيعة بالرفض أو الترفض إنما كان بسبب من رفضهم للحكومات المستبدة ودخولهم في حلبة السياسة كمعارضة وباستمرار هذا الرفض أخذ المفهوم بعداً آخر حيث أسهمت

(١) للإطلاع على مزيد من النصوص والتفاصيل يراجع: صدام وشيعة العراق، د. سعيد السامرائي، ص ٢٦.

وسائل الدول الإعلامية ومنابرها وأقلامها المأجورة بتعريفه على أساس كونه رفضاً لمبادئ الإسلام لا رفضاً للسلطات المستبدة المضطهدة، أما تهمة الإرهاب والتطرف وما إلى ذلك من مدعيات باطلة فهي معروفة النوايا مكشوفة الدوافع. ويمكن القول أنها في ذاتها تمثل ردة فعل عكسية للتسامح الشيعي. وهنا يجدر التنبيه إلى حقيقة يجب عدم إغفالها. فبالرغم من أننا أشرنا في مواضيع سابقة إلى التعصب المذهبي الذي ساد العراق في فترات من تاريخه. إلا أن هذه الروح العصبية قد خفت وطأتها في أواسط القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وهي فترة جديرة بالدراسة من قبل الباحثين للوقوف على الأسباب والعوامل التي قادت إلى اعتدال الطرفين وتراجع النعرة الطائفية. وكان التسامح الشيعي ذا دور مؤثر في خلق تسامح سني في الجانب الآخر. وقد بقيت آثار من هذا التسامح والاعتدال بادية حتى وقت متأخر مع التنبيه إلى أنه لا يحسن المبالغة في هذه الظاهرة وإعطائها حجماً أكبر من حجمها المعقول والواقعي. إن أهم ما يسجل في هذا الجانب أن الفكر التكفيري لم يلحظ له مكان في المؤسسة الدينية الشيعية والسنية في العراق خلا بعض علماء السنة الذين أُغرِموا بالمذهب الوهابي كالآلوسي وأمثاله. إن ما يعرف بحركة التنوير أو التجديد التي قادها رجال من أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبدة والكواكبي وغيرهم لم تجد صداها في العراق إلا في المؤسسة

الحوزوية الشيعية فيما اتخذت الجهات الدينية السنية موقفاً مناوئاً منها وناصرت الانغلاق والتعصب العثماني. سار العلماء الشيعة في طريق التحديث والتجديد وأبدعوا إضافات معرفية لها وزنها كالذي أنتجته عقلية الشيخ محمد النائيني في كتابه «تنبيه الأمة وتنزيه الملة». أسهمت هذه الحركة المتفاعلة مع حركات التحديث في مصر وأقطار إسلامية أخرى بإنتاج عقلية منفتحة مستوعبة للآخر بعيدة كل البعد عن منهج التفكير والتعزيرات وإقامة الحدود ولهذا لم يعد مستغرباً أن نرى عالماً دينياً أصبح مرجعاً مهماً للشيعة في فترة ما كمحمد سعيد الحبوبي ينشد أشعاره المتغزلة بأسماء لبعض النساء وخمرياته التي ذاعت على الألسن ولا يجد المرجع الشيعي الكبير أبو حسن الأصفهاني حرجاً في إبداء إعجابه بشعر الجواهر وقراءته رغم أن فيه الشيء غير القليل مما يثير حفيظة رجال الدين والحوزة العلمية خاصة بل لديه قصائد هاجم فيها الحوزة ورجالاتها. لقد أثر هذا التوازن والاعتدال في الطرف السني فأظهروا تسامحاً قريباً أو مماثلاً في مواضيع ومواقف مختلفة تدل على البعد عن التعصب والتشنج وربما مثل كتاب داعي الرشاد لإبراهيم الراوي ثمرة تكاد تكون يتيمة في هذا المسار. ولكن الأمر لم يطل والسبب السياسي بالطبع والتمعن في مجرى الأحداث يؤكد هذه الحقيقة. وقد انتهت الأمور في عهد صدام إلى ترسيخ الإرهاب الشيعي المزعوم والتطرف الذي ألصق

بهذا المذهب وإن لم يُستعمل هذا الاسم أعني الإرهاب في الخطاب العدائي الصدامي والبعثي ولكن شاعت أوصاف أخرى دفعة واحدة تؤدي ذات الغرض من قبيل العدائية والتخريب والتعصب والتطرف والتخلف والعمالة والخيانة والشعوبية وكره العرب والتآمر والقيام بمجازر مزعومة وغيرها وهي بمجملها صفات الإرهابي الذي لا يشك أحد الآن أنه أصبح مفهوماً اصطلاحياً لتأدية جملة معاني كريهة دفعة واحدة. وهذه التهم الباطلة ألصقها صدام بالشيعة مباشرة في أكثر من مناسبة ولاسيما في سلسلة مقالاته التي نشرت في جريدة الثورة عقب الانتفاضة الشعبانية التي عمت أغلب مدن العراق الجنوبية والوسطى[1].

كان النظام قد أفلح إلى حد غير قليل وفي مراحل معينة في رسم الصورة التي يريدها هو للمعارضين له ولاسيما الذين يجاهدون بالفعل بين قصب وبردي الأهوار أو الذين اتخذوا من الجبال والكهوف قلاعاً ومراكز لانطلاقهم ضده. فقد صوّر المجاهد كوحش كاسر يخشى بعض العراقيين البسطاء والمخدوعين بزيف النظام أن ينطّ عليهم من بين الجدران. إنه إنسان همّه تخريب البلاد وإقلاق العباد ولا يتورع عن فعل أي شيء في سبيل إيقاع الأذى بالشعب وفي سبيل الأجنبي الإيراني تحديداً، هذا رغم أن المقاومة

(١) المصدر السابق، حيث تناول المؤلف في كتابه الرد على مقالات صدام ومناقشة تخرصاته وأراجيفه ضد الشيعة لاسيما في الجنوب.

الشيعية للنظام لم تعمد إلى وسائل وأساليب تلحق أي ضرر بالمواطن أو البنى التحتية للبلاد وأغلب هذه الأساليب ميسورة وليست معجزة من المعجزات. كانت خطة النظام في ذلك قد بدأت في وقت مبكر من أيام ما يعرف بأبو طبر حيث رسمت الصورة المفزعة التي يراد أن تمثل حقيقة كل من يناوئ النظام وتنطبع في أذهان الناس. فالخوف هنا في فكرة صدام سلاح ذو حدين باتجاه واحد، الخوف الذي أراد أن يسكن قلوب الناس من بطشه وعنفه والخوف من المعارضين المتوحشين. بعد إخفاق الانتفاضة الشعبية في آذار عقب حرب الكويت وانهزام جيش حارس البوابة الشرقية ونتيجة الوحشية المفرطة في قمعها كان لابد من ربط يضطر إلى إقراره المنطق المجرد في أذهان الناس بين درجة تلك القسوة الصدامية وعنف المقاومة التي أبدتها قوات شعبية غير منظمة. الأمر الذي ساعد النظام على إكمال ملامح تلك الصورة على الجانبين. لهذا لم يعدم المواطن العراقي أن يجد صديقه يهمس له بأن هؤلاء المنتفضين أسهموا في تخريب المدن ودفعوا بالطاغية إلى استخدام كل أدواته القمعية. لم تكن هذه القناعة لتزاحم بأية صورة قناعة هذا المواطن نفسه بأن الصراع كان بين حق وباطل لا يختلف على معرفتهما عاقلان. ولكن هذا التهامس لم يدم طويلاً وسرعان ما زال بزوال ضغوط المرحلة وآثارها النفسية لأن ساحة المنتفضين خالية من الإرهاب بالفعل

ولم تشبها ملامح التوحش التي أراد صدام إقناع الناس بها. هذا من جهة ومن جهة أخرى فيبدو أن رغبة النظام في الانتقام والتنكيل أفقدته السيطرة على مشروعه التشويهي. فبعد اعتقال آلاف العراقيين واختفائهم لم يكن الكثير من ذويهم ليتصور بأن إجرام صدام سوف يصل حدّ قتل كل هؤلاء وطمرهم كما تطمر النفايات في مقابر جماعية. كان أحد الشيوخ الطاعنين في السن من أبناء مدينة سوق الشيوخ متفائلاً بعودة ثلاثة من أبنائه وأكثر من عشرين فرداً من أقربائه وحين يُسأل عن سبب هذا التفاؤل يردّ بالقول أن المعتقلين من عشيرته بلغوا خمسين ومن عشيرة فلان سبعين ومن ثالثة عدداً أكبر وهكذا ثم يردف ذلك بلهجة استغراب: هل يتصور أحد أن الحكومة ستعدم كل هؤلاء ... مستحيل!! بل يمكن القول أن هذا الشعور لم يكن خاصاً بالطبقة البسيطة بل حتى المثقفين والمعنيين بالشأن السياسي إذ يبدو أن إجرام وإرهاب الطاغية مصرّ على أن يكون خارج نطاق المتصور ولا يمكن لأحد أن يخضعه للتوقع والتخمين. يقول جعفر الحسيني في كتابه البكر على حافة الهاوية «... ثمّ أصدر قانونه ـ أي صدام ـ الشهير في ٣١ آذار ـ ١٩٨٠ بإعدام كل من ينتمي إلى حزب الدعوة الإسلامية أو يعمل لتحقيق أهدافه تحت واجهات أو مسميات إعلامية أخرى. وهو القانون الذي وضع كل من تعتقله الدولة تحت رحمة المقصلة. كنت أتصور وربما تملك الجميع

هذا التصور أو هذا التمني بأن صداماً سيكتفي بإعدام أفراد قليلين وسيطلق سراح الآخرين بعد أن يعتقد بأن الأمر قد استتب له تماماً ولكن للأسف جاءت الأحداث لتخيب ظن الجميع»[1].

ثمة مفارقة يجدر الحديث عنها، ففي الوقت الذي نرى سيول التهم تتلاحق ولا تكاد تنتهي بحق الشيعة في العراق من تيارات واتجاهات معينة فإن بعض هذه التهم يتحول نقيضاً إلى تهم أخرى من تيارات واتجاهات غير الأولى. من هذه التهم تلك التي ترتبط بموضوع الديمقراطية إذ يرى العلمانيون والليبراليون وغيرهما أن شيعة العراق يسبحون في فلك الحلم الإيراني وتجربة الثورة الإسلامية. فهم لا يقرون بالديمقراطية كمبدأ له أن يرتب الأوضاع المحتقنة في البلاد بوصفه خياراً استراتيجياً. كان التشكيك يتزايد يوماً بعد آخر قبل سقوط النظام بحقيقة قبول الأحزاب والتيارات الشيعية للتعددية والديمقراطية وساعد على ذلك طبيعة الخطابات السياسية ـ التي كانت في واقع الأمر تقتضيها طبيعة المرحلة ولأسباب لا يسعنا ذكرها هنا ـ الصادرة من بعض الجهات الشيعية المعارضة حيث لا وجود للآخر في بعض هذه الخطابات وبل وبدا للبعض أن المرجعية الدينية الإيرانية تبدو هي ذاتها المرجعية الحزبية للمعارضة الشيعية. ولئن

(١) على حافة الهاوية ـ جعفر الحسيني، ص ٣٣١.

خفت هذه الهواجس نوعاً ما بعد عقد عدة مؤتمرات في نهاية التسعينات وقبيل إسقاط النظام على يد القوات الأمريكية لاسيما في لندن وصلاح الدين إلا أن مخاوف الجهات العلمانية بقيت تؤرق أصحابها. ويبدو أن ذلك نابع من اليقين بإفلاس شبه كلي لهذه القوى في الشارع وأن التيار الإسلامي هو الأكثر بروزاً وتأثيراً لعوامل ودواعي متعددة. وأما بعد سقوط النظام فلم تختف تلك الهواجس والمخاوف بل اتخذت شكلاً آخر تمثل في الخشيَة من أن تكون الديمقراطية حصان طروادة في الوصول إلى السلطة والتشبث بها وعدم التنحي عنها. بدأ التفكير الأمريكي ـ العلماني في كيفية التعامل مع هذا الخطر وكأنه واقع حال. فكانت الخطوة الأولى هو أن يتسلم أياد علاوي رئاسة أول حكومة انتقالية بعد حلّ مجلس الحكم ليكون ذلك مدعاة لاطمئنان العلمانيين من جهة واختباراً لنوايا الأطراف الشيعية الإسلامية ومعرفة مدى راديكاليتها من جهة أخرى. وكانت نتيجة التجربة هي أن تياراً واحداً يتمتع بفكر راديكالي كما تم وصفه ولابد من تصفيته من الساحة، إلا أن الفشل ألم بعملية التصفية والإلغاء لأن هذا التيار كان أكبر من أن تتمّ تصفيته بسهولة ولأن خطاب زعاماته لم يتجه صوب المناداة بدولة دينية وإن عارض العلمانية بقوة وبدا الإلحاح على الوحدة الوطنية سمة مميزة له ونفس هذه الدعوة تشير إلى عدم السعي وراء مشروع مخيف للأمريكان

والعلمانيين والأحزاب اليسارية وبعض الأحزاب الدينية أيضاً.

جرى ذلك كله والأحزاب الشيعية كما هو الشارع الشيعي والمراجع الدينية البارزة لا تنفك تؤكد على أن الديمقراطية خيارها الأوحد وأن القول بولاية الفقيه والحكومة الدينية لا تدور في خلدهم لأن واقع العراق غير واقع الجمهورية الإيرانية. إن التاريخ ليقف إلى جانب الشيعة في كونهم دعاة للديمقراطية والتعايش مع الآخر وبعدهم عن التفكير الثيوقراطي. فهم كل حركاتهم وانتفاضاتهم لم يرفعوا شعار الدولة الدينية. لم يحدث هذا في ثورة العشرين التي تزعمتها مراجعهم ولا في الحركة الاستقلالية عام ١٩٢٤م كذلك الحال في الانتفاضة التي قادها الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء ضدّ الأتاتوركية إذ لم يُطرح مشروع الدولة الإسلامية الدينية في العراق وإنما «دار المشروع السياسي حول قيام دولة عربية وطنية يرأسها ملك عربي مسلم مقيد بمجلس تشريعي أو دعوة إلى نظام ديمقراطي برلماني»[1].

لا أعتقد أن نهجاً استمر أكثر من ألف وأربعمائة عام سينتهي في يوم قريب. فقد اعتاد الشيعة أينما وجدوا وكيفما تصرفوا أن تُختلق ضدهم الاتهامات وتلفق على كل المستويات التي يتعاطون معها. وهم مع كل انفتاحهم وتسامحهم مع الآخر مذهبياً كان أو

(١) دولة الاستعارة القومية ـ حسن العلوي، ص ٢٣٣.

دينياً، سياسياً أو غيره لم ينجوا من الطعن والتهم المزيفة التي تحاول الانتقاص من شأنهم. إن ثمة صورة نمطية ثابتة قد رسخت في أذهان الكثير من المسلمين عرباً وغير عرب عن الشيعة وهي حافلة بملامح التشويه والزيف وألوان من الأباطيل والأراجيف التي لا تبررها سوى روح طائفية أو نزعة عنصرية مقيتة. سيبقى التسامح الشيعي المتهم الوحيد أمام الإرهاب الحاكم المستبد سواءً كان من داخل الكيان الإسلامي أو من خارجه.

ناصرية ـ إبراهيم حسيب الغالبي

٧/ أبريل/ ٢٠٠٦م